UNHCR
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

الاتجاهات العالمية

للنزوح القسري في عام 2021

لمحة عامة عن الاتجاهات لعام 2021

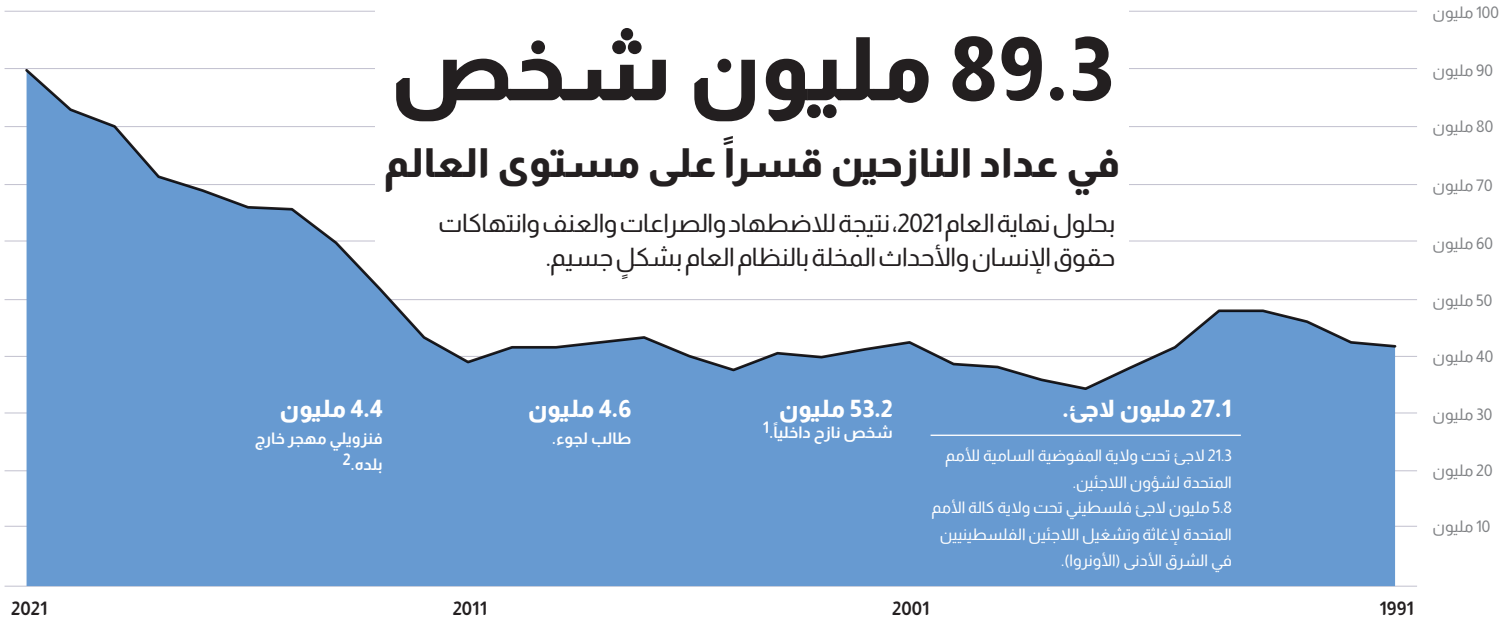

89.3 مليون شخص

في عداد النازحين قسراً على مستوى العالم

بحلول نهاية العام 2021، نتيجة للاضطهاد والصراعات والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان والأحداث المخلة بالنظام العام بشكلٍ جسيم.

%83

تستضيفهم بلدان ذات دخلٍ منخفض ومتوسط

استضافت البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط 83 بالمائة من اللاجئين والفنزويليين المهجرين خارج بلدهم.[3] ووفرت البلدان الأقل نمواً اللجوء لـ 27 بالمائة من إجمالي مجموعهم.

%72

تستضيفهم دول مجاورة لبلدانهم

يعيش 72 بالمائة من اللاجئين والفنزويليين المهجرين خارج بلدهم في دولٍ مجاورة لبلدانهم الأصلية.

3.8 مليون لاجئ

تستضيفهم تركيا

تستضيف تركيا نحو 3.8 مليون لاجئ، وهو العدد الأكبر على مستوى العالم. وتأتي كولومبيا في المرتبة الثانية باستضافتها لأكثر من 1.8 مليون لاجئ، بما في ذلك الفنزويليين المهجرين خارج بلدهم.

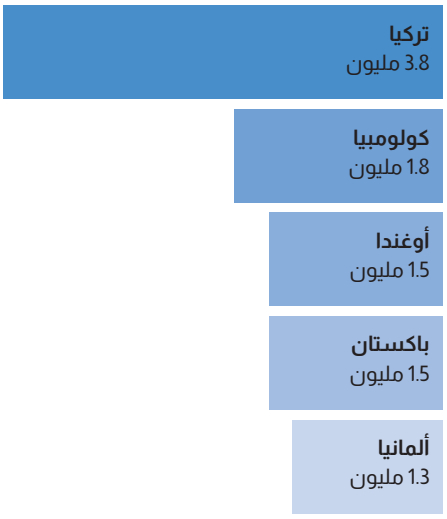

1 من كل 6 أشخاص

في عداد النازحين قسراً

تستضيف جزيرة أروبا النسبة الأكبر من عدد الفنزويليين المهجرين خارج بلدهم (6/1)، بينما يستضيف لبنان أكبر عدد من اللاجئين نسبة لعدد سكانه (8/1)[4]، تليه كوراساو (10/1)، والأردن (14/1)، وتركيا (23/1).[5]

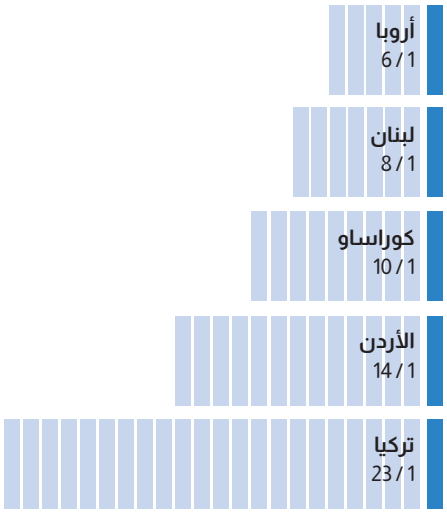

1.4 مليون
طلب لجوء جديد

كانت الولايات المتحدة البلد الذي استقبل العدد الأكبر من طلبات اللجوء الفردية الجديدة عالمياً.

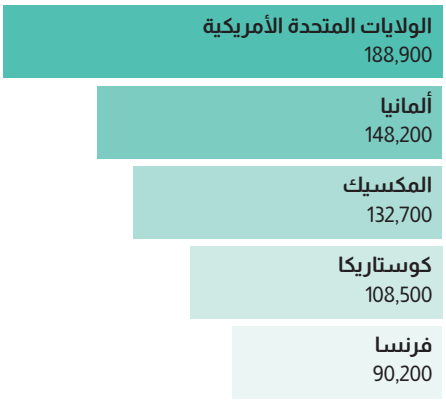

%69
يأتون من 5 بلدانٍ فقط

يأتي أكثر من ثلثي اللاجئين والفنزويليين المهجرين خارج بلدهم (69 بالمائة) من 5 دولٍ فقط.

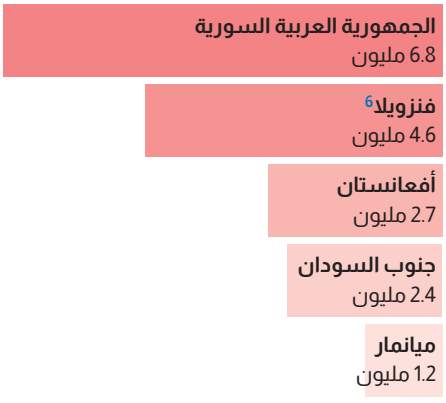

6.1 مليون
لاجئ ومهاجر فنزويلي

يتضمن هذا الرقم اللاجئين والمهاجرين وطالبي اللجوء الفنزويليين المشمولين في سجلات منصة التنسيق بين الوكالات للاجئين والمهاجرين من فنزويلا.[7]

الفئات السكانية للأشخاص النازحين قسراً

يمثل الأطفال نسبة 30 بالمائة من سكان العالم، إلا أنهم يمثلون نسبة 41 بالمائة من مجموع السكان النازحين قسراً.[8]

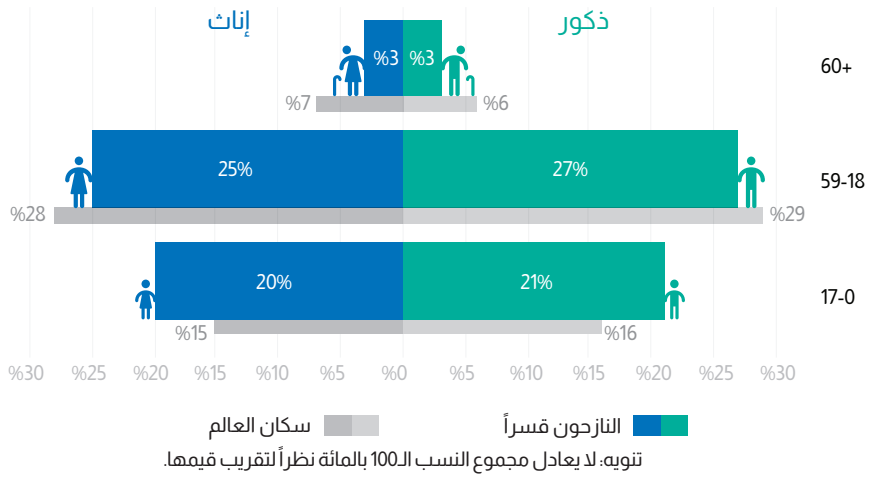

تنويه: لا يعادل مجموع النسب الـ100 بالمائة نظراً لتقريب قيمها.

الحلول

5.7 مليون
نازح قسراً عادوا إلى ديارهم

عاد 4.1 مليون نازحٍ قسراً إلى المناطق أو البلدان التي يتحدرون منها في عام 2021، بما في ذلك 3.7 مليون شخصٍ نازحٍ داخلياً و429,300 لاجئ.

57,500
لاجئ أعيد توطينهم

أعيد توطين 57,500 لاجئ في عام 2021، وهو رقم يزيد بأكثر من الثلثين عن العام السابق وفقاً للبيانات الإحصائية الحكومية. وقد قدمت المفوضية ملفات 63,200 لاجئ إلى الدول للنظر بشأن إعادة التوطين.

1 - المصدر: مركز رصد النزوح الداخلي.
2 - يستثني هذا الرقم اللاجئين وطالبي اللجوء الفنزويليين.
3 - المرجع: تصنيف البلدان المضيفة للاجئين حسب مستوى دخلها.
4 - عند أخذ الـ483,000 لاجئ فلسطيني المسجلين لدى الأونروا في لبنان بعين الاعتبار، ترتفع هذه النسبة إلى 5/1.
5 - بالإضافة إلى ذلك، يستضيف لبنان 483,000 شخصٍ والأردن 2.3 مليون شخصٍ من اللاجئين الفلسطينيين تحت ولاية الأونروا.
6 - هذا عدد اللاجئين الفنزويليين والفنزويليين المهجرين خارج بلدهم.
7 - اطلعوا على منصة التنسيق بين الوكالات للاجئين والمهاجرين من فنزويلا.
8 - المصادر: تقدير التركيبة السكانية للنازحين (مركز رصد النزوح الداخلي)، اللاجئون الفلسطينيون تحت لولاية الأونروا؛ تستند الأرقام المتعلقة باللاجئين والأشخاص في أوضاع شبيهة بوضع اللاجئين، وطالبي اللجوء، والفنزويليين المهجرين خارج بلدهم إلى البيانات المتاحة (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) وتقديرات تعداد سكان العالم (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة).

إحصائيات حول الأشخاص النازحين قسراً والأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية

يركز هذا التقرير بشكلٍ رئيسي على تحليل الاتجاهات الإحصائية والتغيرات المتعلقة بتحركات النزوح القسري العالمية بين يناير وديسمبر من عام 2021 في صفوف جموع السكان الذين كلّف المجتمع الدولي[9] المفوضية بتولي المسؤولية تجاههم. وتستند البيانات المستعرضة في هذا التقرير إلى المعلومات الواردة حتى 23 مايو 2022، ما لم يذكر خلاف ذلك.

بحلول نهاية العام 2021، وصل إجمالي عدد النازحين قسراً في جميع أنحاء العالم إلى 89.3 مليون شخص، في حين بلغ إجمالي عدد السكان الذين تعنى بهم المفوضية 94.7 مليون شخص.[10]

يتضمن العدد الإجمالي للنازحين قسراً كلًا من اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخلياً والفنزويليين المهجرين خارج بلدهم، بما في ذلك اللاجئين وسواهم من النازحين غير المشمولين بولاية المفوضية، باستثناء فئات أخرى مثل الأشخاص العائدين إلى ديارهم وعديمي الجنسية من غير النازحين.

يشير العدد الإجمالي للسكان الذين تعنى بهم المفوضية إلى مجموع الأشخاص الذين كُلّفت المفوضية بحمايتهم ومساعدتهم، بما في ذلك أولئك الذين اضطروا للنزوح قسراً؛ والذين عادوا إلى ديارهم خلال العام الماضي؛ والأشخاص عديمي الجنسية (ومعظمهم ليسوا من النازحين قسراً)؛ وغير ذلك من الفئات التي قدّمت المفوضية الحماية أو المساعدة الإنسانية لها.

لقد قمنا بإعداد مقارنة بيانية بين هذين التصنيفين أدناه. كما أرفقنا بيانات تفصيلية حول الفئات السكانية التن تعنى بها المفوضية حسب الفئة والبلد في الجدول المتضمن في الملحق 1 لهذا التقرير.

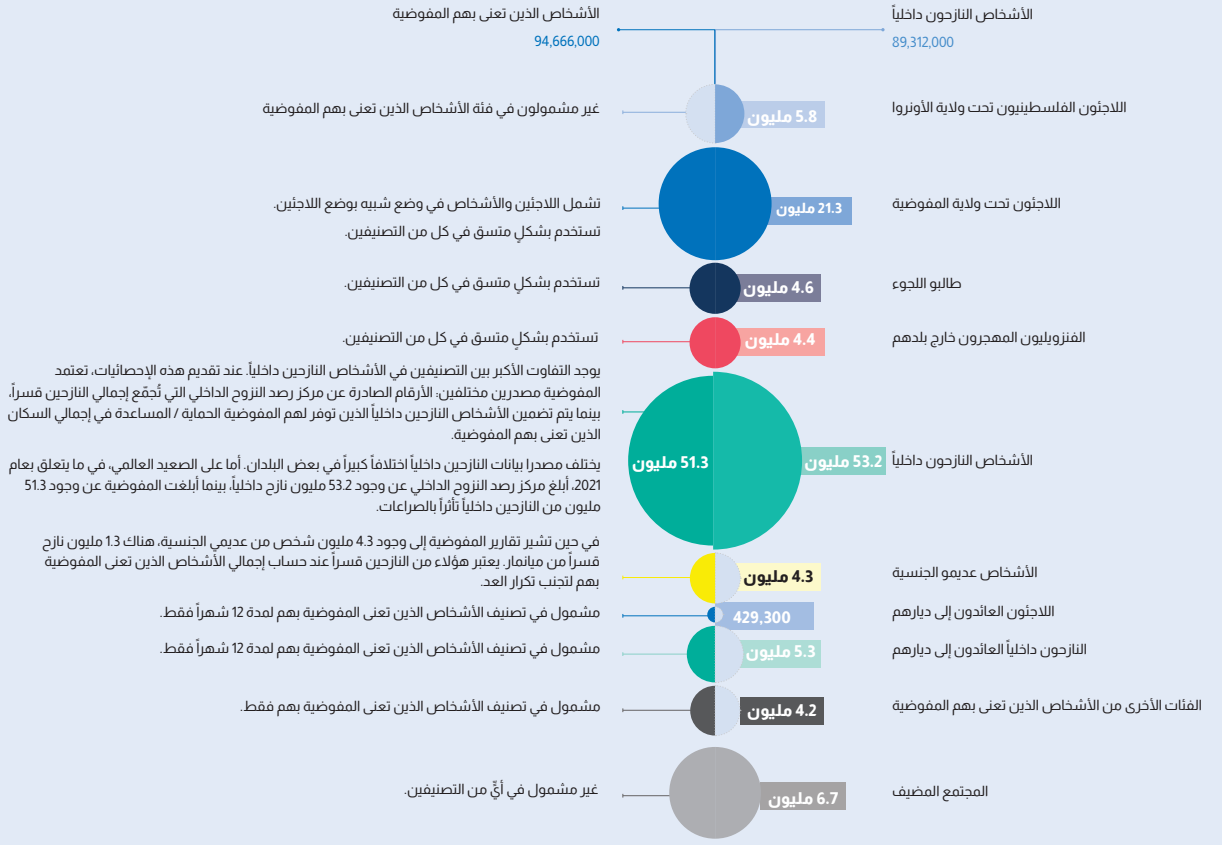

تستند الأرقام الواردة في هذا التقرير إلى البيانات الصادرة عن الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومفوضية اللاجئين، علماً بأنه يتم تقريبها إلى أقرب مائة أو ألف. يجب اعتبار البيانات الواردة في هذا التقرير على أنها مؤقتة وقابلة للتغيير؛ نظراً لأن بعض التعديلات قد تطرأ في وقت لاحق من العام على منصة البحث عن بيانات اللاجئين.[11] كما أن التقرير لا يشير إلى أي أحداث وقعت بعد تاريخ 31 ديسمبر 2021، ما لم يذكر النص خلاف ذلك.

9 - يرجى زيارة صفحة المنهجية على منصة البحث عن بيانات اللاجئين للاطلاع على تعريف كل فئة سكانية.
10 - اقرأ أيضاً: ما هو الفرق بين الإحصائيات السكانية الخاصة بالأشخاص النازحين قسراً والسكان الذين تعنى بهم المفوضية؟.
11 - يرجى زيارة منصة البحث عن بيانات اللاجئين.

استكشف البيانات

+التركيبة السكانية للنازحين قسراً

الفصل الأول

النزوح القسري على مستوى العالم

> في كل عام من أعوام العقد الماضي، أخذت الأرقام بالارتفاع. إما أن يتكاتف المجتمع الدولي معاً للعمل بشكل عاجل من أجل معالجة هذه المأساة الإنسانية، وتسوية النزاعات وإيجاد حلول دائمة لها، أو أن هذا الاتجاه المريع سوف يستمر.

فيليبو غراندي
المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

استمراراً للاتجاه التصاعدي المثير للقلق والذي دام لعقدٍ من الزمن، ارتفع عدد الأشخاص المجبرين على الفرار بسبب الاضطهاد والصراعات والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان والأحداث المخلّة بالنظام العام على نحوٍ خطير إلى 89.3 مليون بحلول نهاية عام 2021، وهو أكثر من ضعف الـ42.7 مليون نازح قسراً المسجلين في نهاية عام 2012، مما يمثل زيادة حادّة بنسبة 8 بالمائة – أي بنحو 7 ملايين شخص – كل 12 شهراً فقط. ونتيجة لذلك، اضطر أكثر من 1 بالمائة من سكان العالم – أو شخص واحد من كل 88 شخصاً – إلى النزوح قسراً في نهاية عام 2021، وهذا بالمقارنة مع 1 من كل 167 في نهاية عام 2012.

عبر نحو 1.7 مليون شخص خلال عام 2021 الحدود الدولية سعياً للحصول على الحماية. وتم تسجيل 14.4 مليون حالة نزوح جديدة للسكان داخل بلدانهم.[12] إنها زيادة كبيرة مقارنة بالـ 11.2 مليون حالة المسجلة في العام الذي سبق. وفي حين ارتفع مستوى النزوح الداخلي في عام 2021 بشكلٍ ملحوظ عمّا كان عليه في السنوات القليلة الماضية، فقد بقي عدد الأشخاص ممن يعبرون الحدود الدولية سعياً للحماية مستقراً مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة، حيث بقيت القيود المفروضة على السفر والمتعلقة بالصحة سارية في العديد من الأماكن. إلا أن إمكانية الوصول إلى سبل اللجوء قد شهدت تحسناً خلال العام،[13] إذ اعتمدت غالبية البلدان التي كانت حدودها مغلقةً أمام الأشخاص الساعين للحصول على الحماية الدولية في نهاية عام 2021 – على الأقل – بعض مظاهر التكيّف، وإن كان ذلك بدرجاتٍ متفاوتةٍ، عوضاً عن إبقاء أنظمة اللجوء الخاصة بها مغلقة تماماً.

قد يكون العدد الكبير من الصراعات القائمة التي تفاقمت، والنزاعات الجديدة التي اندلعت، من أبرز المظاهر التي شهدها العام 2021 (راجعوا الخريطة 1). وأشار البنك الدولي إلى أن 23 دولةً – يصل عدد سكانها إلى 850 مليون شخصٍ – قد تأثرت بصراعاتٍ ذات حدّةٍ مرتفعةٍ أو متوسطة في 2021.[14] وتضاعف عدد البلدان التي طالتها الصراعات خلال العقد الماضي من الزمن، مع تعرض النساء والأطفال أكثر من غيرهم لمظاهر التمييز والضعف الحاد المتجذرة.[15]

12 - مصدر أرقام النزوح الداخلي: مركز رصد النزوح الداخلي.
13 - بحلول نهاية عام 2021، أصبح بإمكان طالبي اللجوء الوصول إلى 121 دولة، وهو عدد أكبر من الـ108 بلدان عند بداية العام، ومن الـ84 بلداً فقط في منتصف عام 2020. المرجع: بوابة مفوضية اللاجئين لقضايا الحماية المتعلقة بفيروس كورونا.
14 - المرجع: التنمية والسلام في زمن الاضطرابات.
15 - المرجع: أبعاد النزوح القسري المرتبطة بنوع الجنس – صناعة أبحاثٍ جديدة.

الخريطة 1 | حالات النزوح الجديدة في عام 2021

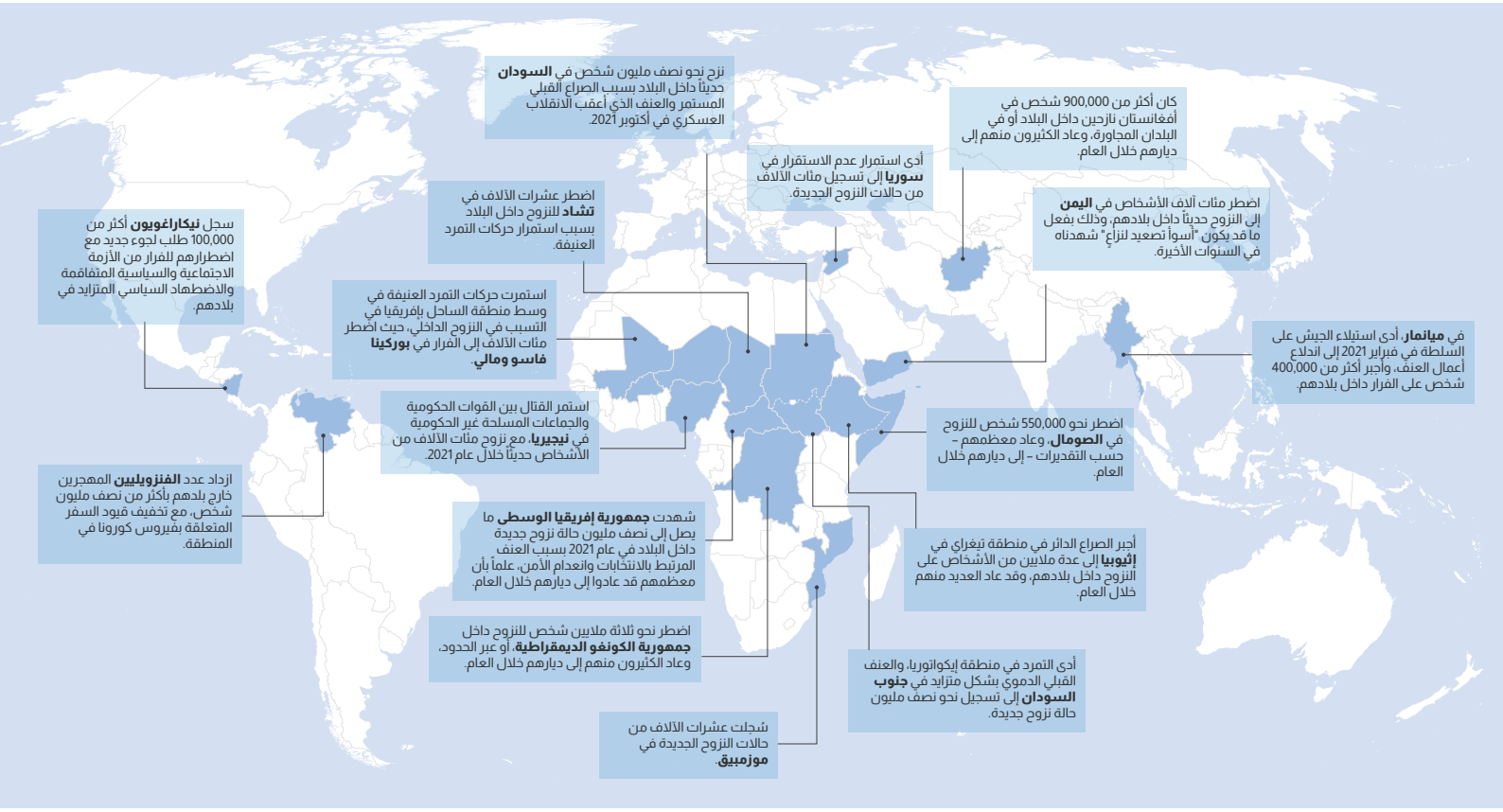

أدت الأحداث التي قادت إلى استيلاء طالبان على مدينة كابول في أغسطس 2021 في أفغانستان إلى موجة نزوحٍ داخل البلاد وإلى الدول المجاورة، فارتفع عدد النازحين داخلياً للعام الـ15 على التوالي، حتى مع عودة نحو 790,000 أفغاني خلال هذا العام.

أدى الصراع في منطقة تيغراي في إثيوبيا إلى نزوح ما لا يقل عن 2.5 مليون شخص داخل بلدهم، بينما عاد نحو 1.5 مليون منهم إلى بيوتهم خلال العام.

استمرت حركات التمرد العنيفة في منطقة الساحل الأوسط بإفريقيا بالتسبب في النزوح الداخلي، لا سيما في بوركينا فاسو. وتشمل الأسباب الرئيسية للصراع في المنطقة، الفقر المدقع والضعف المزمن في مجالات التنمية. ويزداد الوضع الإنساني سوءاً نتيجة أزمة المناخ، وذلك نظراً لارتفاع درجات الحرارة في المنطقة بسرعة أكبر بـ 1.5 مرة وسطياً من المعدل العالمي.[16]

وفي ميانمار، أدى الانقلاب العسكري في فبراير 2021 إلى أعمال عنف واسعة النطاق، وأجبر الكثير من السكان على الفرار.

مع تجدد النزوح من فنزويلا – إلى دول أمريكا اللاتينية الأخرى بشكل رئيسي – ازداد عدد الفنزويليين المهجرين خارج بلدهم أيضاً بأكثر من نصف مليون شخص.

بالإضافة إلى ذلك، شهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونيجيريا، وجنوب السودان، والسودان، وسوريا، واليمن زياداتٍ تراوحت بين 100,000 و500,000 نازح داخلياً خلال العام.

في حين يركز هذا التقرير على النزوح القسري في عام 2021، إلا أنه يصعب تجاهل الأحداث الأخيرة التي وقعت في مطلع العام 2022، حيث استحوذت الحرب في أوكرانيا على الاهتمام العالمي – حتى وقت كتابة هذا التقرير – إذ اضطر أكثر من 7 ملايين أوكراني للنزوح داخل بلادهم، بينما تم تسجيل أكثر من 6 ملايين تحرك للاجئين من أوكرانيا.[17] تعتبر هذه الأزمة من أكبر أزمات النزوح القسري منذ الحرب العالمية الثانية، وهي أسرعها بكل تأكيد، لكن علينا ألا ننسى بأن اللاجئين المضطرين للفرار من أوكرانيا قد استضافتهم دولٌ أوروبية ذات دخل مرتفع على الأغلب، وبأنهم منحوا صفة الحماية المؤقتة من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي – حيث سجل أكثر من 2.8

16 - المرجع: بعد عقد من الصراع في منطقة الساحل، نزوح 2.5 مليون شخص داخل الحدود وعبرها.
17 - اعتباراً من 29 مايو 2022، نزح 7.1 مليون أوكراني داخلياً (المصدر: المنظمة الدولية للهجرة). وخلال الفترة من 24 فبراير إلى 29 مايو 2022، تم تسجيل 6.8 مليون تحرك للاجئين إلى خارج أوكرانيا، بينما سجل 2.2 مليون تحركٍ سكاني إلى أوكرانيا خلال نفس الفترة، بما في ذلك حركة ذات طبيعة متأرجحة (المصدر: وضع اللاجئين الأوكرانيين).

مليون لاجئ في مثل هذه البرامج[18] – بينما واجه الكثيرون من الـ36.2 مليون لاجئٍ وطالب لجوءٍ وأشخاصٍ آخرين أجبروا على الفرار عبر الحدود – ممن كانوا أصلًا في عداد النازحين في نهاية عام 2021، ظروفاً كانت أكثر صعوبة.

على سبيل المثال، يتأثر الأشخاص المضطرون للفرار بشدة بأزمات الغذاء، حيث يقاسي العديد من اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخل بلدانهم الأمرّين في مسعاهم لإطعام أسرهم. في أفغانستان، مثلًا، لم يكن يتوفر لنسبةٍ هائلة (55 بالمائة) من سكان البلاد ما يكفي من الطعام كل يوم. وعلى مستوى العالم، ينتمي 82 بالمائة من النازحين داخلياً و 67 بالمائة من اللاجئين وطالبي اللجوء في العام الماضي إلى بلدانٍ تعاني من أزمات غذائية،[19] وقد استضافت بلدان ترزح تحت وطأة أزماتٍ غذائيةٍ نحو 40 بالمائة من اللاجئين وطالبي اللجوء بحلول نهاية العام 2021.

هناك أيضاً فجوة واضحةٌ من حيث الإنصاف في توزيع لقاحات فيروس كورونا. فاعتباراً من مارس 2022، استخدمت نسبة 1 بالمائة فقط من الـ10.9 مليار جرعة لقاح أعطيت في جميع أنحاء العالم في البلدان منخفضة الدخل. يعني ذلك أن 2.8 مليار شخص حول العالم ما زالوا بانتظار الحصول على الجرعة الأولى من اللقاح.[20] لذلك، ما زالت الحاجة تستدعي توفير الموارد للأنشطة المتعلقة بالتطعيم، ولضمان وصول اللقاحات للجميع.

قبل الحرب في أوكرانيا، أشارت التوقعات إلى تعافي الاقتصاد العالمي وعودته إلى معدلات النمو السابقة للوباء بين عامي 2022 و 2024، أما التقديرات الصادرة مؤخراً فهي أكثر تشاؤماً، ويرجع ذلك أصلًا إلى الأثر الناجم عن الضغوط التي يولدها التضخم على قطاعي الغذاء والوقود.[21] ويرجّح أن تتأثر البلدان منخفضة الدخل – التي تستضيف قرابة ربع اللاجئين في العالم، وأكثر من ثلثي النازحين داخل بلدانهم – بشكلٍ غير متكافئ. سيؤدي ذلك إلى تفاقم التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها السكان النازحون على المدى القصير والطويل.

في تقرير الاتجاهات العالمية الصادر عنها العام الماضي، توقعت مفوضية اللاجئين بأن «السؤال لم يعد متعلقاً بإمكانية تجاوز عدد النازحين قسراً لعتبة الـ100 مليون شخص – بل بموعد حدوث ذلك».[22] ذلك الموعد قد حلّ الآن،[23] فمع نزوح ملايين الأوكرانيين وقت كتابة هذا التقرير، بالإضافة إلى تزايد مستويات النزوح في أماكن أخرى هذا العام – بشكل ملحوظٍ في بوركينا فاسو وميانمار – أصبح إجمالي أعداد النازحين قسراً حالياً يتجاوز الـ100 مليون شخص (راجع الرسم البياني 1). يعني ذلك أن شخصاً واحداً من بين كل 78 شخصاً على وجه الأرض قد أُجبر على الفرار – وهي علامة مأساوية بارزة لم تتوقع الغالبية – قبل عقد من الزمن – وصولنا إليها.

الرسم البياني 1 | الأشخاص المجبرون على الفرار 2012-2021

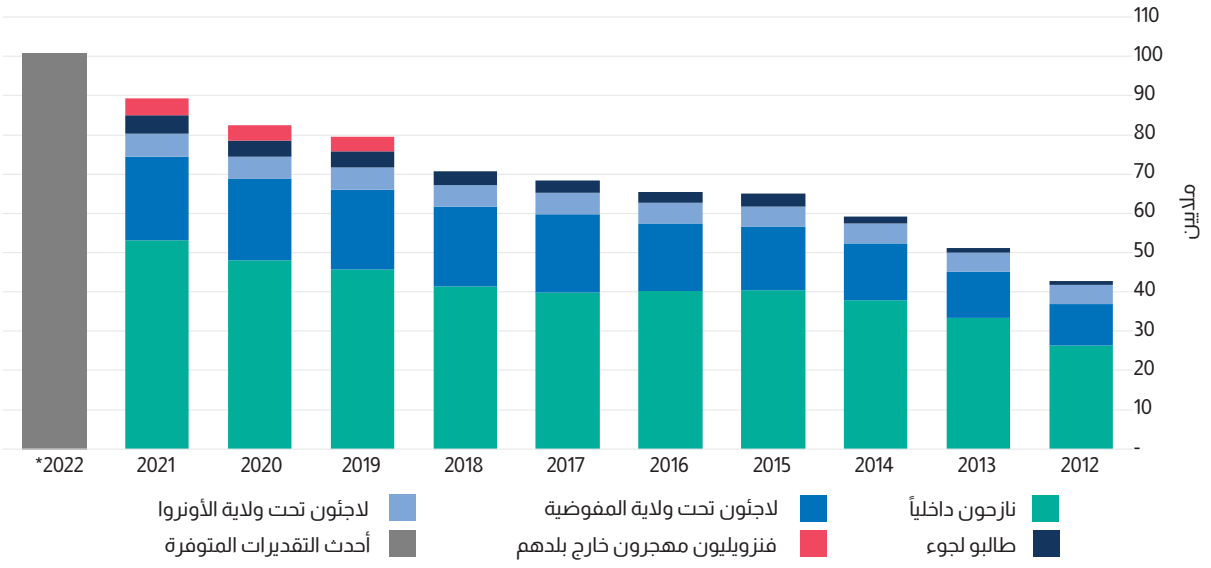

*جرى تقدير أرقام العام الحالي استناداً إلى الإحصائيات المتوفرة حتى 16 مايو 2022.

18 - المصدر: الوضع في أوكرانيا: اللاجئون الأوكرانيون يعبرون إلى أوروبا (اعتباراً من 29 مايو 2022).
19 - المرجع: التقرير العالمي بشأن أزمات الغذاء لعام 2022. تأتي نسبة 82 بالمائة من النازحين داخلياً (المصدر: مركز مراقبة النزوح الداخلي) و 72 بالمائة من اللاجئين تحت ولاية المفوضية، والأشخاص في أوضاع أشبه بأوضاع اللجوء، والفنزويليين المهجرين خارج بلدهم، وطالبي اللجوء من هذه البلدان. وتستضيف مثل هذه البلدان نسبة 40 بالمائة من النازحين عبر الحدود.
20 - المرجع: التلقيح ضد فيروس كورونا سيحدد معالم التعافي الاجتماعي الاقتصادي للبلدان.
21 - المرجع: صندوق النقد الدولي، الحرب تؤدي إلى تراجع التعافي العالمي.
22 - المرجع: تقرير الاتجاهات العالمية للنزوح القسري لعام 2020.
23 - المرجع: 100 مليون نازح قسراً.

المرحلة المقبلة

أي اتجاه سيسلك العالم في السنوات القادمة؟ بإمكان المجتمع الدولي القيام بعمل يضاعف من مستوى الجهود المبذولة لتقاسم المسؤوليات وإيجاد حلولٍ دائمة، الأمر الذي قد يعكس منحى الاتجاه الحالي، ويخفّض من مستويات النزوح بشكل كبير. إن الاتجاه الذي شهدناه مؤخراً مثير للقلق، كما هو موضح في الرسم البياني 2 أدناه، حيث يختلف العقد الماضي تماماً عن العقدين الماضيين. تاريخياً، كانت الحلول للتدفقات الناجمة عن أوضاع النزوح متاحة، ولكن مع احتدام أزمات اللاجئين الجديدة وتجّدد الأزمات القائمة أو استمرارها، فإن هنالك حاجةٌ ماسة ومتعاظمة إلى توفير حلول دائمة على نطاق متنام. مع ذلك، ونظراً لتسارع وتيرة النزوح الجديد على مدى العقد الماضي، أجهدت الحلول لمواكبتها. وفي عام 2020، لوحظ تأثير تدابير الحد من انتشار فيروس كورونا باهتمام متجسداً في الانخفاض الحاد في كافة صيغ الحلول الدائمة. وازدادت أعداد اللاجئين والنازحين داخلياً المستفيدين من الحلول في عام 2021، لكنها لا تمثل سوى جزء صغير من الاحتياجات الإجمالية.

الرسم البياني 2 | النزوح القسري والحلول الدائمة | 1990-2021

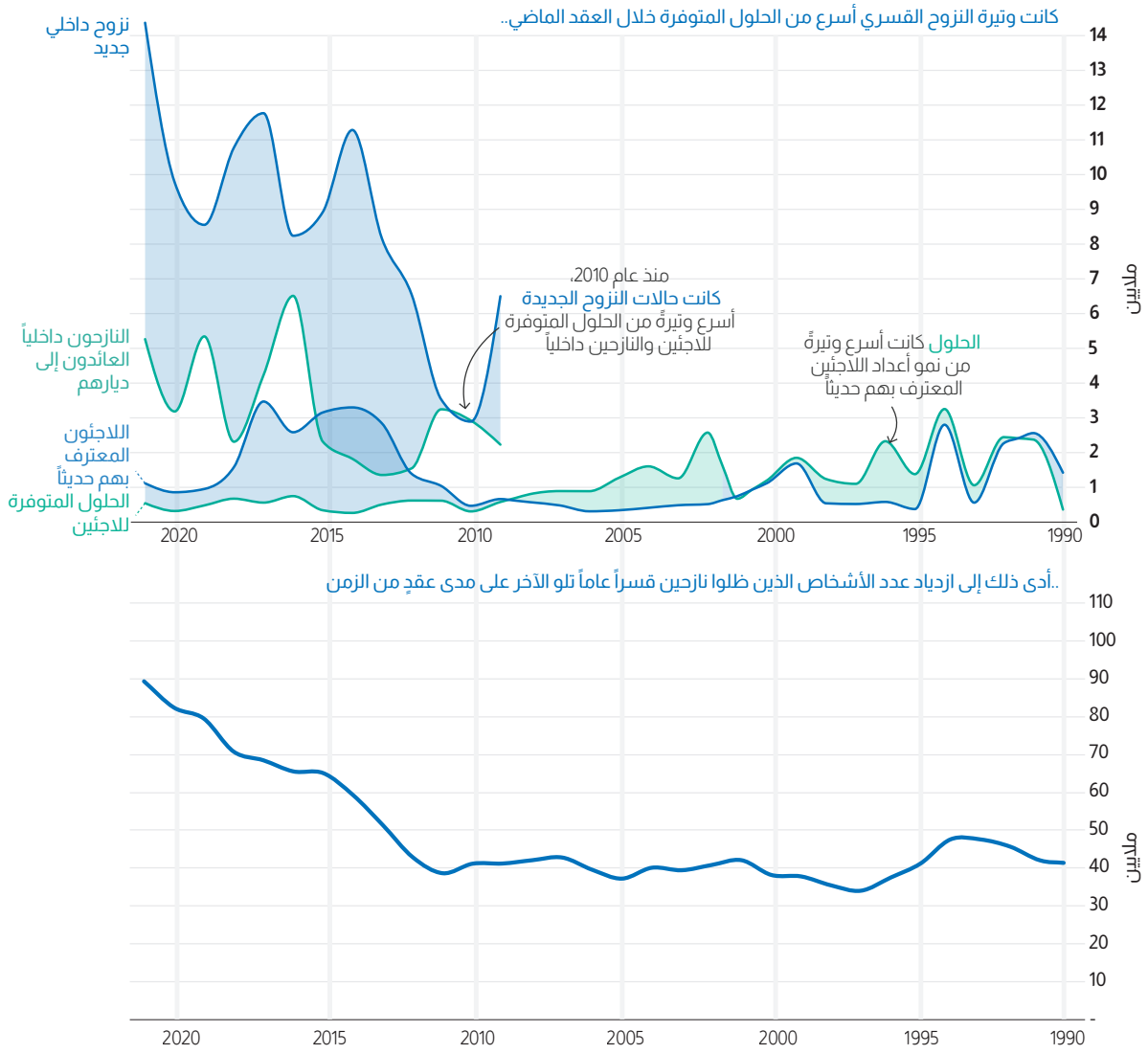

إن كان السلام الدائم ممكناً في سياق الصراعات الحالية، فكم عدد اللاجئين والنازحين داخلياً الذين قد يزمعون العودة؟ تساعد استطلاعات الرأي حول نيّة العودة – التي تجريها المفوضية وشركاؤها في العديد من البلدان حول العالم – على استقراء ما إذا كان اللاجئون يرغبون في العودة إلى بلدانهم الأصلية إن سمحت الظروف بذلك. على سبيل المثال، يأمل نحو 7 من كل 10 سوريين تستضيف غالبيتهم دولٌ مجاورةٌ لسوريا في العودة إلى ديارهم مستقبلًا.[24] وعلى النطاق الأوسع، أعرب قرابة ثلث إلى نصف اللاجئين الآخرين عن استعدادهم للعودة في المستقبل في استطلاعاتٍ مشابهة. إذا تم تحقيق سلام دائم في عددٍ من المواقع الرئيسية، يمكن أن تنخفض أعداد اللاجئين العالمية إلى النصف لتصل إلى نحو الـ10 ملايين، لتعود إلى ما كانت عليه قبل عقدين من الزمن. تتمثل الأسباب الأكثر شيوعاً التي يخبرنا اللاجئون بأنها تحول دون عودتهم في استمرار انعدام الأمن وشح فرص كسب الرزق أو السكن. ولكن دون وجود الإرادة السياسية لصنع السلام، فإن عودة أعدادٍ كبيرة من اللاجئين إلى ديارهم في المستقبل القريب ستظل إمكانيةً بعيدة المنال.

تشمل الحلول الأخرى إعادة التوطين في بلدان ثالثة، وهي أداة محورية لبعض اللاجئين من الفئات الأكثر ضعفاً، والذين قد يواجهون مخاطر محددة أو عاجلة فيما يتعلق بالحماية. ومع ذلك، فإن عدد أماكن إعادة التوطين التي توفرها الدول ما زال أدنى بكثير من الاحتياجات العالمية، ففي عام 2021، على سبيل المثال، أعيد توطين 4 بالمائة فقط من الـ1.4 مليون لاجئ الذين يحتاجون إلى ذلك.[25]

يمكن تجنيس اللاجئين في بعض البلدان – بما في ذلك البلدان ذات الدخل المرتفع في أمريكا الشمالية وأوروبا وأستراليا.. لكن قد تحول العقبات الإدارية والبيروقراطية والقيود المالية وغيرها من المعوقات دون حصول اللاجئين على الجنسية.[26]

لذلك، فقد أصبحت الحلول الدائمة خياراً متاحاً لعدد متضائلٍ من اللاجئين والنازحين داخلياً، فضلًا عن كونها عاجزة عن مواكبة الأعداد المتزايدة من الأشخاص الذين أجبروا على الفرار. وكما جاء في الميثاق العالمي بشأن اللاجئين،[27] تستدعي الحاجة تكثيف العمل لتعزيز قدرة اللاجئين على الاعتماد على أنفسهم، وتخفيف الضغوط على البلدان المضيفة لهم، بالتزامن مع مضاعفة الجهود لتوسيع نطاق الحلول الدائمة، لا سيما في بلدان الأصل. إنّ إيجاد حلولٍ دائمة للنزوح الداخلي أمر بالغ الأهمية أيضاً، كما تم التأكيد عليه في خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة بشأن النزوح الداخلي.[28]

إن الحاجة ماسةٌ إلى مزيدٍ من التضامن وتقاسم المسؤولية على المستوى الدولي، وهما مبدآن أساسيان يقوم عليهما الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، ودونهما يتعرض القرن الحادي والعشرين لخطر متزايد بأن يرسم ملامحه تزايد أعدادِ الصراعات وحدّتها، وما يترتب على ذلك من ارتفاعٍ في أعداد الأشخاص الذين أجبروا على الفرار، الأمر الذي تفاقم نتيجة التعرض لتأثيرات تغير المناخ. ومع تجاوز أعداد النازحين قسراً عتبة الـ100 مليون شخص، أكد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس بأنّ «هذه الأزمة أزمة سياسية، ولن يتم حلها إلا بالتضامن والإرادة السياسية».[29] لذلك يجب على المجتمع الدولي أن يتعاون الآن لحل النزاعات القائمة؛ للمساعدة في معالجة مسبباتها، والحد من مخاطر الصراعات المستقبلية التي تندلع في دول تتزايد هشاشةً؛ ولتوفير فرص مستدامة على النطاق المطلوب للسماح للنازحين قسراً بالعيش بأمان وكرامة.

لمزيدٍ من المعلومات حول نشاطات الحماية والمساعدة التي تقوم بها مفوضية اللاجئين دعماً للأشخاص النازحين قسراً، يرجى الاطلاع على:

التقرير العالمي لعام 2021

24 - المرجع: الاستطلاع الإقليمي السادس لآراء ونوايا اللاجئين السوريين حول العودة إلى سوريا. غطى الاستبيان كلًا من مصر والعراق والأردن ولبنان، وشمل أكثر من 3,200 لاجئ سوري، من إجمالي 1.9 مليون في هذه البلدان. يُظهر استطلاع نية العودة السابع، الذي سيتم نشره قريباً، أن عدد السوريين الذين ينوون العودة قد انخفض بشكلٍ طفيف.
25 - المرجع: احتياجات إعادة التوطين المتوقعة لعام 2021.
26 - المرجع: معوقات الحصول على الجنسية الأوروبية: تحليل شامل للاتحاد الأوروبي.
27 - المرجع: الميثاق العالمي بشأن اللاجئين واجتماع المسؤولين رفيع المستوى في ديسمبر 2021.
28 - المرجع: خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة بشأن النزوح الداخلي.
29 - المرجع: 100 مليون شخص قد اضطروا للفرار من منازلهم.

استشراف اتجاهات النزوح المستقبلية في سياق تغير المناخ

تحذر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ – عبر السيناريو الافتراضي المتوسط الذي أعدته – من احتمال ارتفاع معدل درجة الحرارة العالمية بما يتراوح بين 2.1 و 3.5 درجة مئوية بحلول نهاية القرن؛ مقارنةً بعصر ما قبل الصناعة.[30] وسوف يكون لمثل هذا الارتفاع تبعات واسعة النطاق تطال الأنظمة البيئية لكوكب الأرض، والأشخاص الذين يعيشون فيها. فعلى سبيل المثال، من المرجح أن تتأثر الزراعة البعلية بذلك بشكل خاص، والأمر المثير للقلق هو أنها تشكل حالياً عماد الأمن الغذائي وسبل كسب الرزق للسكان في آسيا وأمريكا الوسطى والجنوبية وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

على مدى آلاف السنين، لطالما كانت التحركات البشرية ذات طابعٍ استراتيجي، وتهدف للتأقلم مع البيئات غير المستدامة أو المتدهورة أو الهروب منها. وتشير تقديرات مركز مراقبة النزوح الداخلي إلى نزوح نحو 23 مليون شخص داخل بلدانهم – في عام 2021 وحده – نتيجة الظواهر الجوية القاسية مثل الفيضانات والعواصف والجفاف. ورغم ذلك، تبقى الأسئلة المتعلقة بعدد الأشخاص الذين سيضطرون للرحيل عن ديارهم بسبب تغير المناخ في السنوات المقبلة، وكيفية تلبية احتياجاتهم الأساسية، دون إجابة. ويشير أحدث تقريرٍ صادرٍ عن منظمة «غراوندزويل» غير الربحية إلى احتمال اضطرار 216 مليون شخص للانتقال داخل بلدانهم بحلول عام 2050، بسبب الظواهر بطيئة الحدوث في ستٍ من مناطق العالم،[31] بينما تراوحت الأرقام الواردة في سيناريوهات أخرى بين 200 مليون وما يصل إلى مليار شخص قد ينزحون بسبب تغير المناخ خلال نفس الفترة الزمنية.

لكن يجب التعامل مع هذه الأرقام بعناية، لأن العلاقة بين تغير المناخ وتحركات التنقل البشري معقدة جداً، وليس لتأثير تغير المناخ على النزوح أيضاً آلية متسقة، بل إنها تشمل ما يلي:

- الظواهر آنية الحدوث مثل العواصف والفيضانات وحرائق الغابات. قد يكون تأثير هذه الظواهر كبيراً ضمن نطاقها المباشر، إلا أن الأشخاص الذين تدفعهم للنزوح عادةً ما يبقون في أماكن قريبة، وتندر مغادرتهم لبلدانهم، كما يعود معظمهم في غضون الأشهر الثلاثة الأولى. ليس هناك الكثير من الدلائل حتى الآن بأن مثل هذه الظواهر قد تغيّر بشكل كبير سلوكيات تنقل للسكان المتضررين على المدى المتوسط والبعيد.
- الظواهر بطيئة الحدوث مثل موجات الجفاف والتغيرات في أنماط هطول الأمطار وتملح التربة الناتج عن ارتفاع منسوب مياه البحر. تعد الهجرة الموسمية من المناطق الريفية إلى المدن أمراً شائعاً بين الأسر الريفية، لا سيما في الاقتصادات ذات الدخل المنخفض والمتوسط، حيث يسعى السكان للتكيف مع شح المحاصيل، وإلى تنويع مصادر دخلهم. يمكن أن يؤدي التأثير السلبي لتغير المناخ على محاصيل الحصاد إلى زيادةٍ في تحركات السكان الموسمية وحتى الدائمة. وتعتبر مثل هذه التحركات أكثر شيوعاً حالياً بين المناطق داخل البلدان ذاتها. ويهيمن على تحركات الهجرة الموسمية في العديد من الدول – وليس كلها – أفراد الأسر الأصغر سنًا والأفضل تعليماً – والذين عادةً ما يكونون من الذكور، مما يترك في أغلب الأحيان أفراد العائلات الأكثر ضعفاً والنساء وحدهم في مواجهة الوضع المتدهور. بالنسبة لعدد متزايد من الأسر، قد تطال تأثيرات تغير المناخ على الدخل – بالنسبة لعدد متنامٍ من العائلات – قدرتها على التنقل إلى آماكن أخرى بسبب شح الموارد، مما يجعلهم عالقين في وضع غير مستدام.
- الصراعات المرتبطة بتغير المناخ. يعد التنافس على موارد الأراضي والمياه المتضائلة، والتحركات البشرية باتجاه المراكز الحضرية والتي ترهق بناها التحتية، والزيادات المتفشية في أسعار الغذاء العالمية التي ستضر بسكان المدن في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، من العوامل الرئيسية التي تزيد من مخاطر تنامي الصراعات، التي تتفاقم بشكلٍ خاص في الدول ذات الحوكمة والبنى التحتية الضعيفة و / أو الموارد الشحيحة.

وعلى ذلك، يواجه أي توقع بشأن مستقبل النزوح القسري في سياق تغير المناخ التحديات الثلاثة الآتية:

- أولًا: في ما يتعلق بالإحصائيات بشأن النزوح في سياق تغير المناخ، يمكن القول بكل بساطةٍ بأن قياس ما لا تعريف له أمرٌ غير ممكن، شأنه في ذلك شأن إسناد التوقعات إلى ما لا قياس له. يعد الافتقار إلى الإحصائيات المناسبة

30 - المرجع: التقرير التقييمي السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.
31 - المرجع: تقرير منظمة «غراوندزويل».

والمقبولة عموماً حول النزوح في سياق تغير المناخ – في الوقت الحالي – من أكبر العقبات التي تعترض العمل التنبؤي، وتصعّب مقارنة الأرقام عبر الدراسات. أما من المنظور القانوني، فلا تدعم المفوضية مصطلح «لاجئ المناخ» غير المنصوص عليه في القانون الدولي؛ إذ أن تحديد فئة قانونية جديدة ليست ضرورياً لتوفير الحماية ذات الصلة،[32] كما يصعب تقييم ما إذا كان الشخص الذي اضطر للنزوح في سياق تغير المناخ، كان سيضطر للنزوح في كافة الأحوال، حتى إن لم يدفعه تغير المناخ إلى ذلك.

- ثانياً: انعدام السوابق التاريخية للعديد من الأوضاع التي ستنشأ بالتزامن مع تفاقم تغير المناخ الناجم عن النشاط البشري، والتي لم يُلحظ تأثيرها على التحركات البشرية من قبل، مما يعني بأن تأثير المناخ المتغيّر على قرارات السكان وسلوكهم في المستقبل ما زال غير واضح. لقد طالت الظواهر آنية الحدوث مجتمعاتٍ عديدةٍ تأثرت بمثل هذه الظواهر قبل وقت طويل من بدء تغير المناخ الناجم عن النشاط البشري، وتعلمت كيفية التعاطي معها – مثل العمارة اليابانية التقليدية التي صُمّمت لاستيعاب تأثيرات الزلازل المتكررة. لكن ارتفاع وتيرة الظواهر آنية الحدوث وشدتها، قد يدفع بهذه المجتمعات إلى نقطةٍ لا تعود فيها استراتيجياتهم التقليدية للتأقلم ناجعة، مما قد يتسبب في تغيير كبير في السلوكيات المتعلقة بالهجرة على المدى المتوسط والبعيد.
- ثالثاً وأخيراً: ما زالت الصلة بين تغير المناخ والنزوح (القسري) غير قابلة للقياس بشكل كامل، وليس هنالك إجماع على كونها صلةً سببيةً مباشرة، نظراً إلى – على سبيل المثال – محدودية المعلومات المتاحة عن تأثير تغير المناخ على تفاقم الفقر وعدم الاستقرار السياسي والصراعات المسلحة. ويبيّن العنف القائم بين المزارعين والرعاة في شمال الكاميرون – مثلًا – علاقةً سببية واضحة بين تغير المناخ والصراعات، على الرغم من أن البراهين التجريبية الأوسع على ذلك في مناطق أخرى ما زالت شحيحة. قد يكون تغير المناخ محفزاً للصراعات في الأوضاع التي تتوفر فيها أصلًا الشروط المسبقة الأخرى للصراع والحرب.[33]

تمثل مهمة إنتاج بيانات موثوقة ودقيقة عن اتجاهات النزوح المستقبلية في سياق تغير المناخ تحدياً واضحاً، فعوضاً عن التركيز على أرقام محددة، يمكن استخلاص تصوّر دقيق إلى حد ما للسكان والمناطق المعرضة لأكبر المخاطر الناشئة عن تغير المناخ من خلال التحليلات التي تم إجراؤها حتى الآن. ترسي مجموعات البيانات المشابهة لـ«مؤشر مبادرة نوتردام للتكيف العالمي» – الذي يقيس مدى ضعف الدول أمام اضطرابات المناخ[34] – خطوط أساس مفيدة. في الواقع، حدث نحو 95 بالمائة من كافة حالات النزوح الداخلي نتيجة الصراعات في عام 2021 في بلدان معرضةٍ بشدةٍ لتأثيرات تغير المناخ،[35] كما يتحدر 78 بالمائة من اللاجئين[36] وطالبي اللجوء الجدد من تلك البلدان نفسها. وعلى مدى العقد الماضي من الزمن، أتى أكثر من أربعة من بين كل خمسة لاجئين وطالبي لجوء ونازحين داخلياً من النازحين الجدد من بلدانٍ معرضةٍ بشدّة لتأثيرات تغير المناخ.[37]

من الواضح أن أفضل طريقة للحدّ من مخاطر النزوح في سياق تغير المناخ تتجسد في تضافر الجهود لتقليل الانبعاثات العالمية ودعم التنمية الخضراء والشاملة والمرنة، وكذلك الاستخدام المنصف للموارد. دون ذلك، سيكون السكان من الفئات الأكثر ضعفاً – على الأرجح – بحاجةٍ إلى أكبر قدرٍ من الدعم في المستقبل، مع التركيز على التكيف في الديار. وقد تسهم التدابير – مثل إنشاء البنى التحتية المقاومة لعوامل المناخ، وتوفير أنواع المحاصيل وتقنيات الزراعة والري المقاومة للجفاف، واتخاذ تدابير حماية السواحل، ومساعدة الأسر الريفية على تنويع مصادر دخلها بعيداً عن الأراضي الزراعية – في تقليل مخاطر النزوح.

32 - الاعتبارات القانونية المتعلقة بطلبات الحماية الدولية المقدمة في سياق الآثار السلبية لتغير المناخ والكوارث المناخية – مفوضية اللاجئين 2020.
33 - المرجع: المناخ كمصدر للخطر في الصراعات المسلحة.
34 - يتم تحديد مدى تأثر أحدَ البلدان بمخاطر تغير المناخ من خلال النظر في توليفة من العوامل تجمع مدى تعرضه للتغيرات المناخية وقدرته على التأقلم معها باستخدام موارده المالية والتقنية.
35 - المرجع: مؤشر مبادرة نوتردام للتأقلم العالمي. احتُسبت الأرقام لعام 2021 استناداً إلى مؤشر مبادرة نوتردام للتأقلم العالمي، بتحديد نسبة النازحين بفعل الصراعات الداخلية الجديدة الذي أبلغ عنه مركز مراقبة النزوح الداخلي، أو اللاجئين وطالبي اللجوء الجدد تحت ولاية المفوضية، ممن يأتون من بلدان الـ30% الأدنى تصنيفاً على المؤشر؛ أي الدول المعرضة لمخاطر تغير المناخ بشكلٍ كبير. لا تتوفر البيانات حول تقييم التعرض لهذه المخاطر في جنوب السودان، لذا استخدمت البيانات المتعلقة بالسودان عوضاً عنها.
36 - المرجع: مجموعة بيانات تدفق النازحين قسراً الجدد.
37 - لا يعني الارتباط بين مؤشر مبادرة نوتردام للتأقلم العالمي المرتفع والأعداد الكبيرة من النازحين قسراً أن هناك علاقة سببية بين التعرض الشديد لتغير المناخ والنزوح القسري، بل تؤدي العوامل المركبة مثل الفقر وضعف المؤسسات إلى زيادة تعرض البلد لتغير المناخ، واحتمالية نشوب صراعاتٍ يتلوها نزوح بأعداد كبيرة.

استكشف البيانات

+ حسب بلدان الأصل واللجوء

الفصل الثاني

اللاجئون

ارتفع عدد اللاجئين[38] في جميع أنحاء العالم من 20.7 في عام 2020 إلى 21.3 مليون بحلول نهاية العام 2021، أي أنه قد تجاوز ضعف الـ10.5 مليون لاجئ المسجلين قبل عقدٍ من الزمن. كما ازداد عدد الفنزويليين المهجّرين خارج بلدهم من 3.9 مليون إلى 4.4 مليون خلال الفترة نفسها. وعلى مدار العام، تم منح 794,100 شخص الحماية الدولية على نحو فردي (494,900 شخص) أو جماعي (299,200 شخص). وفي حين يعتبر هذا العدد أعلى بقليل مما كان عليه في عام 2020 (765,200) ، إلا أنه ما زال أدنى بكثير من المستوى المسجل قبل وباء فيروس كورونا – الذي بلغ 952,800 شخص في عام 2019. وقد مُنح العديد من الفنزويليين المهجرين خارج بلدهم والمقيمين في دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تصاريح إقامة أو أشكال أخرى من الإقامة القانونية خلال السنوات الأخيرة، ومع ذلك، تبقى بيانات التتبع الدقيقة لهذه الأنواع من الحماية غير متوفرة.[39]

في هذا الفصل، يشير مصطلح «النازحون عبر الحدود» إلى اللاجئين والأشخاص في أوضاع شبيهة بأوضاع اللاجئين والفنزويليين المهجرين في الخارج، ما لم يذكر النص خلاف ذلك.

التصنيف حسب منطقة اللجوء

الرسم البياني 3 | الأشخاص النازحون عبر الحدود حسب المنطقة | 2012-2021

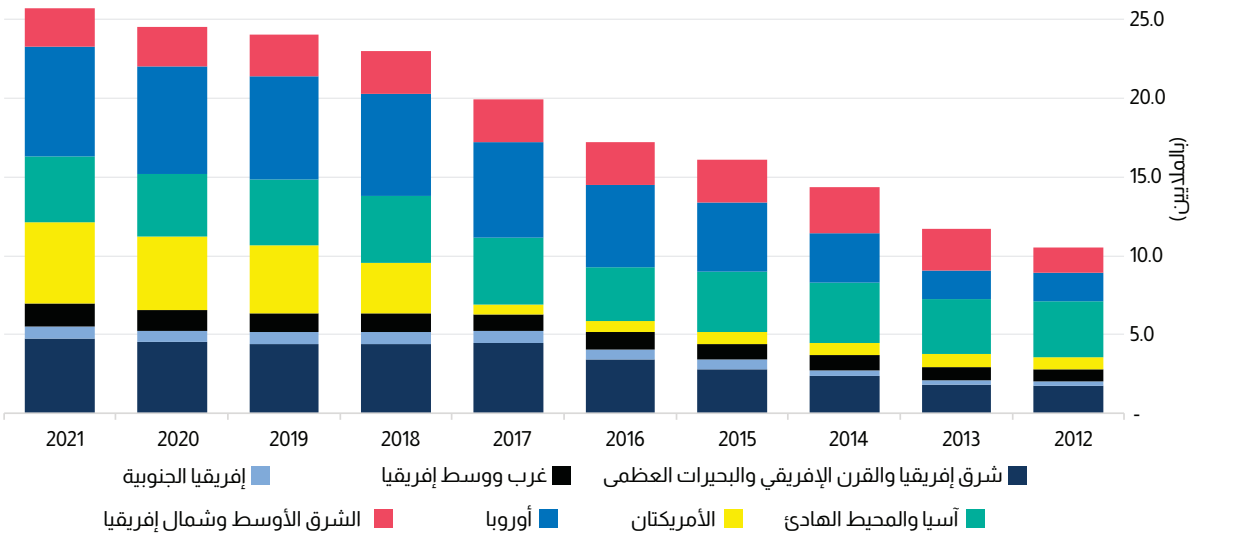

38 - يشمل ذلك الأشخاص في أوضاع شبيهة بأوضاع اللاجئين، مع استثناء اللاجئين الفلسطينيين تحت ولاية الأونروا.
39 - مع ذلك، تتوفر بيانات التتبع الخاصة بحالة الحماية المؤقتة في كولومبيا. اعتباراً من 31 ديسمبر 2021 ، تم تسجيل 1,696,399 شخص في نظام تسجيل الفنزويليين، وأصدرت وكالة الهجرة الكولومبية 39,618 من تصاريح الحماية المؤقتة. البيانات متاحة للجمهور ويتم تحديثها بانتظام على بوابة تشريع الحماية المؤقت.

جمهورية الكونغو الديموقراطية. تجلس فالانتين – وهي لاجئة من جمهورية إفريقيا الوسطى عمرها 92 عاماً - خارج مأواها المؤقت. كانت قد وصلت مع عائلتها في مطلع عام 2021 بعد اضطرارهم للفرار من مسقط رأسها. قالت فالانتين: «إنها المرة الثانية التي أهرب فيها من بلدي. كنت خائفة من طلقات الرصاص ولم أستطع تحمل البقاء».

© UNHCR / FABIEN FAIVRE

أوروبا

في عام 2021، ازداد عدد الأشخاص النازحين عبر الحدود الذين تستضيفهم البلدان الأوروبية بنسبة 3 بالمائة ليصل إلى أكثر من 7 ملايين. وتعكس هذه الزيادة عدد اللاجئين المعترف بهم حديثاً، والذين يبلغ مجموعهم 288,000 شخصٍ، تستضيفهم – في المقام الأول – كل من ألمانيا (79,700) وفرنسا (51,000) وإيطاليا (21,100).

وبقيت تركيا أكبر دولة مضيفة للاجئين في العالم في عام 2021، مع وجود أكثر من 3.8 مليون لاجئ على أراضيها في نهاية العام، أو 15 بالمائة من مجموع اللاجئين عبر الحدود على مستوى العالم. أما ألمانيا فجاءت كثاني أكبر دولة مضيفة للاجئين في أوروبا، حيث بلغ عدد اللاجئين فيها 1.3 مليون شخصٍ (أي 5 بالمائة من مجموع لاجئي العالم).

الأمريكتان

استضافت منطقة الأمريكتين أكثر من 5.1 مليون نازح عبر الحدود (أي 20 بالمائة من سكان العالم)؛ مثّل الفنزويليّون نسبة 86 بالمائة منهم. وساهم النمو الحاد في عدد الفنزويليين المهجرين خارج بلدهم بجزء كبير من الزيادة البالغة 11 بالمائة (524,000 شخص) في أرجاء الأمريكتين، كما ارتفعت أعدادهم في البيرو وكولومبيا والإكوادور بمقدار 276,400 و112,900 و102,100 شخصٍ على التوالي – مقارنة بالعام السابق – مع تخفيف قيود السفر المتعلقة بفيروس كورونا في المنطقة. وقد ازدادت في الوقت نفسه تحركات اللاجئين والمهاجرين الفنزويليين عبر الحدود وبالاتجاهين من وإلى بلدهم. وتم الاعتراف بأعدادٍ كبيرةٍ من اللاجئين في أماكن أخرى من المنطقة – بما في ذلك كندا (33,800) والمكسيك (28,100) والولايات المتحدة الأمريكية (20,600). وبحلول نهاية عام 2021، استضافت كولومبيا أكثر من 1.8 مليون نازح عبر الحدود، بينما استضافت بيرو 797,300 والإكوادور 560,500.

إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

مع استمرار العنف والصراع في أجزاء من القارة الإفريقية، كان أكثر من ربع الأشخاص النازحين عبر الحدود يعيشون في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث استضافت منطقة شرق إفريقيا والقرن الإفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى أكثر من 4.7 مليون لاجئ بحلول نهاية عام 2021، أي نحو 206,000 شخصٍ، أو 5 بالمائة، أكثر من العدد المسجل في عام 2020. وتستضيف المنطقة خُمس جميع اللاجئين في جميع أنحاء العالم؛ أغلبهم يعيشون في ثلاثة بلدان فقط: أوغندا (1.5 مليون) والسودان (1.1 مليون) وإثيوبيا (821,300). وفي عام 2021، تم الاعتراف بـ 165,400 لاجئ على أساس فردي أو جماعي في المنطقة، معظمهم في السودان (66,300) وأوغندا (62,500) وإثيوبيا (19,200).

استضافت بلدان في منطقة غرب ووسط إفريقيا قرابة الـ1.5 مليون لاجئ، بزيادة قدرها 134,900 (10 بالمائة) مقارنة بنهاية عام 2020، وقد استضافت تشاد (555,800 لاجئ) والكاميرون (457,300 لاجئ) معاً أكثر من ثلثيهم (68 بالمائة).

ازداد تعداد اللاجئين الذين تستضيفهم منطقة الجنوب الإفريقي بنحو 62,900 شخص، ليصل إلى 783,300 شخص في عام 2021. ويعزى أكثر من نصف الزيادة إلى اضطرار اللاجئين للفرار من جمهورية إفريقيا الوسطى إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، بسبب العنف وانعدام الأمن اللذين أعقبا الانتخابات العامة في ديسمبر 2020. وكانت جمهورية الكونغو الديمقراطية تستضيف أصلًا أكبر عدد من اللاجئين في المنطقة، حيث وصل عددهم إلى 524,100 لاجئ في نهاية العام.

آسيا والمحيط الهادئ

ارتفع عدد اللاجئين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بمقدار 138,400 شخصٍ في عام 2021، ليصل إلى 4.2 مليون، أي ما يعادل 16 بالمائة من تعداد اللاجئين في العالم، وكانت باكستان الدولة التي شهدت التغيير الأكبر. وخلال العام، قامت المفوضية بإجراء تحديد وضع مسبق لنحو 108,000 أفغاني ممن اضطروا للفرار إلى باكستان. وفي غضون ذلك، أوشكت عملية التدقيق على الانتهاء، وقد أدت بالفعل إلى تخفيض عدد الأشخاص المسجلين إلى 383,900 أفغاني، بالإضافة إلى تسجيل 198,600 ولادة خلال السنوات الخمس السابقة، بينما ما زال 129,700 أفغاني آخر بانتظار استكمال التدقيق حتى وقت كتابة هذا التقرير.

ونتيجةً لذلك، ارتفع العدد الإجمالي للاجئين في باكستان بشكل طفيف إلى أقل بقليل من 1.5 مليون شخص. بعد باكستان، استضافت بنغلاديش (918,900 لاجئ) وجمهورية إيران الإسلامية (798,300 لاجئ)[40] أكبر عدد من اللاجئين داخل المنطقة.

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

ما زالت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تشهد نمواً في أعداد اللاجئين. وبشكلٍ عام، سجلت المنطقة انخفاضاً طفيفاً في أعداد اللاجئين بين عامي 2021 والعام السابق له (أقل بـ3 بالمائة) إثر إجراء عملية مراجعة لعدد اللاجئين والجارية في اليمن (83,300)، والتحقق من البيانات في لبنان (32,200)، بالإضافة إلى عدد متدنٍ نسبياً من اللاجئين الذين تم الاعتراف بهم حديثاً (33,000).

40 - يشمل ذلك نحو 770,500 لاجئ و 27,800 من الواصلين الجدد المسجلين مسبقاً لدى المفوضية، بناءً على المعلومات الصادرة عن الحكومة في أكتوبر 2020، تستضيف جمهورية إيران الإسلامية 800,000 لاجئ، 780,000 يحملون بطاقات الهوية الأفغانية و 20,000 من حاملي بطاقات الهوية العراقية. تضمن هذه البطاقات بشكل فعّال صفة اللاجئ لحامليها. ظلت المفوضية على تواصل مستمر مع السلطات فيما يتعلق بهذه الأرقام منذ ذلك الحين. في ضوء عدم وجود بيانات محدثة، سعت المفوضية لتقدير التغيرات في عدد اللاجئين مع أخذ النمو الطبيعي والتحركات اللاحقة بعين الاعتبار، وقدّرت العدد الإجمالي بحوالي 770,000 لاجئ (منهم 750,000 أفغاني و 20,000 عراقي).

الجدول 1 | اللاجئون والأشخاص في أوضاع شبيهة بأوضاع اللاجئين والفنزويليون المهجرون في الخارج | 2020-2021

مناطق عمل المفوضية	نهاية عام 2020				نهاية عام 2021				الفرق	
	اللاجئون	الأشخاص في أوضاع شبيهة بوضع اللاجئين	الفنزويليون المهجرون خارج بلدهم	المجموع	اللاجئون	الأشخاص في أوضاع شبيهة بوضع اللاجئين	الفنزويليون المهجرون خارج بلدهم	المجموع	القيمة الفعلية	%
شرق إفريقيا والقرن الإفريقي والبحيرات العظمى	4,511,500	-	-	4,511,500	4,717,500	-	-	4,717,500	206,000	%5
إفريقيا الجنوبية	720,400	-	-	720,400	783,300	-	-	783,300	62,900	%9
غرب ووسط إفريقيا	1,353,500	-	-	1,353,500	1,488,400	-	-	1,488,400	134,900	%10
***المجموع الكامل لقارة إفريقيا**	**6,585,400**	**-**	**-**	**6,585,400**	**6,989,200**	**-**	**-**	**6,989,200**	**403,800**	**%6**
الأمريكتان	650,300	108,800	3,862,100	4,621,200	708,800	30,000	4,406,400	5,145,200	524,000	%11
آسيا والمحيط الهادئ	3,968,400	48,000	-	4,016,400	600 3,801	353,100	-	4,154,700	138,300	%3
أوروبا (بما فيها تركيا)	6,689,000	105,300	-	6,794,300	6,972,500	32,000	-	7,004,500	210,200	%3
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	2,481,900	26,000	-	2,507,900	2,415,100	26,000	-	2,441,100	66,800 -	-%3
المجموع	**20,375,000**	**288,100**	**3,862,100**	**24,525,200**	**20,886,800**	**441,100**	**4,406,400**	**25,734,700**	**1,209,500**	**5%**

التركيبة السكانية التقديرية للأشخاص النازحين عبر الحدود

تجمّع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بياناتٍ على المستوى العالمي عن التوزّع الجنسي والعمري للسكان الذين تعنى بهم بموجب ولايتها في نهاية كل عام. ويتباين توفّر البيانات الديمغرافية بشكلٍ كبير حسب الفئة السكانية وبلد اللجوء. فعلى سبيل المثال، توفّرت البيانات الديمغرافية حسب العمر والجنس لـ84 بالمائة من اللاجئين و42 بالمائة من الفنزويليين المهجرين خارج بلدهم في نهاية عام 2021.

يمكن استخدام النّمذجة الإحصائية لحساب التوزّع وفق الجنس والعمر للبيانات الديمغرافية المفقودة لهؤلاء السكان، مما يساعد على سد الفجوات في البيانات هذه من خلال التقديرات.[41] باستخدام هذا النهج، يُقدّر بأن الأطفال يمثّلون نسبة 42 بالمائة من مجموع اللاجئين والفنزويليين المهجرين خارج بلدهم في نهاية عام 2021. ويختلف ذلك حسب المنطقة، حيث يقدّر بأن الأطفال يمثّلون ما يقرب من 55 بالمائة من هؤلاء السكان في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وبالمقارنة، فإن الأشخاص دون سن الثامنة عشرة من العمر يمثلون نسبة 38 بالمائة من اللاجئين في أوروبا و 26 بالمائة فقط منهم في الأمريكتين.

وتشير التقديرات إلى أن النساء والفتيات يمثّلن نحو 48 بالمائة من النازحين عبر الحدود. ويوجد عدد أكبر نسبياً من النساء والفتيات في صفوف اللاجئين الذين يعيشون في غرب ووسط أفريقيا (54 بالمائة)، بينما يُقدّر أن نسبتهن في أوروبا أقل، وهي تعادل الـ44 بالمائة.

41 - يتم إنشاء هذه النماذج باستخدام البيانات المتاحة لبلد الأصل كنقطة انطلاق. عندما تكون البيانات الخاصة بدولة لجوء معينة مفقودة، يتم تقدير القيم باستخدام النمذجة الإحصائية استناداً إلى البيانات المتاحة لنفس بلد الأصل في بلدان اللجوء المجاورة.

الرسم البياني 4 | التركيبة السكانية للنازحين عبر الحدود | نهاية عام 2021

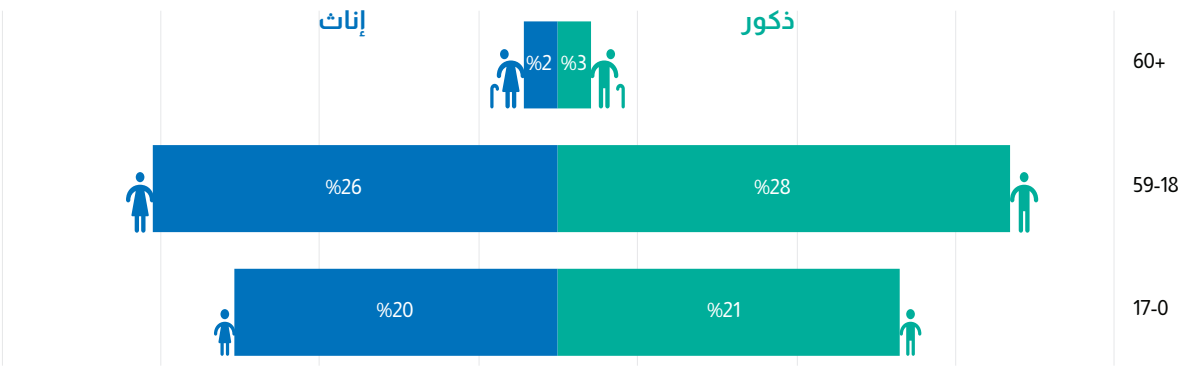

تسجيل حالات الولادة

إن البيانات المتعلقة بالولادات في صفوف اللاجئين – التي تتلقاها المفوضية وتكون مسجّلة لدى الحكومات – غير مكتملة، لذلك فهي تمثل عدداً أدنى من الواقع لعدد الأطفال المولودين كلاجئين. لتقييم أعداد هؤلاء الأطفال بشكل أفضل، حسبت المفوضية القيم التقديرية من خلال إسناد قيم لبيانات المواليد المفقودة للسنوات بين 2018 و2021.[42] وكان على هذا الإسناد استيعاب أرجحية تأثير النزوح القسري على نمط خصوبة اللاجئين. يعيش اللاجئون وضعاً مختلفاً بشكل جذري عن أولئك الذين ظلّوا داخل بلد الأصل، وهم لا يمثلون عادةً إجمالي السكان. بالتالي، فإن معدلات الولادة في بلدان الأصل لا تشكل – بالضرورة - مؤشراً ينطبق على اللاجئين الذين اضطروا للفرار من هذه البلدان نفسها.

كان هناك – بين عامي 2018 و2021 – فجوات في البيانات المتعلقة بالأطفال المولودين كلاجئين في العديد من البلدان على مستوى العالم. وتطغى الفجوات الأكبر في بيانات الولادة بين البلدان المضيفة للاجئين في الأمريكتين وآسيا والمحيط الهادئ ومناطق أوروبا. وخلافاً لذلك، تحسن تسجيل ولادات أطفال اللاجئين السوريين بشكل تدريجي – في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – منذ بداية الأزمة.[43]

تشير تقديرات المفوضية إلى أن أكثر من 1.5 مليون طفل ولدوا وهم في أوضاع للجوء بين عامي 2018 و2021، أي ما يعادل نحو 380,000 طفل سنوياً. وقد تراجعت دقة أرقام التسجيل في عام 2020 بسبب القيود المفروضة على الحركة التي اعتمدتها الدول لوقف انتشار فيروس كورونا، مما صعّب إجراء أنشطة التسجيل المدني، لكنها عادت إلى مستواها الاعتيادي في عام 2021. ونظراً لأن هذا الإسناد يرتكز على العديد من الافتراضات الإحصائية الموسعة، يجب النظر إلى النتائج على أنها تقديرية لا تمثل أرقاماً دقيقة. ومن خلال مشاركتها في التحالف الدولي لبيانات الأطفال المهجرين،[44] تقود المفوضية الجهود لتحسين البيانات المتعلقة بالأطفال النازحين.

42 - المرجع: كم عدد الأطفال الذين يولدون كلاجئين؟
43 - انخفضت نسبة الأطفال السوريين اللاجئين المولودين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والذين كانوا لا يحملون وثائق ثبوتيةً عند ولادتهم (أي لم يحصلوا على شهادة ميلاد أو إشعار ولادة) من 35 بالمائة في عام 2012 إلى 4 بالمائة في عام 2021.
44 - المرجع: التحالف الدولي لبيانات الأطفال المهجرين.

التصنيف حسب بلدان الأصل

انسجاماً مع السنوات السابقة (راجعوا الرسم البياني 5)، يأتي نحو 83 بالمائة من النازحين عبر الحدود من عشرة بلدان فقط.

ما زال اللاجئون السوريون الأكبر عدداً على مستوى العالم، حيث بلغ عددهم 6.8 مليون لاجئ في 129 دولة. ومثّل اللاجئون السوريون نسبة 27 بالمائة من إجمالي عدد اللاجئين في العالم بحلول نهاية عام 2021. وخلال العام، ازداد عدد اللاجئين السوريين بـ145,900 شخصاً، بسبب الولادات الجديدة وارتفاع عدد اللاجئين المعترف بهم في ألمانيا (38,100) والنمسا (7,900) ودول أوروبية أخرى. رغم ذلك، وبعد أكثر من عقدٍ من الصراع، ما زالت الدول المجاورة تستضيف أكثر من ثلاثة أرباع اللاجئين السوريين؛ ومعظمهم في تركيا (3.7 مليون) ولبنان (840,900) والأردن (673,000). أما أكبر دولة غير مجاورة مضيفة للاجئين السوريين، فهي ألمانيا التي تستضيف 621,700 لاجئ سوري.

يشكّل الفنزويليون ثاني أكبر مجموعةٍ من المهجرين عبر الحدود، حيث يبلغ عددهم 4.6 مليون شخصٍ، يعيش جميعهم تقريباً في منطقة الأمريكتين دون حمل صفة لاجئ بشكلٍ رسمي. وفي عام 2021، ازداد عددهم بأكثر من 570,000 شخصٍ، نتيجة اضطرار أعداد جديدة من الفنزويليين للفرار إلى كولومبيا (112,900) والإكوادور (102,100) بالإضافة إلى تحسّن تقديرات أعداد الفنزويليين النازحين في بيرو (276,400) وتشيلي (45,700).

يمثّل الأفغان ثالث أكبر مجموعةٍ من اللاجئين على مستوى العالم، حيث تستضيف 98 دولة أكثر من 2.7 مليون شخصٍ منهم، وقد ازدادت أعدادهم بنحو 5 بالمائة (118,000) في عام 2021؛ مدفوعةً بالتدفقات الجديدة إلى باكستان المجاورة (108,000) وجمهورية إيران الإسلامية (27,800) ، والولادات المسجّلة حديثاً واللاجئين المعترف بهم حديثاً في أوروبا (59,100) وآسيا والمحيط الهادئ (6,000).

ارتفع عدد اللاجئين من جنوب السودان من 2.2 مليون في عام 2020 إلى 2.4 مليون في نهاية عام 2021؛ تستضيف جميعهم تقريباً أربعة بلدان مجاورة هي: أوغندا (958,900) والسودان (803,600) وإثيوبيا (386,800) وكينيا (135,300). ومُنح معظم لاجئي جنوب السودان الـ109,900 المعترف بهم حديثاً صفة اللجوء عبر اجراءات الاعتراف الجماعي في كلٍّ من السودان (63,900) وأوغندا (30,600) وكينيا (9,000).

بعد نزوحهم بأعدادٍ ضخمة من ميانمار في عام 2017، ما زال اللاجئون الروهينغا من أكبر مجموعات النازحين على مستوى العالم. وفي عام 2021، ازداد عددهم بنحو 73,800 شخص ليصل إلى 1.2 مليون شخصٍ؛ تستضيف بنغلاديش أكثر من ثلاثة أرباعهم. وتُعزى الزيادة في عام 2021 بشكل رئيسي إلى تسجيل المواليد الجدد – بما في ذلك الحالات المتأخرة في عام 2020، حيث استؤنف التسجيل في عام 2021 بعد تعليقه بسبب وباء فيروس كورونا.

الرسم البياني 5 | تصنيف النازحين عبر الحدود حسب بلدان الأصل | نهاية عام 2021

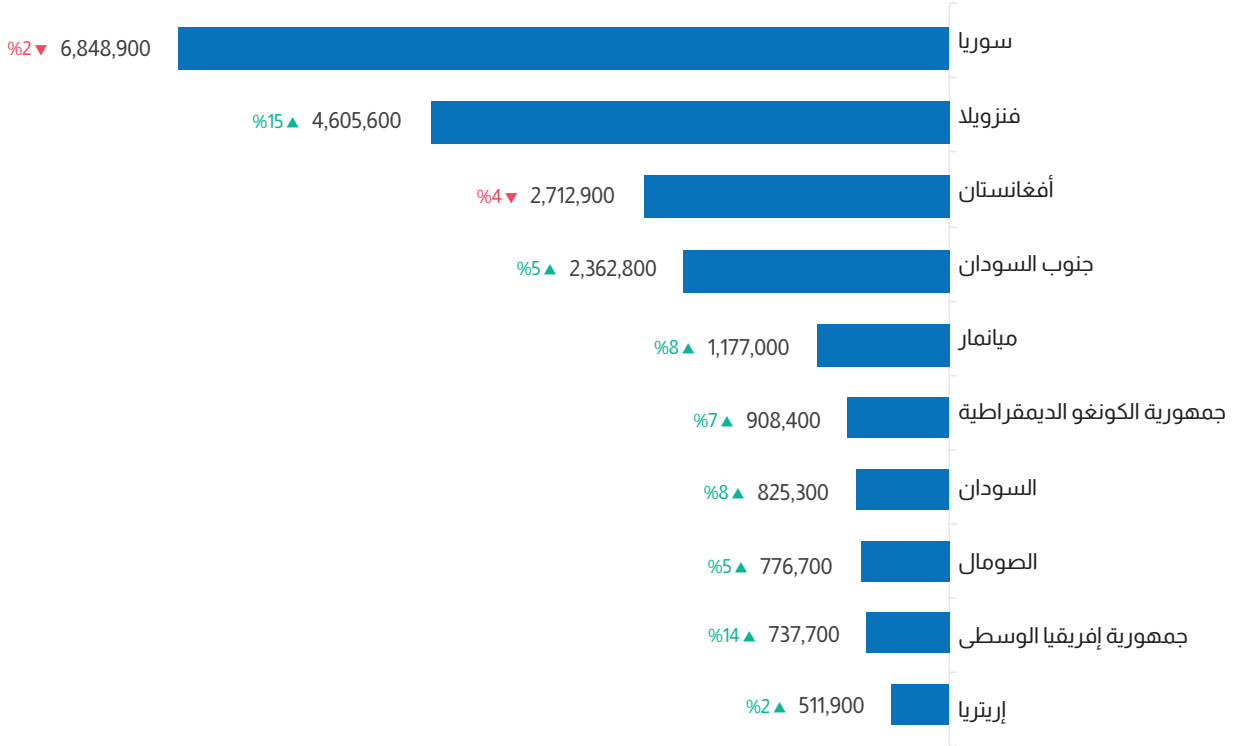

أهداف التنمية المستدامة – المؤشر 10.7.4

تعتبر نسبة سكان أحد البلدان الذين أصبحوا في عداد اللاجئين – مؤشر أهداف التنمية المستدامة رقم 10.7.4 – طريقة مفيدة لتحديد بلدان الأصل التي يكون عدد سكانها النازحين عبر الحدود أعلى مقارنةً بتعداد سكانها.[45] وكما يتضح في الرسم البياني 6، فإن البلدان التي شهدت تحول أكبر نسبة من سكانها إلى لاجئين هي: سوريا (27,300 من كل 100,000 نسمة)، وجنوب السودان (17,200 من كل 100,000 نسمة)، وفنزويلا (13,800 من كل 100,000 نسمة).

الرسم البياني 6 | مؤشر أهداف التنمية المستدامة رقم 10.7.4

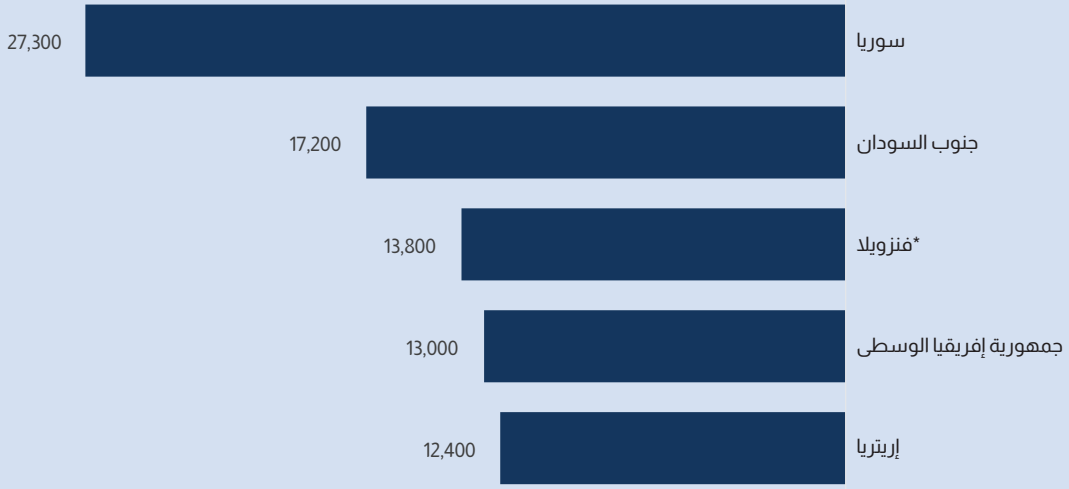

نسبة اللاجئين والأشخاص في أوضاع شبيهةٍ بوضع اللاجئين والفنزويليين المهجرين خارج بلدهم إلى كل 100,000 نسمة من السكان المحليين
*بما يشمل الفنزويليين المهجرين خارج بلدهم.

التصنيف حسب بلدان اللجوء

بقيت تركيا وكولومبيا وأوغندا أكبر ثلاث دول مضيفة للنازحين عبر الحدود (راجعوا الرسم البياني 7). وارتفع عدد اللاجئين في تركيا؛ وجميعهم تقريباً من السوريين – إلى 3.8 مليون شخص في عام 2021. أما في كولومبيا، فقد ازداد عدد المهجرين عبر الحدود لديها إلى 1.8 مليون، حيث لجأ إليها 113,000 فنزويلي إضافي خلال العام. واستضافت أوغندا ثالث أكبر عدد من اللاجئين، حيث بلغ تعداد اللاجئين فيها 1.5 مليون في نهاية عام 2021؛ معظمهم من جنوب السودان (63 بالمائة)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (29 بالمائة).

45 - المرجع: وثائق الجلسة الـ51 للجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة (2020). يتم حساب المؤشر 10.7.4 على النحو التالي: [عدد اللاجئين حسب بلد الأصل في نهاية العام / (عدد سكان بلد الأصل في نهاية العام + عدد اللاجئين حسب بلد الأصل في نهاية العام)] × 100,000. يشمل هذا التقرير اللاجئين والفنزويليين المهجرين خارج بلدهم، ويستثني المؤشر اللاجئين الفلسطينيين تحت ولاية الأونروا.

الرسم البياني 7 | الأشخاص النازحون عبر الحدود حسب البلدان المضيفة | نهاية عام 2021

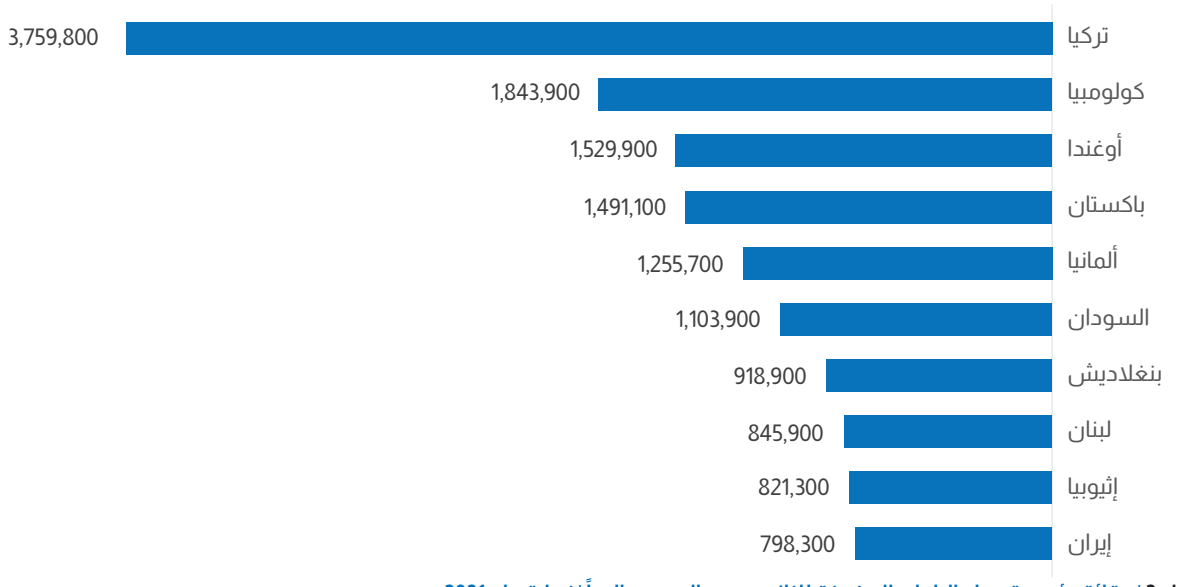

الجدول 2 | حقائق رئيسية حول البلدان المضيفة للنازحين عبر الحدود عالمياً | نهاية عام 2021

تستضيف البلدان المجاورة 72 بالمائة منهم	يفضل معظم الأشخاص المضطرين للفرار من الصراع والاضطهاد البقاء بالقرب من بلدانهم الأصلية. في عام 2021، استضافت الدول المجاورة نحو ثلاثة أرباع المهجرين عبر الحدود.
تستضيف البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط 83 بالمائة منهم	ما زالت البلدان منخفضة الدخل تستضيف نسبة كبيرة بشكل غير متناسب من سكان العالم النازحين، وبحسب تصنيف البنك الدولي للدخل في 2021، [46] تستضيف 22 بالمائة من الأشخاص المهجرين عبر الحدود. ويشمل ذلك أعداداً كبيرةً جداً من اللاجئين في أوغندا والسودان وإثيوبيا وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية. واستضافت البلدان ذات الدخل المتوسط المتدني مثل باكستان وبنغلاديش وجمهورية إيران الإسلامية نسبة 21 بالمائة أخرى. أما البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع – بما في ذلك تركيا وكولومبيا ولبنان والأردن – فقد استضافت 40 بالمائة من مجموع النازحين عبر الحدود. واستضافت البلدان مرتفعة الدخل - والتي تمثل معظم الثروة العالمية[47] – نسبة 17 بالمائة فقط من النازحين عبر الحدود.
تستضيف البلدان الأقل نمواً 27 بالمائة منهم[48]	تشمل فئة البلدان الأقل نمواً 46 دولة – بما في ذلك بنغلاديش وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا ورواندا وجنوب السودان والسودان وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة واليمن. تمثل هذه البلدان معاً أقل من 1.3 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي العالمي،[49] ومع ذلك فقد استضافت أكثر من 27 بالمائة من جميع النازحين عبر الحدود في جميع أنحاء العالم. وفي نهاية عام 2021، بلغ عدد اللاجئين في البلدان الأقل نمواً 7 ملايين شخص.

46 - باستخدام تصنيف فئات البنك الدولي للدول والإقراض.
47 - تمثل البلدان ذات الدخل المرتفع نسبة 62 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي العالمي (المصدر: إحصاءات البنك الدولي بشأن إجمالي الناتج المحلي).
48 - أقل البلدان نمواً هي دول منخفضة الدخل تواجه عوائق هيكلية جسيمة أمام التنمية المستدامة. المرجع: منهجية شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة - رموز البلد المعيارية أو رموز المنطقة للاستخدام الإحصائي (M49) للحصول على قائمة أقل البلدان نمواً.
49 - المرجع: إحصاءات البنك الدولي لإجمالي الناتج المحلي.

إلى متى يستمر اللاجئون في أوضاع اللجوء المزمنة؟

أوضاع اللجوء المزمنة

تُعرَّف حالات اللجوء المطولة بأنها الأوضاع التي يعيش فيها أكثر من 25,000 لاجئ من نفس البلد الأصلي في الخارج في بلد مضيف ما، يكون منخفض أو متوسط الدخل، لمدة خمس سنوات متتالية على الأقل.[50] يعتبر هذا التعريف بأنه انعكاس لحالة اللاجئين ككل، ولا يشير إلى ظروف اللاجئين الفرديين (راجعوا الأبحاث الجديدة أدناه).

بحلول نهاية العام 2021، كان ما يقدر بـ 15.9 مليون لاجئ (74 بالمائة من عدد اللاجئين في العالم) يعيشون في حالات لجوء مطولة، مما يمثل زيادة بأكثر من 203,000 لاجئ مقارنة بالعام السابق. كان هناك 51 حالة لجوء مطولة بالمجمل في 31 دولة مضيفة مختلفة، ويعتبر بعضها حديثاً نسبياً – مثل النزوح المستمر للاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية في زامبيا، في حين أن البعض الآخر – مثل اللاجئين البوروندیين في جمهورية تنزانيا المتحدة – قد ظلوا في حالة نزوح مطول لعقود.

المدة التقديرية التي يعيش اللاجئون خلالها في أحد البلدان في أوضاع اللجوء المزمنة

قدّرت المفوضية – في إطار بحثٍ جديد أجرته – احتمالية بقاء اللاجئين الأفراد كنازحين بمرور الزمن، وذلك باستخدام البيانات التي تحتفظ بها ضمن نظام التسجيل العالمي، المعروف باسم proGres. وتتولى المفوضية – في 81 دولة – مسؤولية تسجيل اللاجئين، الذين بلغ مجموع أعدادهم نحو 8.1 مليون شخص، أي ما يتجاوز ثلث عدد اللاجئين في العالم. ويركز البحث في عددٍ من أوضاع اللجوء المزمنة المعينة.

لا يتوفر سوى قدر محدود من بيانات التسجيل بالنسبة لبعض حالات اللجوء. كما تختلف الظروف التي تؤثر على احتمالية بقاء اللاجئين على وضعهم بشكل كبير بناءً على بلدهم الأصلي وبلد اللجوء الذي يستضيفهم. على سبيل المثال، لا تتوفر إمكانية الحصول على الجنسية كحلٍ لإنهاء صفة اللاجئ على نطاق واسع. وبالتوازي مع ذلك، لا تتاح فرص العودة إلى الوطن أمام اللاجئين جميعاً، فهي ترتكز على مجموعة متنوعة من العوامل. قامت المفوضية بتحليل تسع حالات لجوء مطولة تتفاوت مدتها – كما هو موضح في الرسم البياني 8 – باستخدام النشاطات المتاحة في بيانات إدارة الحالات، لحساب المدة التي بقي فيها اللاجئون على وضعهم.[51]

وتتراوح احتمالية بقاء شخص ما كلاجئ لمدة خمس سنوات على الأقل في هذه الحالات – أي الحد الأدنى للمدة التي حددتها المفوضية لاعتبار أوضاع اللجوء مطولة – بين 63 و 99 بالمائة (راجعوا الرسم البياني 8).[52] إضافةً إلى ذلك، تتفاوت مدة حالات لجوء المطولة، وتضعف احتمالية بقاء شخص ما كلاجئ طوال مدة تلك المدة؛ متدنيةً إلى نسبةٍ تتراوح ما بين 96 وصفر بالمائة. تختلف هذه النسبة بشكل كبير من حالةٍ إلى أخرى: فهي تعادل 96 بالمائة للاجئي جنوب السودان في السودان؛ و88 بالمائة من للروهينغا في بنغلاديش؛ و62 بالمائة من لاجئ جمهورية أفريقيا الوسطى في الكاميرون؛ وتتراوح بين 42 و46 بالمائة بالنسبة للسوريين في الأردن والعراق ومصر؛ و26 بالمائة للصوماليين في كينيا؛ وصفر في المائة للبوروندیين في جمهورية تنزانيا المتحدة. وتوجد عوامل متعددة تؤثر على هذه التقديرات – على الأخص في ما يتعلق بالعودة والتحركات اللاحقة وفرصة التجنيس في البلدان المضيفة للاجئين.

يتضح أصلًا من خلال هذا البحث بأن لتصنيف «حالات اللجوء المطولة» فائدة من حيث الإيجاز، إلا أنه لا يعكس ظروف اللاجئين كأفراد؛ علماً بأنهم يميلون إلى النزوح لفترات أقصر، وإن كان ذلك مع وجود تفاوتٍ كبير بين الحالة والأخرى. يمكن أن يتقلص عدد السنوات التي يقضيها اللاجئون خارج بلدانهم في المستقبل، إن ساهم المجتمع الدولي ككل بالموارد والخبرات لدعم بلدان الأصل، بناءً على طلبها، لمعالجة الأسباب الجوهرية، وإزالة العوائق التي تحول دون العودة إلى الوطن، وتوفير الظروف المؤاتية للعودة الطوعية.

50 - يستثني هذا التحليل اللاجئين الفلسطينيين تحت ولاية الأونروا.

51 - يتم حساب مدة اللجوء من خلال مقارنة تاريخ التسجيل بنهاية عام 2021 للملفات النشطة و«المعلقة»، وتاريخ حالة آخر عملية للملفات المغلقة أو غير النشطة. إن الملفات المعلقة هي تلك التي لم تتمكن فيها المفوضية من الاتصال باللاجئ، عادةً لمدة ثلاثة أشهر. يُفترض أن الملفات المغلقة وغير النشطة لم تعد لاجئين، عادةً بسبب الوفاة أو العودة أو التنقلات الثانوية. يساعد التسجيل البيومتري على ضمان عدم تكرار الملفات الفردية في حالة إعادة تنشيط الملف في نفس البلد، أو في بلد آخر تتولى فيه المفوضية التسجيل.

52 - استخدمت طريقة كابلان ماير للتمثيل البياني في هذا البحث لإظهار احتمال بقاء اللاجئ كنازح لعدد معين من السنوات. سينخفض الاحتمال دائماً بمرور الوقت إلى حد أكبر أو أقل استناداً إلى مجموعة من العوامل الخاصة بالسياق، بالإضافة إلى الوفيات. على سبيل المثال، من المرجح أن يبقى حوالي 66 بالمائة من السوريين في الأردن كلاجئين بعد خمس سنوات، مع انخفاض الاحتمال إلى 58 بالمائة بعد 10 سنوات. يعد ذلك أكثر فائدة من حساب فترة النزوح الوسيطة أو المتوسطة ببساطة، حيث أن هذه الحسابات تشوبها حقيقة أن معظم اللاجئين بقوا على وضعهم في نهاية عام 2021.

الرسم البياني 8 | البيانات السكانية للأشخاص النازحين عبر الحدود | نهاية عام 2021

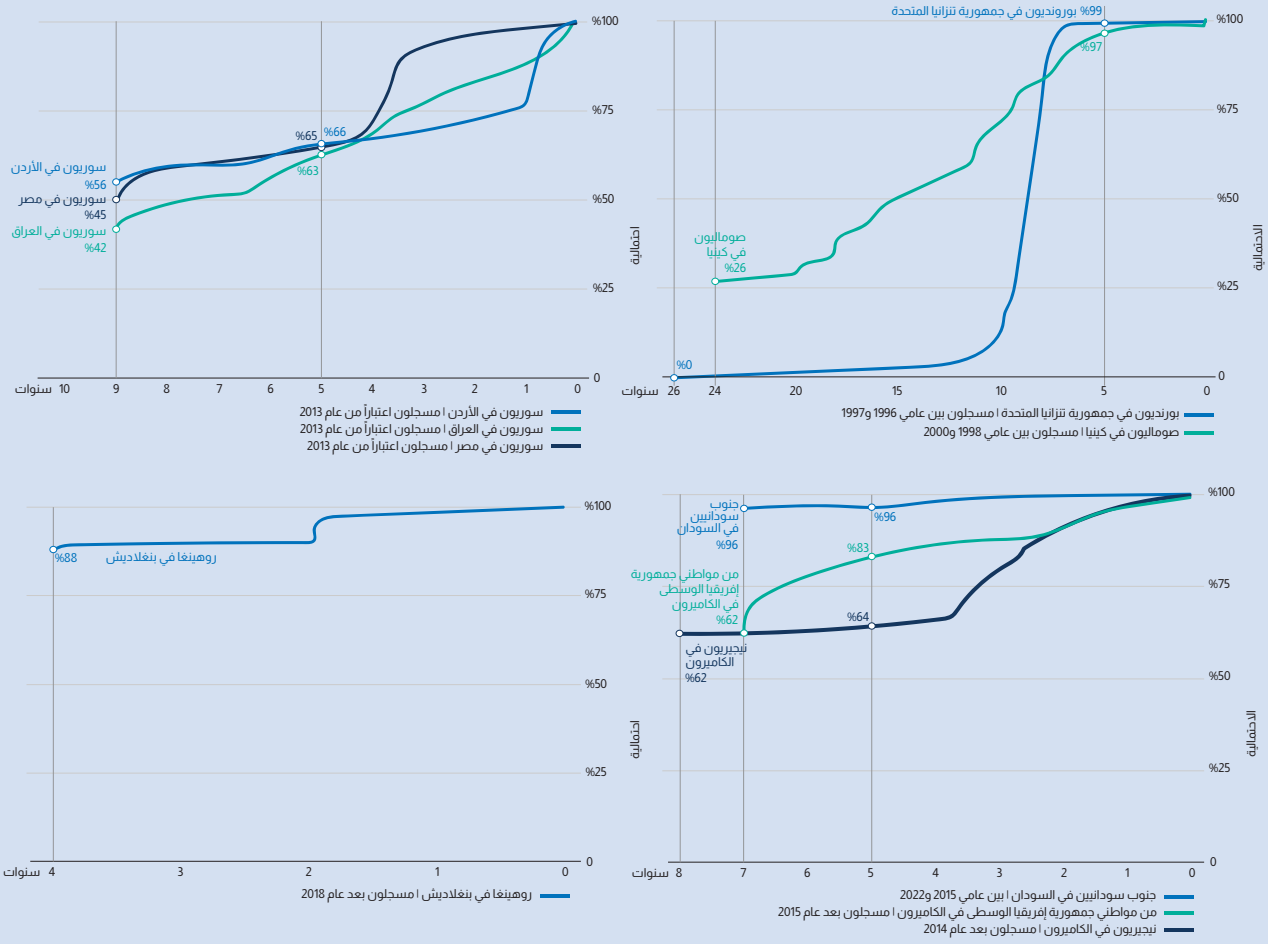

الخريطة 2 | اللاجئون والأشخاص في أوضاع شبيهة بأوضاع اللاجئين والفنزويليون المهجرون في الخارج | نهاية عام 2021

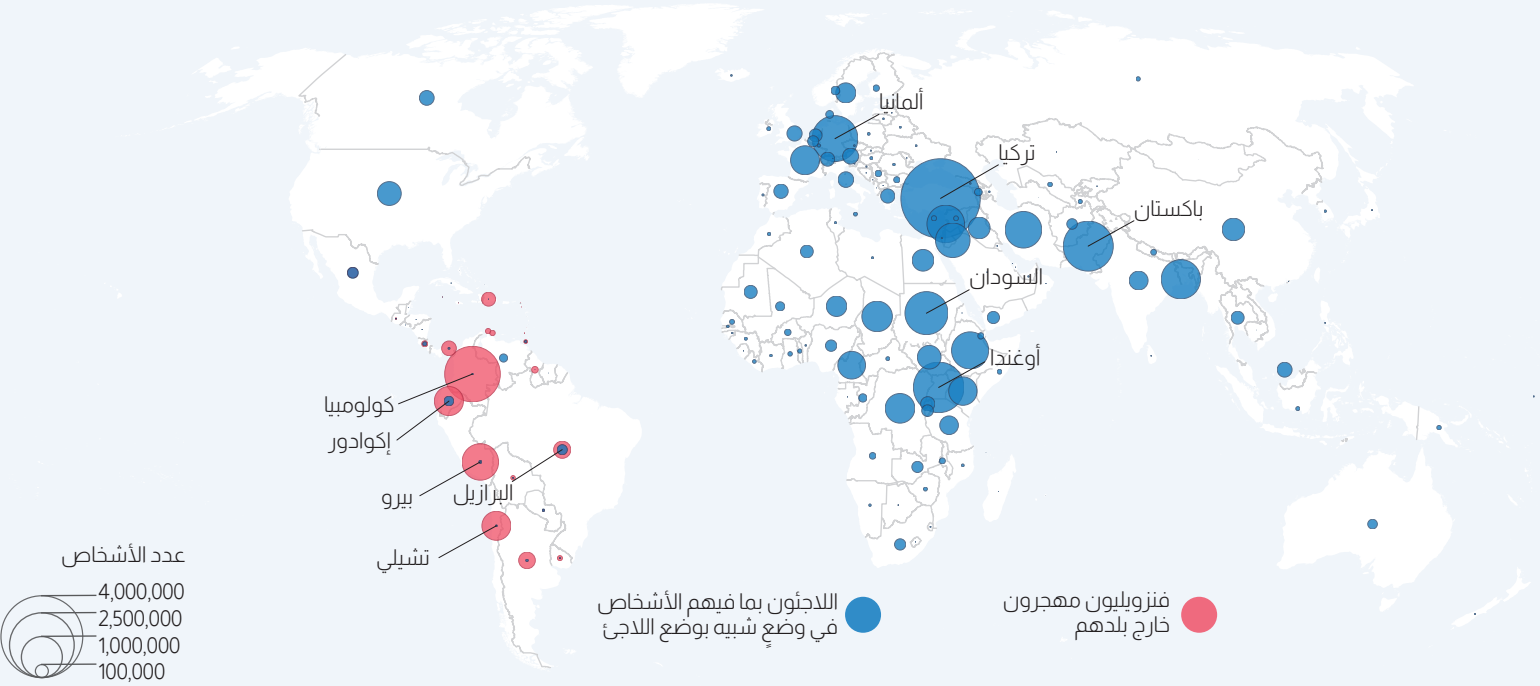

يذكر اسم الدولة إذا كانت من بين أكبر خمس دول لكل فئة سكانية.

الحدود والأسماء المبينة والتسميات المستخدمة في هذه الخريطة لا تعني الموافقة أو القبول الرسمي من قبل الأمم المتحدة.

استكشف البيانات
+ حسب بلدان الأصل
+ النازحون داخلياً العائدون إلى ديارهم

الفصل الثالث

النازحون داخلياً

أبرز التطورات العالمية في عام 2021

لا يزال النازحون داخل بلدانهم جراء النزاعات المسلحة أو العنف الواسع النطاق أو انتهاكات حقوق الإنسان يشكلون غالبية الأشخاص النازحين قسراً حول العالم. ويشكل هؤلاء الأشخاص الذين يُعرفون بالنازحين داخلياً، حوالي 60 بالمائة من جميع الأشخاص المهجرين.[53] بحلول نهاية العام، رصدت المفوضية حالات للنزوح الداخلي في 35 دولة، وجميع الأرقام التالية في هذا الفصل تتعلق بالنازحين داخلياً الذين تعنى بهم المفوضية، ما لم يُذكر خلاف ذلك. وقد ارتفع عدد جموع الأشخاص من النازحين داخلياً في كافة أنحاء العالم خلال تسع من السنوات العشر الماضية، حيث قفز بنحو ثلاثة أضعاف من 17.7 مليون في عام 2012 إلى 51.3 مليون في عام 2021 – ليصل مرة أخرى إلى أعلى مستوى تم تسجيله على الإطلاق.

الرسم البياني 9 | تصنيف النازحين داخلياً الذين تعنى بهم المفوضية حسب المنطقة | نهاية عام 2021

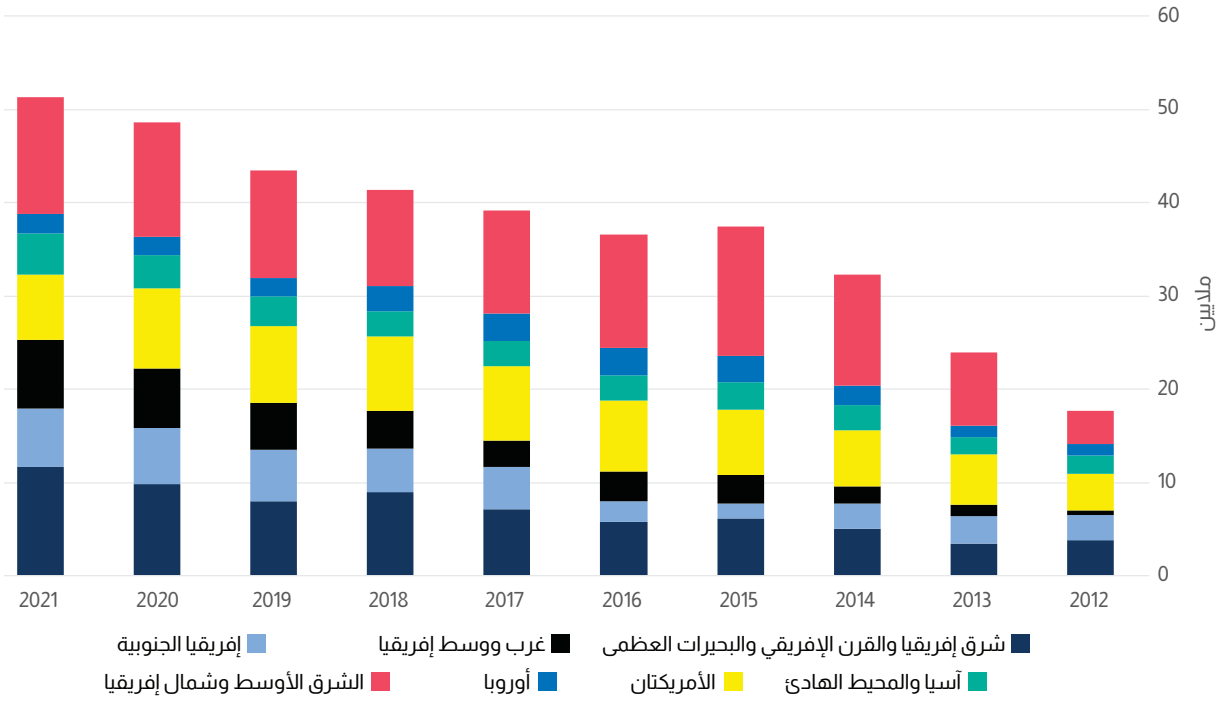

53 - المصدر: مركز رصد النزوح الداخلي.

موزمبيق. اضطر موسى للنزوح بسبب الصراع الدائر في مقاطعة كابو ديلغادو شمال موزمبيق. ساعده صديقه ساليمو على الهروب والصعود على متن طائرة متوجهة إلى مدينة بيمبا، وأنقذ حياته. والآن، ما زال الرجلان منفصلين عن عائلاتهما، ويأملان بحلول السلام كي يتمكنا من العودة إلى الديار.

© UNHCR / MARTIM GRAY PEREIRA

تشمل البيانات الخاصة بالنازحين داخلياً التي سجلتها المفوضية أولئك النازحين داخلياً بسبب الصراعات والعنف فقط. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك 23.7 مليون حالة من حالات النزوح الداخلي في سياق الكوارث وجراء الآثار المترتبة على تغير المناخ خلال العام، مع بقاء 5.9 مليون شخص في عداد النازحين مع نهاية العام، وذلك وفقاً لمركز رصد النزوح الداخلي.

التغييرات حسب المناطق والبلدان

ارتفعت حالات النزوح الداخلي في كافة المناطق تقريباً حول العالم، وهو ما كان مدفوعاً بالعنف والنزاعات المستمرة أو المتصاعدة (انظر الشكل 10). وقد وقعت أكثر من ثلاثة أرباع كافة حالات النزوح الداخلي الجديدة في عام 2021 في إفريقيا جنوب الصحراء، وهو ما كان عليه الحال في السنوات الأخيرة.

الرسم البياني 10 | تصنيف النازحين الجدد الذين تعنى بهم المفوضية حسب المنطقة | نهاية عام 2021

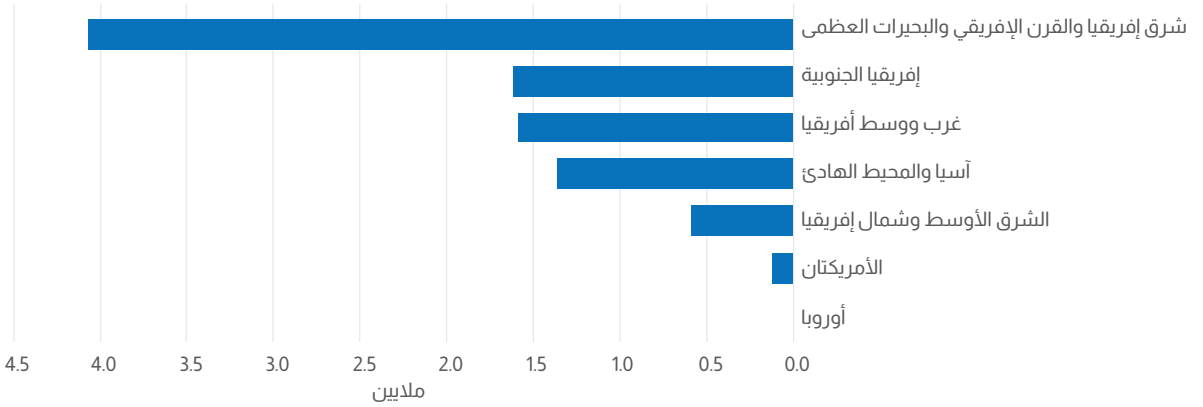

تم رصد أكبر عدد من النازحين حديثاً داخل بلدانهم خلال عام 2021 في شرق إفريقيا والقرن الإفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى، حيث تم تسجيل ما يقرب من 4.1 مليون شخص في إثيوبيا والصومال وجنوب السودان والسودان. وكان وراء الارتفاع الكبير في الأعداد في إثيوبيا إلى حد كبير الأزمة الجارية في شمال البلاد. في أواخر عام 2020، اندلع القتال في منطقة تيغراي بين الحكومة الفيدرالية والحكومة الإقليمية السابقة لتيغراي، وامتد إلى منطقتي أمهرة وعفر المجاورتين. الصراع المستمر الذي تصدّر عناوين الأخبار من حيث انتهاكات الحقوق على نطاق واسع، بما في ذلك الانتهاكات الجنسية، أدى إلى نزوح ما لا يقل عن 2.5 مليون شخص داخل البلاد في عام 2021. وقد خلص تحقيق مشترك أجرته اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان ومكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى أن النزوح القسري يمكن أن «يرقى إلى جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب»، مع تورط كافة أطراف النزاع.[54]

في جنوب السودان، استمر التمرد في منطقة إكواتوريا، إضافة إلى حالة من العنف القبلي الدموي على نحو متزايد والذي تفاقم بسبب انتشار الأسلحة، في إثارة موجات من النزوح. وقد فر ما يقدر بـ 528,900 شخص من ديارهم خلال العام، مما رفع العدد الإجمالي للنازحين داخلياً بسبب النزاع في جنوب السودان إلى حوالي مليوني شخص. وشهدت جارتها السودان أيضاً نزوح أكثر من نصف مليون شخص (543,300) حديثاً داخل البلاد، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى استمرار الصراع القبلي والعنف الذي أعقب الانقلاب العسكري في أكتوبر 2021. وبلغ عدد النازحين داخلياً في السودان أكثر من 3 ملايين شخص في نهاية العام. كما نزح أكثر من نصف مليون شخص في الصومال (544,200)، وعاد معظمهم خلال العام بحسب التقديرات.

في منطقة غرب ووسط إفريقيا، كان هناك 1.6 مليون حالة نزوح جديدة في عام 2021. وكانت هذه التحركات المتزايدة مدفوعة في الغالب بالصراع المتصاعد في بوركينا فاسو ونيجيريا، حيث استمر القتال بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة غير الحكومية. وفي نيجيريا، فإن حركة النزوح آخذة بالتسارع منذ عام 2018، مع نزوح 500,700 شخص حديثاً خلال عام 2021. وتعد أزمة النزوح الداخلي في بوركينا فاسو واحدة من أسرع الأزمات نمواً في العالم.[55] حتى عام 2017، كانت بوركينا فاسو بمنأى عن العنف الذي أدى إلى موجات من النزوح في العديد من البلدان

54 - المرجع: التحقيق المشترك في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني وقانون اللاجئين التي ارتكبتها جميع الأطراف.
55 - المرجع: النزوح الداخلي في منطقة الساحل يتخطى مليوني شخص مع تصاعد العنف.

المجاورة. لكن منذ ذلك الحين، ارتفع عدد السكان النازحين داخلياً عدة مرات، حيث ارتفع عددهم من أقل من 50,000 شخص في بداية عام 2018 إلى حوالي 1.6 مليون بعد أربع سنوات - بما في ذلك 507,600 حالة نزوح جديدة خلال عام 2021. وشهدت جمهورية إفريقيا الوسطى أيضاً نزوح 392,800 شخص حديثاً داخل البلاد خلال العام، والذي اندلع إلى حد كبير بسبب أعمال العنف وانعدام الأمن التي أعقبت الانتخابات العامة في ديسمبر 2020. وقد تمكن معظمهم من العودة إلى ديارهم خلال عام 2021. وفي مالي وتشاد على التوالي، تم تسجيل حوالي 98,100 و 70,400 حالة نزوح جديدة خلال العام. ويعتبر التأخر المزمن في مجال التنمية والتفاوت الاقتصادي والعوامل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى من بين الأسباب الجذرية للصراعات في غرب ووسط إفريقيا. لا تزال معالجة هذه القضايا الأساسية أمراً بالغ الأهمية لاجتثاث أزمة النزوح الداخلي المتنامية في المنطقة.

في منطقة الجنوب الإفريقي، نزح 1.5 مليون شخص حديثاً داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية و 76,900 شخص آخرين في موزمبيق. وبينما عاد العديد من النازحين داخلياً في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال العام، شهد كلا البلدين تزايداً كبيراً من حيث عدد السكان النازحين داخلياً في نهاية العام (بزيادة قدرها 4% و 12% على التوالي).

أفادت تقارير بنزوح ما يقرب من 1.4 مليون شخص حديثاً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وذلك بسبب الأزمات الإنسانية في أفغانستان وميانمار بالكامل تقريباً. وفي أفغانستان، تم الإبلاغ عن 777,400 حالة نزوح جديدة بسبب الصراع.[56] ولأكثر من أربعة عقود، شهدت أفغانستان صراعات متتالية أجبرت الملايين على الفرار من ديارهم. واستمر الصراع الأخير لمدة 20 عاماً ووقع في أغلبه بين القوات الحكومية والأجنبية ضد طالبان، وقد انتهى باستيلاء الأخير على كابول في أغسطس 2021. وأدت الأحداث التي انتهت بالاستيلاء كابول إلى نشوء مزيد من حالات النزوح الجماعي، مع عودة العديد لاحقاً خلال العام. وفي ميانمار، أشعل استيلاء الجيش على السلطة في فبراير 2021 أعمال عنف واسعة النطاق، بما في ذلك الاستخدام المكثف للمتفجرات والأسلحة في المناطق المأهولة وما حولها، وهو ما أدى إلى نزوح 433 ألف شخص جديد. وبحلول نهاية العام، بلغ العدد الإجمالي للنازحين 671,000 شخص.

بقي ملايين الأشخاص في عداد النازحين داخلياً لسنوات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد أدى تطور الأوضاع إلى نشوء حالات نزوح جديدة في عام 2021، لا سيما في اليمن (286,700) وسوريا (237,600). وتُعزى الزيادة في اليمن في المقام الأول إلى ما وصف بأنه «من بين أسوأ» مراحل التصعيد الذي شهده الصراع في السنوات الأخيرة.[57] وفي سوريا، استمرت حالات نزوح جديدة في النشوء خلال عام 2021 بسبب حالة عدم الاستقرار.[58] وعلى العكس من ذلك، فقد أدت تحركات العودة إلى الوطن بعد اتفاق وقف إطلاق النار في ليبيا أواخر عام 2020 إلى انخفاض بنسبة 36 بالمائة في إجمالي عدد السكان النازحين داخلياً إلى 179 ألفاً بحلول نهاية العام. وفيما أتاح وقف إطلاق النار للعديد من النازحين فرصة العودة إلى مناطقهم الأصلية، يواجه العائدون العديد من التحديات، بما في ذلك محدودية الوصول إلى الخدمات، والتلوث جراء المواد المتفجرة مثل الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة.

في الأمريكتين، نزح 124,000 شخص آخر داخل كولومبيا. وفي أوروبا، لم تنشأ أي حالات جديدة من النزوح الداخلي في عام 2021. مع ذلك، أدى التحسن في تقدير عدد الأشخاص النازحين في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في أوكرانيا إلى معرفة إجمالي عدد النازحين داخلياً والذي بلغ 854,000 شخص في نهاية العام.[59]

لمحة عامة حول النزوح الداخلي

في نهاية عام 2021، استمرت سوريا وكولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية واليمن وإثيوبيا وأفغانستان في استضافة أكبر عدد من النازحين داخلياً على مستوى العالم (انظر الشكل 11). في سوريا، أجبرت أكثر من 10 سنوات من الصراع الملايين على الفرار داخل البلاد. وفي نهاية عام 2021، كان هناك ما يقدر بنحو 6.9 مليون شخص ممن لا يزالون في عداد النازحين داخلياً. وهذا يعني أن أكثر من 1 من كل 3 سوريين ممن بقوا داخل البلاد كانوا من النازحين داخلياً مع نهاية عام 2021.

في كولومبيا، وبعد مراجعة أرقام النازحين بالتشاور مع الحكومة، فقد تبين بأن هناك 6.8 مليون نازح ممن لا يزالون بحاجة إلى للمساعدة الإنسانية والحلول مع نهاية العام.[60] ويشمل ذلك 124,000 نازح داخلي جديد تم تسجيلهم خلال العام.

56 - المرجع: أفغانستان: النزوح الداخلي بسبب الصراع.
57 - المرجع: التصعيد في اليمن «الأسوأ منذ سنوات» - كبير مبعوثي الأمم المتحدة.
58 - المرجع: العنف المتزايد في سوريا يؤدي إلى أكبر عمليات نزوح للمدنيين خلال عام، حيث يعيق الجمود المحادثات السياسية.
59 - يستثني هذا النزوح الداخلي في عام 2022، والذي يقدر بنحو 8 ملايين حتى وقت كتابة هذا التقرير (المصدر: المنظمة الدولية للهجرة).
60 - يحتوي «السجل الوطني للضحايا في كولومبيا» على الرقم التاريخي التراكمي لعدد ضحايا النزوح، والذي يستمر في الارتفاع نظراً لاستمرار تسجيل الضحايا في البلاد. وبالتالي، فإن العدد الإجمالي للأشخاص المعترف بهم كضحايا للنزوح (أكثر من 8.2 مليون)، يشمل عدد النازحين الذين يحتاجون للرعاية و/ أو التعويض، أي أولئك الذين يستوفون متطلبات الوصول إلى تدابير الرعاية والتعويض المحددة في القانون الكولومبي 1448 (6.8 مليون). عدد ضحايا النزوح المتوفين، أو النازحين داخلياً الذين وقعوا ضحايا للقتل أو الاختفاء القسري، والضحايا الآخرين الذين لا يمكنهم - لأسباب مختلفة - الوصول بشكل فعال إلى هذه التدابير، والذين تم تحديدهم على أنهم لا يحتاجون للرعاية أو التعويض وبالتالي لم يتم تضمينهم في العدد البالغ 6.8 مليون. يتم تحديث الرقم باستمرار، مع الأخذ في الاعتبار أنه وفقاً للتعريف القانوني، أمام الضحايا ما يصل إلى عامين للإدلاء بإقرارهم وإدراجهم في نظام التسجيل. انظر الملخص على موقع وحدة الضحايا.

تستضيف جمهورية الكونغو الديمقراطية ثالث أكبر عدد من النازحين داخلياً في جميع أنحاء العالم والأكبر في القارة الإفريقية. في نهاية عام 2021، بلغ عدد النازحين هناك 5.4 مليون شخص. في اليمن، بقي أكثر من 4.3 مليون شخص في عداد النازحين داخلياً في نهاية عام 2021، وذلك بزيادة قدرها 7 بالمائة مقارنة بالعام السابق. كما ارتفع عدد النازحين داخلياً في إثيوبيا وأفغانستان بشكل كبير خلال عام 2021. وقد نما معدل النزوح الداخلي في إثيوبيا بشكل سريع، حيث تضاعف ثلاث مرات في أقل من 4 سنوات من 1.1 مليون إلى أكثر من 3.6 مليون شخص. وفي أفغانستان، وصل العدد الإجمالي للنازحين داخلياً إلى ما يقدر بنحو 3.5 مليون في نهاية عام 2021، في استمرار للاتجاه المتصاعد والمستمر على مدار 15 عاماً.

الرسم البياني 11 | النازحون داخلياً الذين يحصلون على الحماية/ المساعدة من قبل المفوضية | نهاية عام 2021

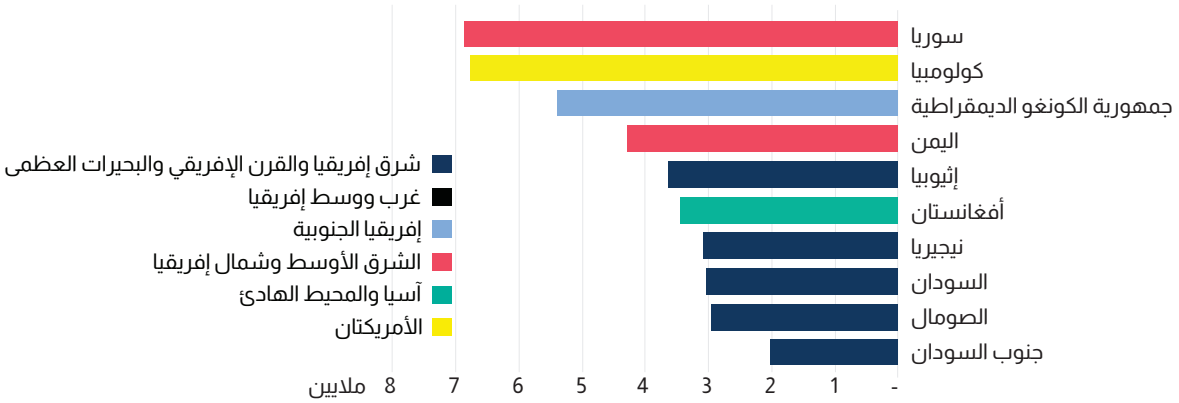

التركيبة السكانية للنازحين

تهدف المفوضية باستمرار إلى تحسين جودة جمع البيانات المصنفة حسب العمر والجنس والموقع للنازحين داخلياً. في عام 2021، كانت بيانات المواقع دون الوطنية الخاصة بالنازحين متاحة لـ 23 دولة من أصل 35 دولة، حيث تعمل المفوضية على جمع بيانات النازحين داخلياً. وكان تصنيف العمر ونوع الجنس متاحاً في 13 بلداً، فيما كان تصنيف نوع الجنس متاحاً في 6 بلدان أخرى.

في الحالات التي توفرت فيها البيانات حول المواقع، كان 48 بالمائة من النازحين داخلياً يعيشون في مناطق حضرية.[61] وقد شكلت النساء والفتيات ما نسبته 50 بالمائة من مجمل السكان النازحين داخلياً في عام 2021، كما كان عليه الحال في السنوات السابقة. ومع ذلك، هناك اختلافات ملحوظة بين البلدان. ففي جمهورية إفريقيا الوسطى، شكلت الإناث ستة من كل عشرة من النازحين. وفي النيجر ومالي وهندوراس، فإن نسبة النازحات من الإناث تفوق نسبة الذكور بما لا يقل عن 10 بالمائة. في المقابل، وفي السودان، فإن 54 بالمائة من النازحين داخل حدود بلادهم كانوا من الذكور.

يشكل الأطفال حوالي 45 بالمائة من الأشخاص النازحين داخل حدود بلدانهم، وهم معرضون للمخاطر أكثر من غيرهم خلال أوضاع النزوح. كما تباينت نسبة النازحين من الأطفال بشكل كبير بين مختلف المناطق. على سبيل المثال، في النيجر وبوركينا فاسو والصومال وأفغانستان واليمن، شكل الأطفال نسبة أكبر بكثير من السكان النازحين داخلياً مقارنة بالبالغين منهم. في المقابل، شكل الأطفال في كولومبيا 23 بالمائة فقط من جموع السكان النازحين داخلياً.

عودة النازحين داخلياً

عندما تكون الظروف مناسبة، يُنظر إلى عودة النازحين داخلياً إلى أماكنهم الأصلية على نطاق واسع على أنها نتيجة منشودة وتمثل أحد الحلول الدائمة للنازحين داخلياً. في عام 2019، بلغ إجمالي عدد النازحين العائدين إلى منازلهم أكثر من 5.3 مليون شخص. بعد ذلك، ومع اندلاع جائحة فيروس كورونا، انخفض العدد بشكل كبير إلى 3.2 مليون في عام 2020. في عام 2021، ارتفع عدد النازحين داخلياً من العائدين إلى ديارهم ليصل إلى مستويات ما قبل الجائحة، حيث بلغ نحو 5.3 مليون شخص خلال العام.

ومع ذلك، فقد تباينت وتيرة العودة بشكل كبير بين البلدان. فقد شهدت الكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق وجنوب السودان انخفاضاً كبيراً في عودة النازحين داخلياً إلى منازلهم، بينما تمكن المزيد من النازحين داخلياً من العودة في أفغانستان وجمهورية إفريقيا الوسطى وإثيوبيا وميانمار ونيجيريا والصومال. وتُعزى الزيادة في عودة النازحين داخلياً في أفغانستان إلى الانخفاض الكبير في الأعمال القتالية بعد استيلاء طالبان على السلطة. وفي جمهورية إفريقيا الوسطى، حفزت

61 - نظراً لأن تصنيف المواقع الحضرية والريفية كان متاحاً فقط لـ 44 بالمائة من بيانات النازحين داخلياً، فمن المرجح أن تكون النسبة المئوية الفعلية أعلى من ذلك.

عملية استعادة الأراضي من الجماعات المسلحة غير الحكومية عودة النازحين داخلياً إلى منازلهم.[62] عاد النازحون داخلياً في ميانمار في عام 2021، بعد أن هدأ القتال.[63]

تحسنت البيانات الديموغرافية التي تم جمعها في عام 2021 حول النازحين العائدين، مع تحسن التغطية حسب العمر والجنس من 9 بالمائة العام الماضي إلى 26 بالمائة. ويعود ذلك إلى إدراج التركيبة السكانية لهذه المجموعة السكانية من أفغانستان. بشكل عام، واستناداً إلى البيانات الديموغرافية المتاحة، فإن نسبة الرجال والنساء بين العائدين متوازنة ويمثل الأطفال غالبية النازحين العائدين، وهو ما يمثل 58 بالمائة.

النزوح في سياق تغير المناخ والكوارث

وفقاً للأرقام الواردة من مركز رصد النزوح الداخلي، فقد تم تسجيل 23.7 مليون حالة من حالات النزوح الداخلي الجديدة على مستوى العالم في عام 2021 بسبب الكوارث (بالإضافة إلى النازحين داخلياً بسبب الصراعات والعنف). ويمثل هذا انخفاضاً قدره سبعة ملايين شخص، أو 23 بالمائة، مقارنة بالعام السابق. وقد حدثت أكبر حالات النزوح الناجمة عن الكوارث في عام 2021 في الصين (6.0 مليون شخص) والفلبين (5.7 مليون) والهند (4.9 مليون). وكانت معظم حالات النزوح الناتجة عن الكوارث خلال العام مؤقتة، مما أتاح لغالبية النازحين داخلياً فرصة الذهاب إلى مناطقهم الأصلية، لكن 5.9 مليون شخص في جميع أنحاء العالم بقوا في عداد النازحين في نهاية العام بسبب الكوارث.

كجزء من تنفيذها للإطار الاستراتيجي للعمل المناخي[64] والالتزام بتحسين مستوى حماية النازحين داخلياً، فقد أعدت المفوضية دليلًا توجيهياً عملياً بشأن حماية النازحين داخلياً في سياق الكوارث والآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ.[65]

حماية النازحين

تواصل المفوضية تعزيز مسألة حماية النازحين داخلياً - بما في ذلك من خلال دعم إعداد الأطر المعيارية وعن طريق المساعدة التقنية وجهود حشد التأييد وبناء القدرات. في عام 2021، دعمت المفوضية تطوير القوانين والسياسات الوطنية في العديد من البلدان بما في ذلك أوكرانيا وموزمبيق ونيجيريا. وفي أغسطس، تبنت حكومة موزمبيق سياسة واستراتيجية بشأن النازحين داخلياً، بينما اعتمدت نيجيريا قانوناً خاصاً بحماية النازحين داخلياً في سبتمبر. وفي أواخر عام 2021، تبنت أوكرانيا استراتيجية وخطة عملياتية تهدف لإدماج النازحين داخلياً وتوفير الحلول الدائمة لهم. وتواصل المفوضية دعم التطورات المعيارية، ولا سيما في بوركينا فاسو وتشاد والسلفادور وهندوراس والمكسيك.

الخريطة 3 | النازحون داخلياً الذين ساعدتهم/ قدمت لهم المفوضية الحماية | نهاية عام 2021

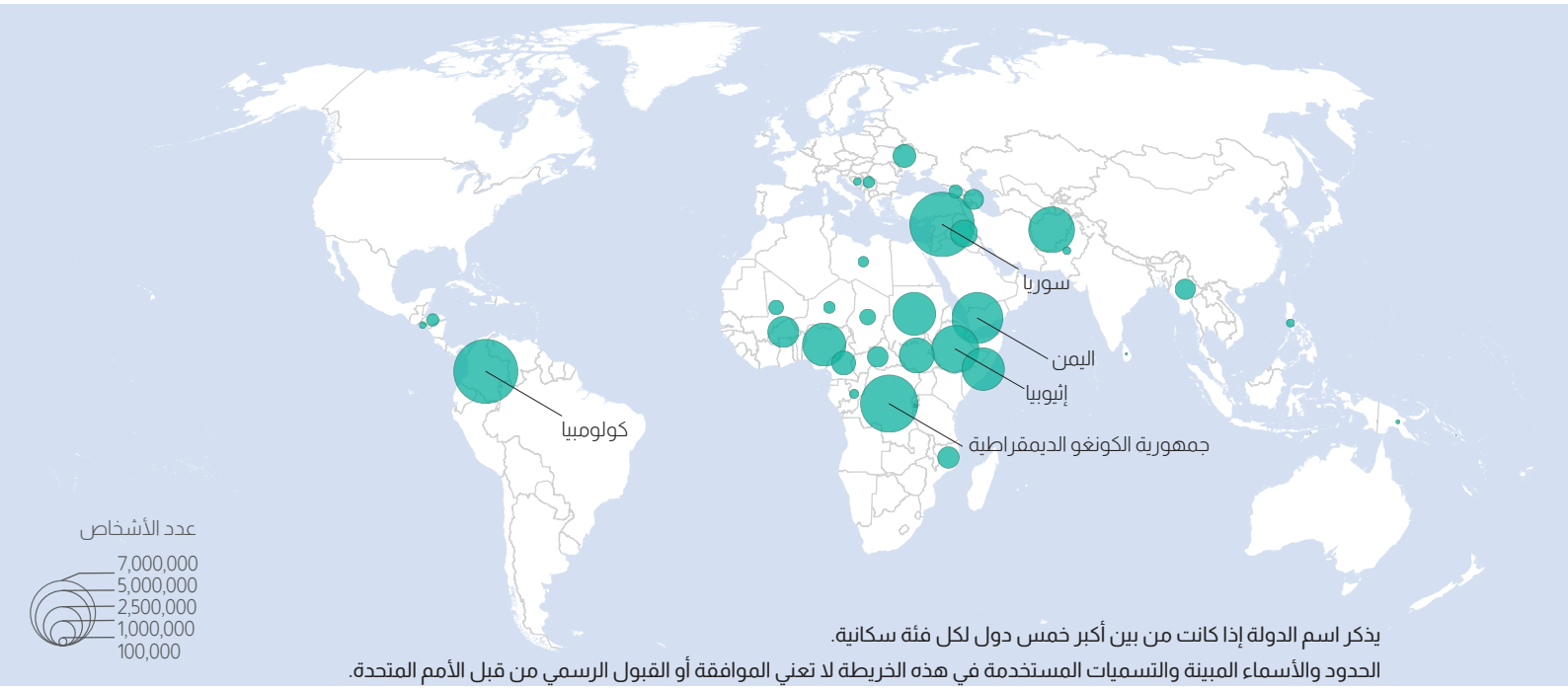

يذكر اسم الدولة إذا كانت من بين أكبر خمس دول لكل فئة سكانية.
الحدود والأسماء المبينة والتسميات المستخدمة في هذه الخريطة لا تعني الموافقة أو القبول الرسمي من قبل الأمم المتحدة.

62 - المرجع: جمهورية إفريقيا الوسطى - نظرة عامة على تحركات السكان، يوليو 2021.
63 - المرجع: ورقة معلومات محدثة للمفوضية حول الوضع الطارئ في ميانمار، سبتمبر 2021.
64 - المرجع: مفوضية اللاجئين - الإطار الاستراتيجي للعمل المناخي.
65 - المرجع: التوجيهات العملية لموظفي المفوضية حول حماية النازحين داخلياً في سياق الكوارث والآثار السلبية لتغير المناخ.

استكشف البيانات
+طلبات اللجوء
+قرارات اللجوء
+طلبات اللجوء المعلقة بنهاية عام 2021

الفصل الرابع

اتجاهات اللجوء

عملية تحديد وضع اللاجئ هي العملية التي تحدد من خلالها الحكومات أو مفوضية اللاجئين ما إذا كان الفرد الذي يسعى للحصول على الحماية الدولية هو لاجئ بموجب القانون الوطني أو الإقليمي أو الدولي. يعد وجود نظام متين لتحديد وضع اللاجئ، والذي يعالج طلبات اللجوء بشكل عادل وفعال، خطوة ضرورية من أجل ضمان حصول اللاجئين على الحماية، والحفاظ على ثقة الرأي العام في نظام اللجوء، والتوصل لحلول طويلة الأمد للاجئين.

يمكن منح وضع اللاجئ بشكل فردي أو جماعي. ويتم الاعتراف الجماعي باللاجئين بشكل أكثر شيوعاً عندما تكون هناك ظروف واضحة وموضوعية في بلد الأصل تشير إلى أن غالبية الأفراد الذين يفرون من هذا البلد من المحتمل أن يكونوا لاجئين. في معظم الحالات، يتم تسجيل الأفراد الذين يتم منحهم وضع اللاجئ بشكل جماعي على أنهم لاجئون بشكل مباشر، على عكس الاعتراف الفردي والذي يتم فيه تسجيل الفرد أولًا كطالب لجوء. ولهذا السبب فإن الأفراد الذين يخضعون لعملية تحديد الوضع كمجموعة لن يتم احتسابهم عادةً ضمن إجمالي «طلبات اللجوء».

في عام 2021، سجلت الدول والمفوضية مجتمعة حوالي 1.7 مليون طلب لجوء فردي في 155 بلداً، وذلك بزيادة قدرها 35% عن عام 2020 (1.3 مليون طلب). ومع ذلك، لا يزال العدد الإجمالي للطلبات أقل بكثير من المستويات التي سبقت وباء فيروس كورونا (على سبيل المثال: 2.2 مليون في 2019 و 2.1 مليون في 2018). وتشمل الزيادة الإجمالية في عام 2021 عن العام السابق ارتفاعاً كبيراً في طلبات اللجوء في ألمانيا والمكسيك وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوستاريكا، ولكن أيضاً انخفاضاً كبيراً في البرازيل والبيرو وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

تم تسجيل ما يقدر بنحو 81 بالمائة من طالبي اللجوء كإجراء أولي[66] (أي من قبل السلطة الإدارية أو القضائية الأولية)، والباقي كإجراء ثانوي، كإجراء مراجعة من قبل المحاكم أو هيئات الاستئناف الأخرى.[67] في عام 2021، ارتفع عدد الطلبات المتكررة وطلبات الاستئناف بمعدل أكبر من الطلبات الابتدائية، مما يشير إلى أن القيود المتعلقة بفيروس كورونا لا تزال تؤثر على سبل الوصول إلى إجراءات اللجوء وأراضي البلدان خلال العام، حيث سيكون الأفراد الذين يقدمون الطلبات المتكررة وطلبات الاستئناف أصلًا في بلد اللجوء.

خلال العام، تلقى أكثر من مليون شخص قرارات بشأن طلبات اللجوء الفردية الخاصة بهم، وهو ما يزيد قليلًا عن عام 2020. وقد حصل حوالي 494,900 شخص على صفة اللجوء أو غيرها من أشكال الحماية في 149 دولة، فيما تم رفض طلبات 519,200 شخص. وقد ارتفعت نسبة القرارات الإيجابية بمعدل 8 بالمائة مقارنة بالعام الذي سبق، وانخفضت نسبة حالات الرفض بمعدل 5 بالمائة. بالإضافة إلى ذلك، حصل حوالي 299,200 فرد على وضع الحماية الدولية من خلال إجراءات جماعية، وهو عدد أقل بقليل من عام 2020 (305,500).

في عام 2021، قدم 27,000 طفل من غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم طلبات لجوء جديدة، وهو ما يمثل 2% من طلبات اللجوء الجديدة. ويمثل ذلك زيادة قدرها 6,000 طلب مقارنة بالعام الذي سبق ويتجاوز أيضاً مستويات ما قبل الجائحة. ومع ذلك، لا تزال الأرقام الخاصة بطلبات اللجوء والمقدمة من جانب الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم أقل من الواقع، وذلك نظراً للعدد المحدود من البلدان التي تقدم بيانات حول الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم.

66 - قد تتضمن البيانات الخاصة ببعض البلدان عدداً كبيراً من الطلبات المتكررة، أي أن مقدم الطلب قد قدم طلباً سابقاً واحدا على الأقل في نفس البلد أو في دولة أخرى.
67 - لا يتم تغطية المعلومات الإحصائية حول نتائج طلبات اللجوء وإجراءات المحاكم بشكل كافٍ في إحصائيات المفوضية، لا سيما في البلدان ذات الدخل المرتفع، نظراً لأن هذا النوع من البيانات لا يتم جمعه في كثير من الأحيان من قبل الدول أو لا يتم نشره.

كوستاريكا. تعيش فرانسيس - طالبة اللجوء من نيكاراغوا - في مخيم صغير شمال كوستاريكا، حيث برزت كقائدة مجتمعية. إنها تشعر بالأمان في كوستاريكا، حيث تنتظر ولادة طفلها الثاني. في عام 2021، اضطر نحو 102000 شخص للفرار من نيكاراغوا وطلبوا اللجوء في كوستاريكا.

© UNHCR / NICOLO FILIPPO ROSSO

الرسم البياني 12 | النازحون داخلياً الذين يحصلون على الحماية/ المساعدة من قبل المفوضية | نهاية عام 2021

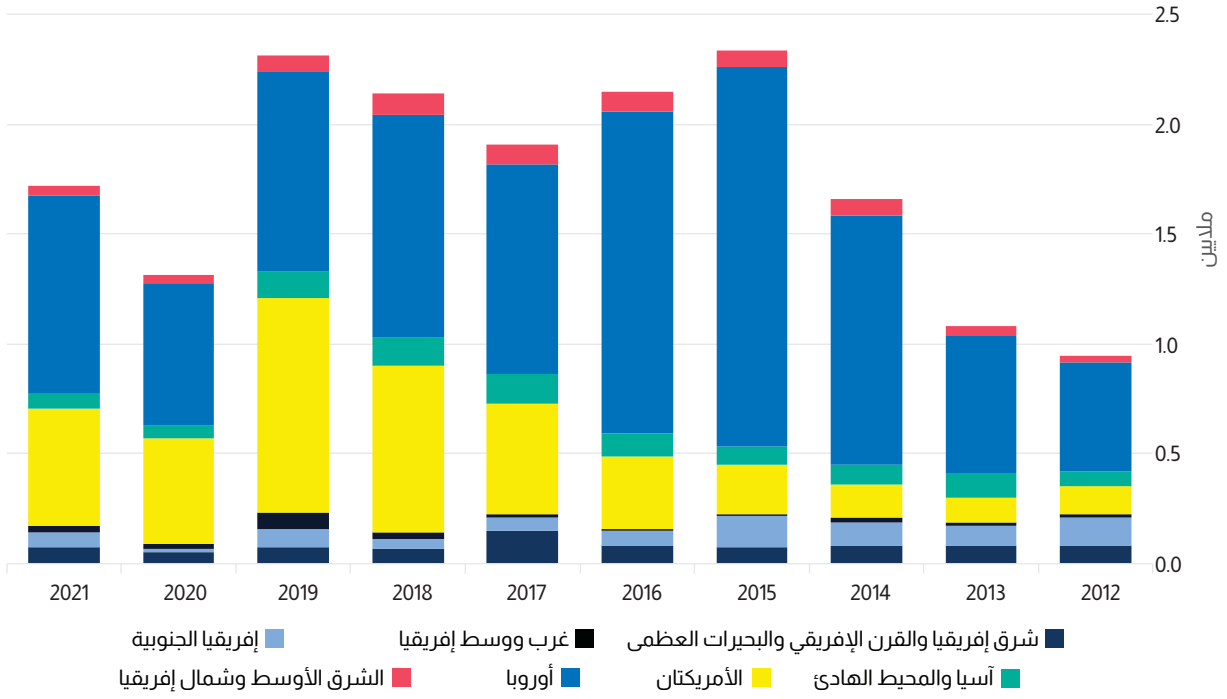

الجدول 2 | طلبات اللجوء الجديدة وطلبات الالتماس المسجلة | 2017 – 2021

	2017	2018	2019	2020	*2021
الدول	1,660,600	1,902,400	2,191,100	1,214,400	1,632,700
المفوضية	263,500	227,800	124,900	56,400	86,800
الطلبات المشتركة**	22,300	11,400	1,500	600	700
المجموع	**1,946,400**	**2,141,600**	**2,317,500**	**1,271,400**	**1,720,200**
% المفوضية فقط	14%	11%	5%	4%	5%

*أرقام مؤقتة

**تشير إلى عملية تحديد وضع اللاجئ التي تجرى بشكلٍ مشترك بين المفوضية والحكومات

طلبات اللجوء الفردية المسجلة

في عام 2021، ارتفع عدد طلبات اللجوء الفردية الجديدة المسجلة على مستوى العالم بنسبة 25 بالمائة، من 1.1 مليون إلى 1.4 مليون طلب، مقارنة بالعام الذي سبقه، على الرغم من أن هذا الرقم لا يزال أقل من 1.7 مليون و 2.0 مليون طلب في عامي 2018 و 2019 على التوالي. ونظراً لأوضاع النزوح العديدة الجديدة والقائمة، يعكس انخفاض عدد طلبات اللجوء الجديدة استمرار القيود المفروضة على السفر والحواجز المتعلقة بالوصول إلى أراضي البلدان والتي تسببت بها جائحة فيروس كورونا، على الرغم من تدابير التكيف مع الوضع التي تم العمل بها. وقد تم تقديم حوالي 81,700 طلب جديد عبر إجراءات تحديد وضع اللاجئ بحسب ولاية المفوضية، و 700 من خلال إجراءات مشتركة لتحديد وضع اللاجئ بين المفوضية والدولة، و 1.3 مليون طلب عبر الإجراءات الوطنية الخاصة بتحديد وضع اللاجئ.

ارتفع عدد طلبات اللجوء الفردية التي تم تلقيها على المستوى العالمي من حيث الاستئناف أو في حالات أخرى (بما في ذلك إعادة النظر والمراجعة القضائية) بنسبة 63 بالمائة، من 196,800 في عام 2020 إلى 320,000 في عام 2021.

حسب بلد اللجوء

من بين 1.4 مليون طلب لجوء فردي جديد، تم استلام 66 بالمائة - أو 919,800 شخص - في عشرة بلدان فقط

(انظر الرسم البياني 13). في حين كان هناك عدد أقل من الطلبات الجديدة المقدمة في إسبانيا (- 23,400 طلب) والولايات المتحدة الأمريكية (- 62,000 طلب)، فقد شهدت الدول الأخرى التي تسجل أكبر عدد من المتقدمين ارتفاعاً بعدد الطلبات مقارنة بعام 2020، ولا سيما المكسيك (90,200) وكوستاريكا (+87,300) وجمهورية الكونغو الديمقراطية[68] (+45,800) وألمانيا (+45,700).

الرسم البياني 13 | الدول التي شهدت أكبر عدد من تسجيل طلبات اللجوء الجديدة الفردية | 2021

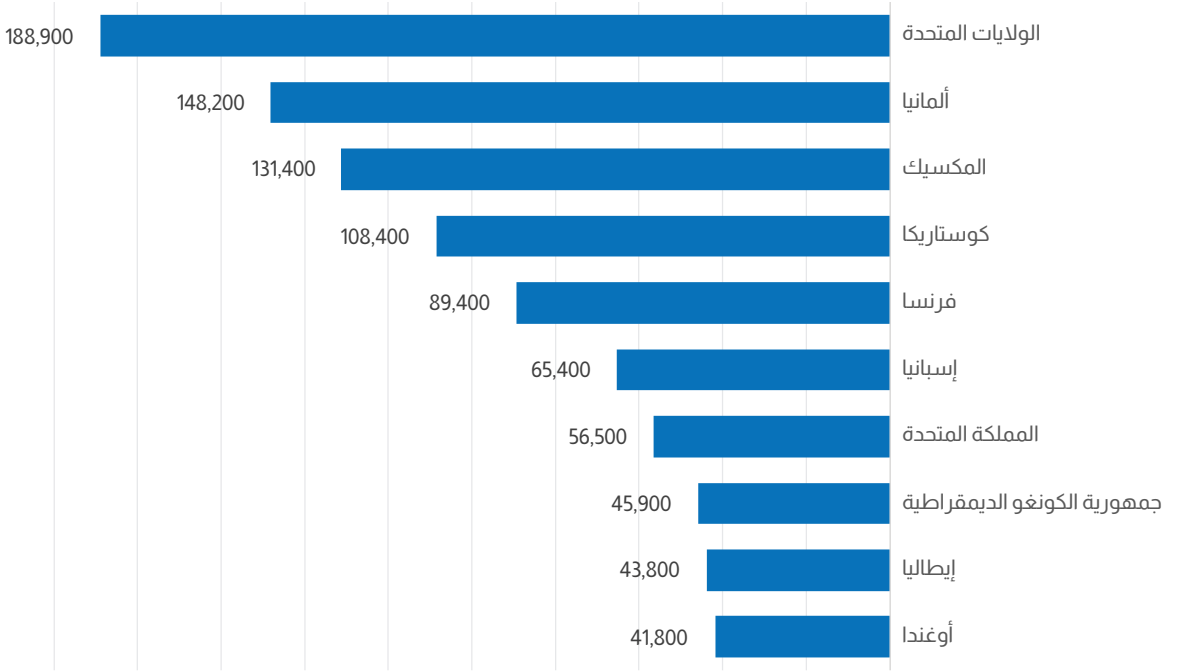

في الولايات المتحدة الأمريكية، تم تقديم أكثر من نصف مجمل الطلبات الجديدة في عام 2021 من قبل مواطنين ينتمون لخمسة بلدان فقط، وهي: فنزويلا (27,000 أو 14 بالمائة)؛ غواتيمالا (23,000 أو 12 بالمائة)؛ هندوراس (19,600 أو 10 بالمائة)؛ السلفادور (14,900 أو 8 بالمائة)؛ وكوبا (12,900 أو 7 بالمائة).

في ألمانيا، تم تقديم ما يقرب من ثلثي الطلبات الجديدة من قبل مواطنين سوريين (54,900)، وأفغانستان (23,300) والعراق (15,600). وقد تلقت المكسيك ثالث أكبر عدد من طلبات اللجوء الجديدة (131,400)، والتي ارتفعت بأكثر من ثلاثة أضعاف من 41,200 في عام 2020. وقد جاء أكثر من ثلثيهم من هايتي (51,800 أو 39 بالمائة) وهندوراس (36,400 أو 28 بالمائة).

حسب بلد الأصل

في عام 2021، تم تسجيل طلبات اللجوء الجديدة والأكثر عدداً من قبل مواطني نيكاراغوا (بزيادة 92,700 طلب أو خمسة أضعاف عن عام 2020)، وأفغانستان (49,300 أو 65 بالمائة) وسوريا (37,600 أو 52 بالمائة). وقد اضطر النيكاراغويون للفرار من الأزمة الاجتماعية والسياسية المتنامية والاضطهاد السياسي في بلادهم. وانخفض عدد طلبات اللجوء الجديدة المقدمة من الفنزويليين بمقدار 64,500، أو 41 بالمائة. وفي حين أن هذا الانخفاض جدير بالملاحظة، إلا أنه لا يشير إلى انخفاض في مغادرة الفنزويليين لبلادهم والسعي للحصول على الحماية الدولية. وكما نوقش في الفصل 2، فإن العديد من الفنزويليين يسعون لتنظيم إقامتهم في بلدان ثالثة من خلال آليات أخرى غير اللجوء، اعتماداً على الخيارات المتاحة أمامهم.

68 - الإعلان الوزاري لعام 2014 الذي منح صفة وضع اللاجئ على نحو جماعي للأشخاص الفارين من العنف الواسع النطاق من جمهورية إفريقيا الوسطى اعتباراً من يناير 2013 فصاعداً لم يعد قابلًا للتطبيق. وعلى هذا النحو، يتم تقييم جميع اللاجئين على بشكل فردي من قبل اللجنة الوطنية للاجئين.

الرسم البياني 14 | الدول الرئيسية لطلبات اللجوء الجديدة | 2021

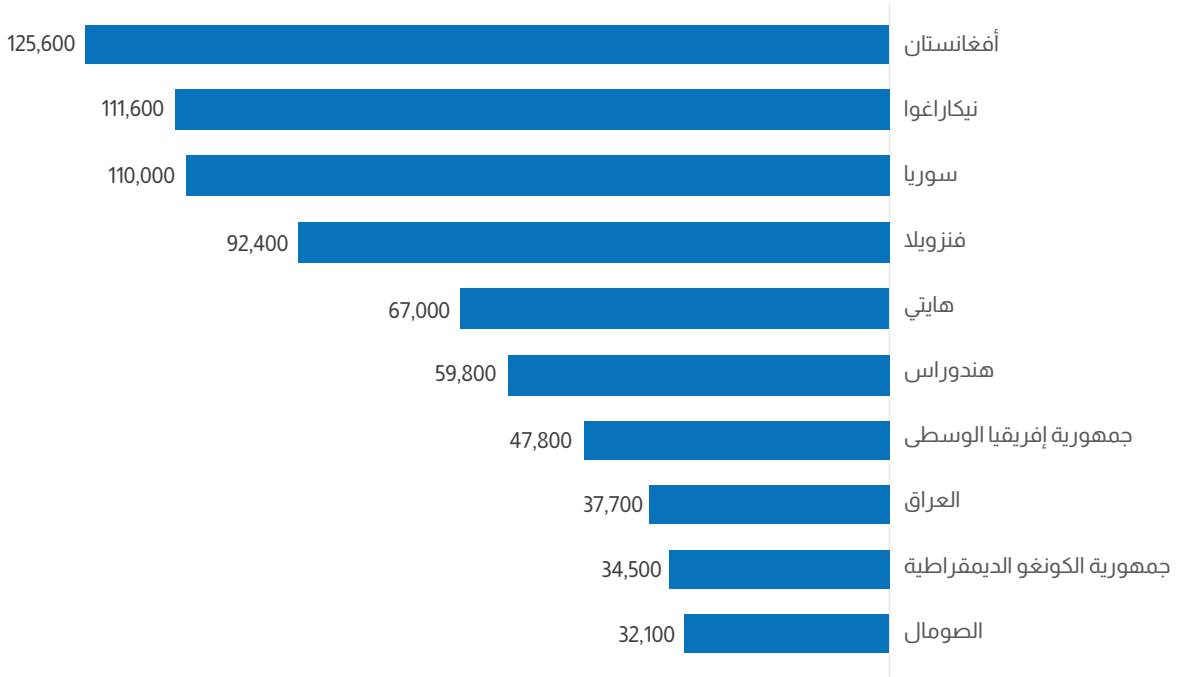

من قبل سلطة اللجوء

في عام 2021، سجلت المفوضية طلبات اللجوء الخاصة بتحديد وضع اللاجئ بموجب ولايتها في 47 دولة، خاصة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وكذلك في آسيا والمحيط الهادئ، وهو أقل بثلاث دول مما كانت عليه في عام 2020. وتدعم المفوضية - حيثما أمكنها ذلك - الدول التي تتحمل مسؤولياتها بخصوص عملية تحديد وضع اللاجئ، وبالتالي فإن عدد الدول التي تقوم فيها المفوضية بإجراءات تحديد وضع اللاجئ وفقاً لولايتها ينبغي أن ينخفض بمرور الوقت. ومع ذلك، فإن الانخفاض الذي حصل بين عامي 2020 و 2021 يعزى لعدم تلقي بعض المواقع أي طلبات على مدار العام.

تنفذ المفوضية منذ عام 2015 إرشادات استراتيجية بشأن عملية تحديد وضع اللاجئ،[69] والتي توجه هذه العملية التي تضطلع بها المفوضية في إطار ولايتها. ونظراً لأن عملية تحديد وضع اللاجئ يمكنها أن تستهلك الكثير من الموارد، فإن المفوضية تركز أنشطتها بشأن تحديد وضع اللاجئ على الأوضاع التي يحتمل أن يكون فيها تأثير جوهري على الحماية (على سبيل المثال على مستوى الفرد أو الحالة أو على المستوى العملياتي).[70] في عام 2021، حسنت المفوضية من مستوى تسجيل الإحصائيات المتعلقة بطالبي اللجوء الذين لا يحتاجون إلى عملية تحديد وضع اللاجئ، حيث وصل 9,400 منهم خلال العام. ويقارن هذا العدد مع 81,700 طلب لجوء جديد ممن كانوا يتطلبون بالفعل عملية تحديد وضع اللاجئ في عام 2021، بزيادة من 50,300 في عام 2020، خاصة في ماليزيا وليبيا ومصر والهند.

عملية تحديد وضع اللاجئ للمجموعات

حصل عدد أقل قليلًا من الأشخاص على الحماية الدولية من خلال إجراءات تحديد وضع اللاجئ بصورة جماعية في عام 2021 مقارنة بالعام السابق: 299,200 مقارنة بـ 305,500. وكما هو الحال في السنوات الماضية، فقد حدثت معظم حالات الاعتراف الجماعي بهؤلاء الأشخاص في إفريقيا، حيث أن العديد من البلدان الإفريقية لديها إطار تشريعي تم تكييفه جيداً ويوفر ميزة الاعتراف الجماعي والفعال بالأشخاص في بيئة مناسبة. وقد تم كل هذا الاعتراف الجماعي بالأشخاص خاصة في تشاد (71,000) والسودان (64,500) وأوغندا (42,900) والكاميرون (28,200) وإثيوبيا (19,100) والنيجر (16,100).

69 - المرجع: التوجه الاستراتيجي للمفوضية بشأن تحديد وضع اللاجئ.
70 - على عكس الدول التي لديها السلطة لمنح الوضع القانوني على أراضيها بعد قرار تحديد وضع اللاجئ، فإن مثل هذه القرارات التي يتم اتخاذها بموجب ولاية المفوضية قد لا يكون لها تأثير من حيث الحماية على الفرد المعني، اعتماداً على السياق المحدد.

الرسم البياني 15 | نوع الاعتراف حسب بلد اللجوء | 2021

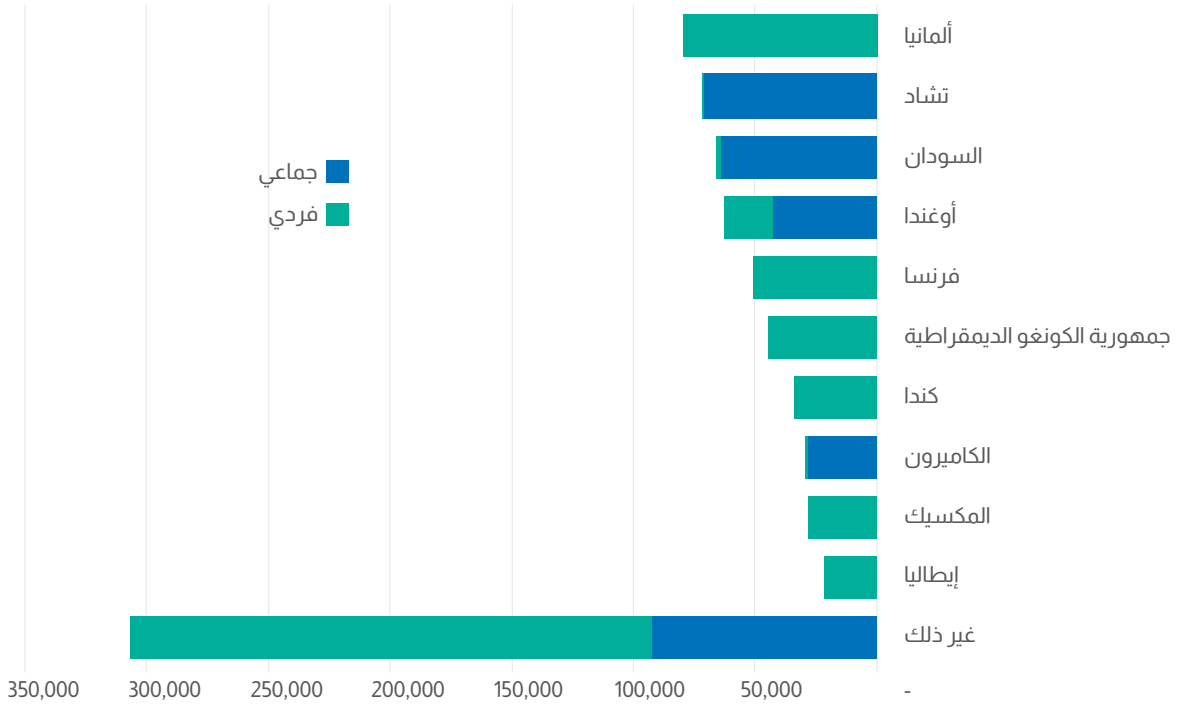

الرسم البياني 16 | التدفقات الرئيسية لطلبات اللجوء الفردية الجديدة المسجلة والاعتراف الجماعي باللاجئين | 2021

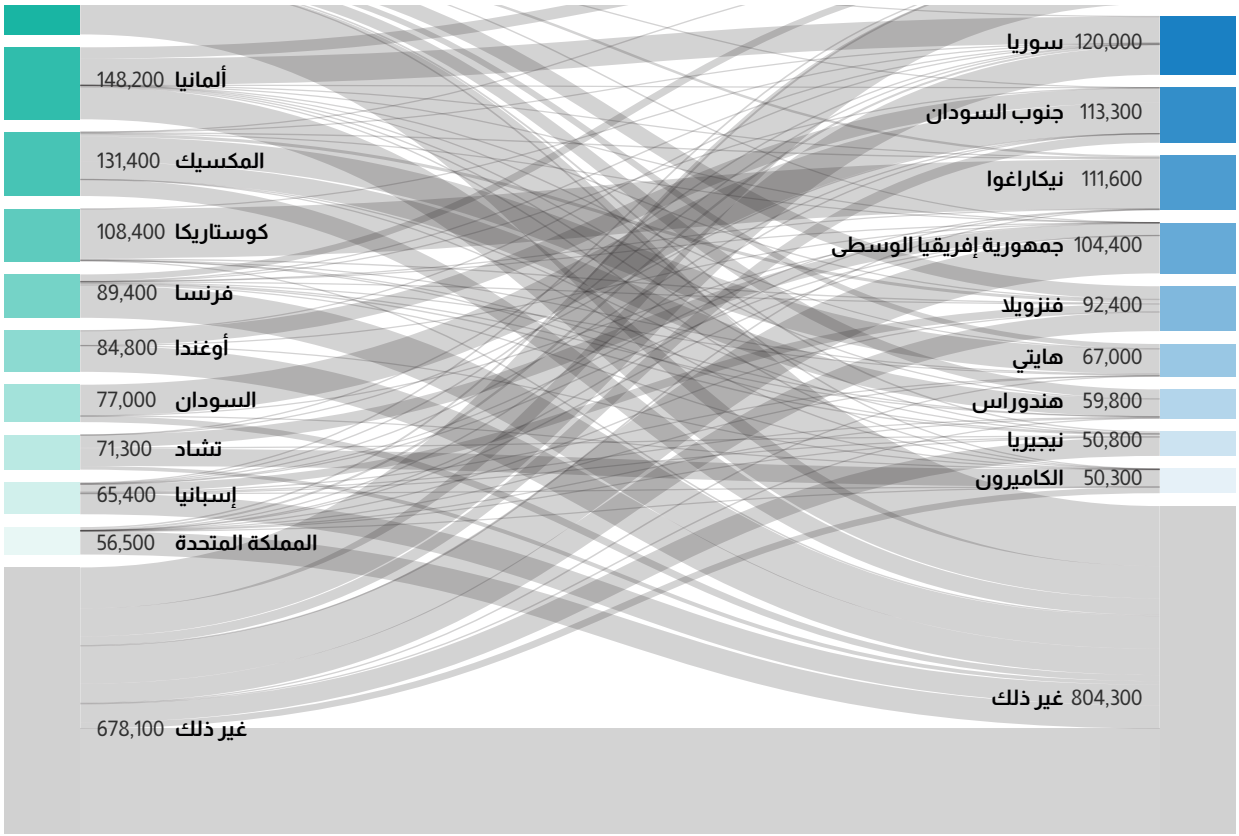

القرارات بشأن طلبات اللجوء

تم معالجة حوالي 1.4 مليون قرار من قبل الدول والمفوضية على جميع مستويات الإجراءات في عام 2021، منها حوالي مليون قرار تقني،[71] والباقي عبارة عن إغلاق إداري للملفات.[72] وفي حين أن هذا الرقم الإجمالي كان قابلًا للمقارنة مع عام 2020، إلا أن بلداناً معينة رفعت أو خفضت بشكل كبير من مستوى المساهمة في صنع القرار مع تحول ترتيب الأولويات العملياتية في ظل فيروس كورونا، أو بسبب بدء أو الانتهاء من تراكم الملفات، أو بسبب تغيير الأولويات.

«المعدل الإجمالي للحماية» هو النسبة المئوية للقرارات التقنية التي تفضي إلى أي شكل من أشكال الحماية الدولية. بلغ هذا الرقم في جميع أنحاء العالم 49 بالمائة في عام 2021، كما كان عليه الحال في السنوات الأخيرة.[73]

انخفض العدد الإجمالي للقرارات التي اتخذتها المفوضية بموجب ولايتها من 70,700 قرار في عام 2020 إلى 52,800 في عام 2021. ومن بين هذه القرارات، كان 25,000 منها (48 بالمائة) قرارات تقنية، بانخفاض قدره 31 بالمائة عن العام السابق والذي بلغ 36,100 قرار. وكما ورد في تقرير اتجاهات منتصف العام لعام 2021،[75] فقد كان سبب هذا الانخفاض في القرارات التقنية يرجع إلى حد كبير إلى فيروس كورونا وتأثيره على عمليات المفوضية. في المراحل الأولى من الوباء في عام 2020، لم تتمكن العديد من مكاتب المفوضية من إجراء مقابلات بشكل فعال مع الأفراد لتحديد وضع اللاجئ أثناء فترات الإغلاق، حيث استغرق تنفيذ تدابير التكيف مع الوضع بعض الوقت. ونتيجة لذلك، فقد ركزت العديد من هذه المكاتب عملية صنع القرار على الحالات الخاصة بطالبي اللجوء والذين تمت مقابلتهم بالفعل. ومن الأمثلة على ذلك نذكر مصر، حيث اتخذت المفوضية عدداً كبيراً من القرارات التقنية في عام 2020 أثناء فترة تعليق إجراء المقابلات. في المقابل، أجرت المفوضية في عام 2021 المزيد من المقابلات في مصر لكنها اتخذت قرارات تقنية أقل. وفيما يتعلق بالإغلاق الإداري للملفات، فإن ذلك يختلف من عام إلى آخر بناءً على وقت إجراء عمليات تنقيح البيانات، من بين أمور أخرى.

طلبات اللجوء المعلقة

بلغ عدد طالبي اللجوء الذين ينتظرون الحصول على قرار في نهاية عام 2021 ما مجموعه 4.6 مليون شخص، وهو عدد أكبر بكثير مما كان عليه الحال في نهاية عام 2020 (4.2 مليون). وتؤكد هذه الزيادة على حاجة الدول والمفوضية إلى ضمان وجود طرق فعالة لمعالجة طلبات اللجوء، بما في ذلك من خلال التركيز على الإدارة المتينة للبيانات، وتصنيف الحالات، وتنفيذ طرق معالجة متفاوتة لتحديد وضع اللاجئ. ويمكن أن يؤدي استمرار تراكم الطلبات إلى نشوء مخاوف تتعلق بالحماية إذا ما انتظر طالبو اللجوء سنوات عديدة دون وجود وضوح في وضعهم القانوني، ومن الصعب على المرفوضين من مقدمي الطلبات العودة إلى بلدانهم الأصلية.

في عام 2021، تمكنت كندا والإكوادور وفرنسا واليونان من تقليص عدد القضايا العالقة لديها بشكل كبير. في الإكوادور، انخفض عدد الملفات المتراكمة بنسبة 73 بالمائة (من 26,000 في عام 2020 إلى 7,100 في عام 2021)، وفي اليونان بنسبة 40 بالمائة (من 60,900 إلى 37,100)، وفي فرنسا بنسبة 36 بالمائة (من 118,200 إلى 75,700)، وفي كندا بنسبة 26 بالمائة (من 85,400 إلى 63,200). وعلى العكس من ذلك، ازداد حجم الملفات المتراكمة في 95 دولة خلال العام. وكانت الزيادات أكبر في المكسيك (88 بالمائة، من 83,800 إلى 157,200)، وكوستاريكا (زيادة بنسبة 70 بالمائة، من 89,800 إلى 152,500)، والولايات المتحدة الأمريكية (زيادة بنسبة 31 بالمائة، من 998,000 إلى 1,303,200).

71 - تشمل القرارات التقنية وضع الاتفاقية، والحماية التكميلية وغيرها من أشكال الحماية، وكذلك طلبات اللجوء المرفوضة.
72 - وهو عبارة عن إغلاق ملف اللجوء دون اتخاذ قرار مستند على أسس موضوعية. على سبيل المثال، من وفاة مقدم الطلب، أو التغيب عن حضور المقابلة، أو سحب الطلب، أو إهمال الطلب، أو تحديد أن دولة أخرى مسؤولة عن الطلب، من بين عوامل أخرى.
73 - تستخدم المفوضية معدلين لحساب نسبة طلبات اللاجئين المقبولة. معدل الاعتراف باللاجئين هو نسبة طالبي اللجوء الذين حصلوا على وضع اللاجئ من إجمالي عدد القرارات التقنية (وضع ذو صلة باتفاقية اللاجئين، والحماية التكميلية، والحالات المرفوضة). معدل الحماية الإجمالي هو نسبة طالبي اللجوء الذين مُنحوا وضع اللاجئ أو شكلًا تكميلياً من أشكال الحماية بالنسبة للعدد الإجمالي للقرارات التقنية. يتم استبعاد القرارات غير التقنية، إلى أقصى حد ممكن، من كلا الحسابين. لأغراض المقارنة العالمية، تستخدم المفوضية هذين المعدلين فقط ولا تبلغ عن المعدلات التي تحسبها السلطات الوطنية.
74 - هذا أقل بمقدار 45,100 مما ورد في الاتجاهات العالمية لعام 2020 بسبب تصحيح عدد الإغلاق الإداري لملفات العراقيين واليمنيين في الأردن.
75 - المرجع: اتجاهات منتصف العام لمفوضية اللاجئين 2021.

الخريطة 4 | طالبو لجوء (مع قضايا معلقة) | نهاية عام 2021

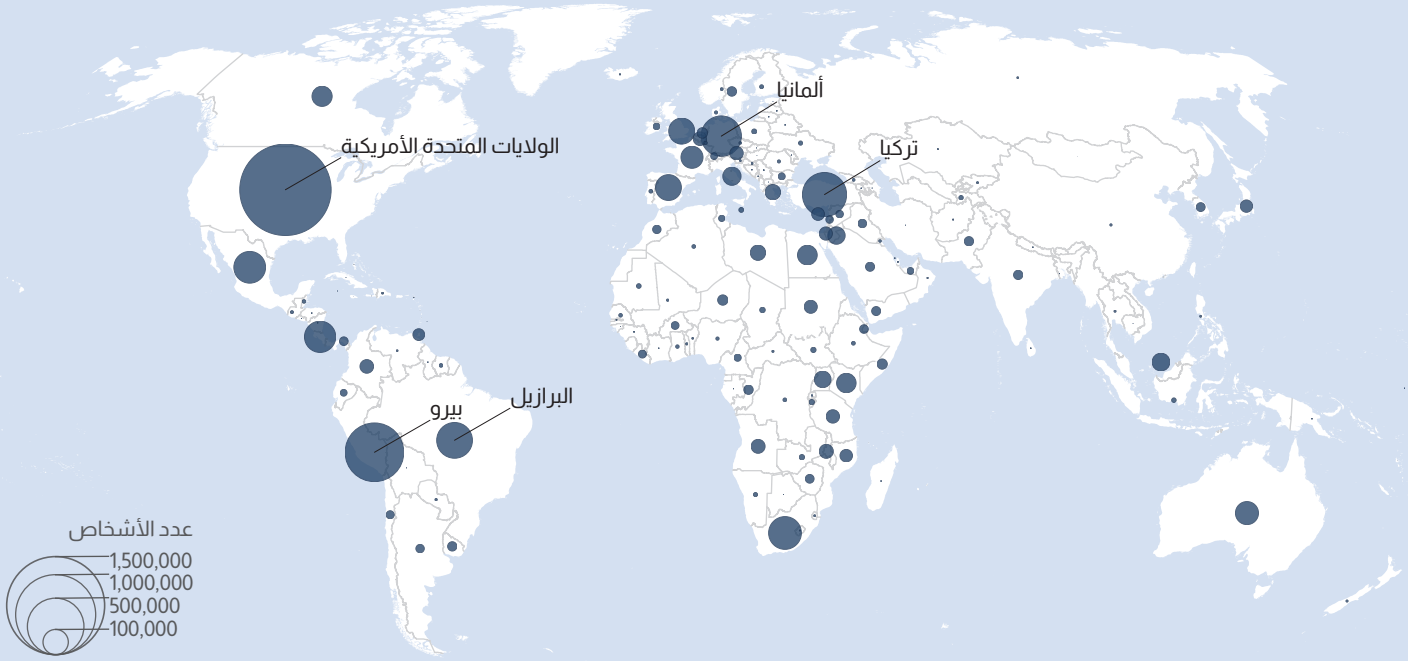

يذكر اسم الدولة إذا كانت من بين أكبر خمس دول لكل فئة سكانية.
الحدود والأسماء المبينة والتسميات المستخدمة في هذه الخريطة لا تعني الموافقة أو القبول الرسمي من قبل الأمم المتحدة.

رومانيا. منزل جديد ينتظر أسرة إريترية أمضى أفرادها عقداً من الزمن كلاجئين. إنهم يسكنون حالياً في مركز للعبور في حالات الطوارئ في مدينة تيميشوارا في رومانيا، بانتظار إعادة توطينهم في هولندا.

© UNHCR / STEFAN LORINT

استكشف البيانات
+ عودة اللاجئين
+ الواصلون المعاد توطينهم
+ التجنيس
+ عودة النازحين داخلياً

الفصل الخامس

الحلول

مع ظهور أوضاع لجوء جديدة واشتداد حدتها، ومع تجدد اندلاع أوضاع حالية أو عدم إيجاد حلول لها، فإن هناك حاجة ماسة إلى وجود حلول دائمة وعلى نطاق متزايد. ويشير الميثاق العالمي بشأن اللاجئين[76] إلى أن إحدى الأولويات الاستراتيجية للمفوضية والمجتمع الإنساني تكمن في تحديد ودعم الحلول الدائمة التي تمكن اللاجئين من إعادة بناء حياتهم والعيش بأمان وكرامة.

يركز هذا الفصل بشكل أساسي على الحلول الدائمة للاجئين.[77] وتشمل الحلول الدائمة تقليدياً العودة الطوعية والاندماج المحلي وإعادة التوطين في بلد ثالث. وفي حين أن عدد اللاجئين العائدين أو الذين يتم تجنيسهم[78] قد ارتفع في عام 2021 وعاد إلى مستويات ما قبل فيروس كورونا، إلا أن إعادة التوطين لا تزال أدنى بكثير من ذلك، وإن كانت أعلى مما كانت عليه في عام 2020.

العودة إلى الوطن

بالنسبة لمعظم اللاجئين، فإن العودة إلى وطنهم مستندين إلى قرار حر ومستنير يعتبر الحل المفضل لهم للتخلص من وضعهم المؤقت كلاجئين. ولتحقيق ذلك، فإن الاستقرار السياسي والفرص الاقتصادية ضروريان لضمان أن تتيح البيئة التي يواجهها اللاجئون عند عودتهم فرصة إعادة اندماجهم بأمان وكرامة. ولضمان استدامة عمليات العودة، تسعى المفوضية وبلدان الأصل والمجتمع الدولي إلى تحقيق هذه الظروف المواتية.

ارتفعت نسبة العودة الطوعية إلى الوطن بنسبة 71 بالمائة في عام 2021، مع عودة 429,300 لاجئ إلى بلدانهم الأصلية. نتيجة لذلك، وفي عام 2021، يمكن مقارنة أعداد العائدين بالسنوات الأخيرة التي سبقت الجائحة.

ما يقرب من ثلثي اللاجئين الذين عادوا في عام 2021 كانوا إلى جنوب السودان، وبلغ مجموعهم 270,200 شخصاً، على الرغم من أن الوضع الإنساني السيئ في البلاد قد أدى إلى إحداث المزيد من موجات النزوح القسري. وقد عاد معظم اللاجئين المتحدرين من جنوب السودان من أوغندا (180,400 شخص) والسودان (44,200) وإثيوبيا (28,200). من الصعب التحقق من حالات العودة إلى جنوب السودان، نظراً لأنها من أنواع العودة التي تميل إلى التنظيم الذاتي، وغالباً ما تكون الممرات مقيدة في مناطق العودة.

كجزء من الخطة المشتركة لعودة اللاجئين وإعادة الإدماج، تدعم السلطات البوروندية ومفوضية اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء آخرون العودة المستدامة للاجئين إلى بوروندي.[79] بدأت العودة إلى بوروندي في عام 2020، مع عودة 40,900 لاجئ إلى ديارهم خلال ذلك العام. وقد استمر هذا التطور الإيجابي في عام 2021، حيث عاد 66,000 لاجئ بوروندي إلى بلدانهم الأصلية على مدار العام، معظمهم من جمهورية تنزانيا المتحدة (30,100) ورواندا (23,000).

في عام 2021، عاد حوالي 36,500 لاجئ سوري إلى وطنهم من تركيا (22,300)؟؟ والأردن (6,800) ولبنان

76 - المرجع: الميثاق العالمي بشأن اللاجئين.
77 - المرجع: الفصل المتعلق بالنازحين داخلياً للحصول على آخر المعلومات حول الحلول الخاصة بالنازحين داخلياً.
78 - التجنس هو الإجراء القانوني أو العملية التي يمكن من خلالها لشخص غير مواطن في بلد ما أن يكتسب جنسية ما أو جنسية ذلك البلد.
79 - المرجع: خطة عودة اللاجئين البوروندين وإعادة إدماجهم لعام 2021.

جمهورية الكونغو الديموقراطية. يستضيف مخيم مولونغوي في مقاطعة كيفو الجنوبية آلاف اللاجئين البوروندیين. وتعد المشاريع الزراعية التي تجمع اللاجئين والسكان المحليين هناك جزءاً من نهجٍ أوسع لتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والاعتماد على الذات.

© UNHCR / ANTONIA VADALA

(3,600) والعراق (3,400). وفيما لا تسهل المفوضية عودة اللاجئين إلى سوريا، إلا أنها تدعم برفقة شركائها المجتمعات المحلية التي تستقبل العائدين من خلال أنشطة ملموسة وعملية في مجالات مثل المأوى والمساعدة القانونية والوثائق المدنية وتوزيع مواد الإغاثة وسبل العيش وترميم المدارس والمرافق الصحية والبنية التحتية المدنية الأخرى.[80]

وقد لوحظ عودة أعداد كبيرة أخرى من اللاجئين في كوت ديفوار (22,500) ونيجيريا (17,000).[81]

الرسم البياني 17 | عودة اللاجئين حسب بلد الأصل | في عام 2021

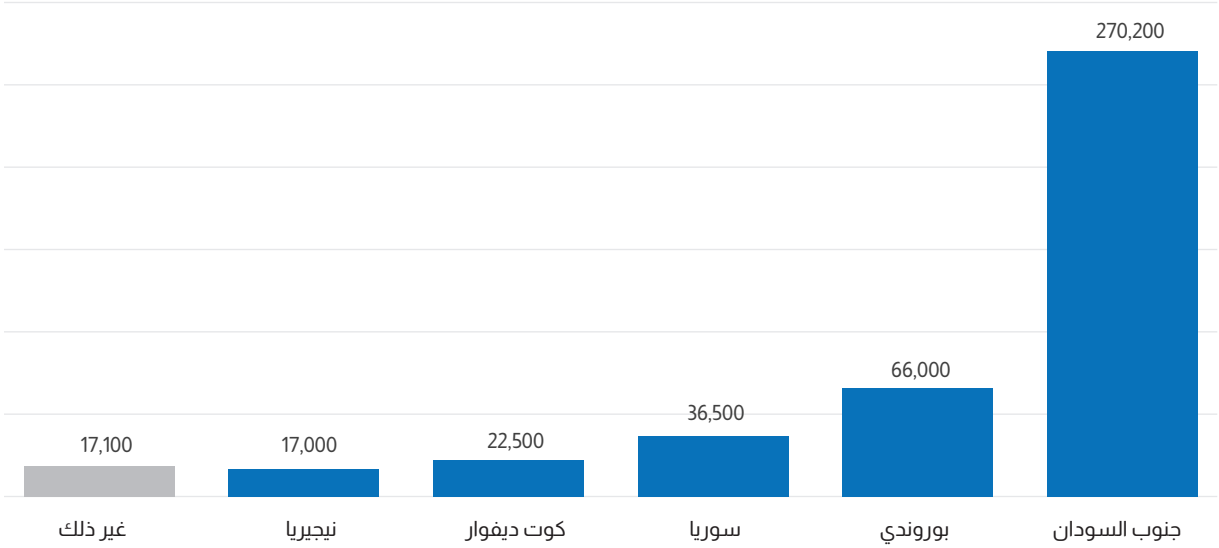

إعادة التوطين

بينما أشارت العديد من الدول إلى التزامها بإعادة التوطين، مما يدل على تضامنها مع البلدان المضيفة، إلا أنه بات خياراً لعدد أقل وأقل من اللاجئين نظراً للانخفاض الكبير في عدد الفرص التي توفرها الدول. وتعتبر إعادة التوطين أداة بالغة الأهمية للحلول والحماية، وهي من الأنشطة الأساسية المنوطة بالنظام الأساسي للمفوضية، وتساعد على حماية اللاجئين الأكثر ضعفاً، والذين قد يواجهون مخاطر محددة أو شديدة. ومن بين جميع الحالات التي قدمتها المفوضية إلى الدول في عام 2021، كان 86 بالمائة منها لضحايا التعذيب و/ أو العنف، ولأشخاص يحتاجون للحماية القانونية والبدنية، وخاصة النساء والفتيات المعرضات للخطر.[82] وكان ما يزيد قليلًا عن نصف جميع طلبات إعادة التوطين (52 بالمائة) يعود للأطفال.

في حين ارتفع عدد اللاجئين الذين أعيد توطينهم بنسبة 67 بالمائة في عام 2021 مقارنة بالعام السابق، حيث وصل إلى 57,500 شخص وفقاً للإحصاءات الحكومية، إلا أنه بقي أقل بكثير من مستويات ما قبل الجائحة (على سبيل المثال 107,700 شخص في عام 2019). في عام 2021، شكل الوافدون المعاد توطينهم 4 بالمائة فقط مما مجموعه 1.4 مليون شخص على مستوى العالم، وهو عدد الأشخاص الذين هم بحاجة لإعادة التوطين بحسب تقدير المفوضية.[83] خلال العقد الماضي، لم تتجاوز هذه الحصة من احتياجات إعادة التوطين التي تم الوفاء بها 15 بالمائة في أي عام (انظر الشكل 18). كانت الفجوة في هذا العام بين احتياجات إعادة التوطين على مستوى العالم وعدد الأماكن التي توفرها الدول ثاني أكبر فجوة خلال السنوات العشر الماضية وأقل قليلًا فقط من تقديرات العام السابق البالغة 2 بالمائة.

80 - المرجع: بيان المفوضية بشأن عودة النازحين السوريين.
81 - من المرجح أن يكون العديد من العائدين إلى كوت ديفوار كانوا من طالبي اللجوء السابقين.
82 - المرجع: لمحة عن إعادة التوطين لعام 2021.
83 - المرجع: احتياجات إعادة التوطين العالمية المتوقعة في عام 2021.

الرسم البياني 18 | الفجوة بين احتياجات إعادة التوطين والوافدين المعاد توطينهم | 2012 – 2021

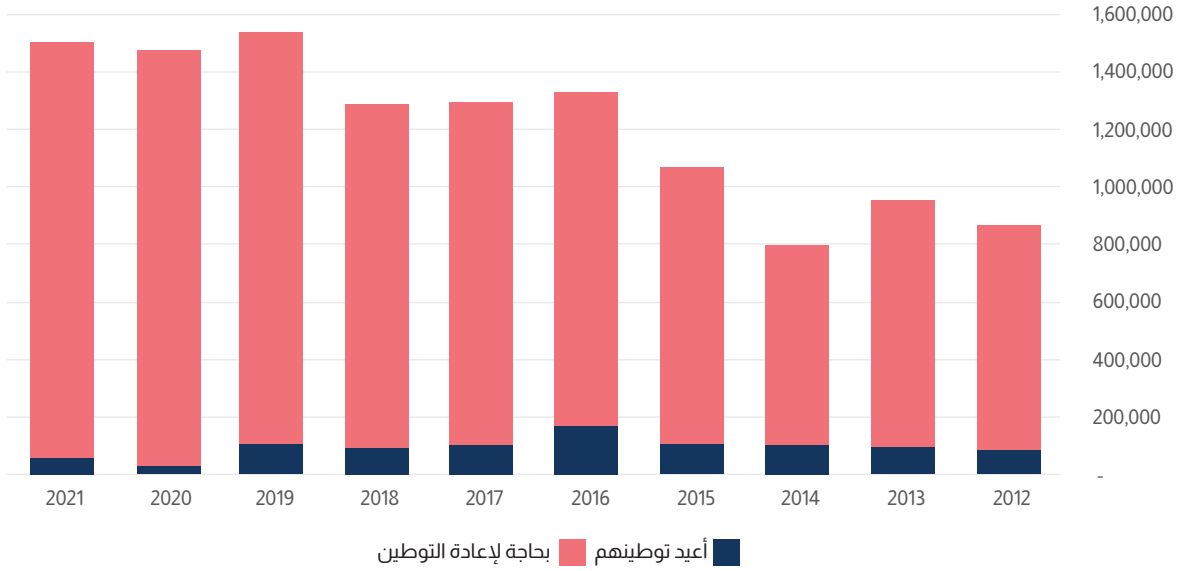

في عام 2021، احتلت كندا صدارة الدول المستقبلة للاجئين المعاد توطينهم، حيث استقبلت 20,400 شخص، أي أكثر من ضعف عدد الوافدين المعاد توطينهم والبالغ 9,200 شخص في العام الذي سبق. وجاء اللاجئون المعاد توطينهم والذين وصلوا إلى كندا في المقام الأول من أفغانستان (6,100) وسوريا (4,200) وإريتريا (3,700). واستقبلت الولايات المتحدة الأمريكية 13,700 لاجئ (43 بالمائة أكثر من عام 2020)، قادمين من جمهورية الكونغو الديمقراطية (5,200) وسوريا (2,000) والسودان (1,100).[84] وقد استقبلت السويد، وهي ثالث أكبر بلد من حيث إعادة التوطين، 6,700 لاجئ معظمهم من سوريا (2,600) وأفغانستان (1,600).

تم توفير الدعم لثلثي اللاجئين الذين أعيد توطينهم على مستوى العالم من خلال برنامج إعادة التوطين التابع للمفوضية. وتم إعادة توطين الثلث المتبقي من خلال وسائل أخرى، معظمها عبارة عن برامج للكفالة الخاصة، والتي تشكل غالبية من وصل إلى كندا بغرض إعادة التوطين.

بشكل عام، تم استضافة معظم اللاجئين الذين يسرت المفوضية إعادة توطينهم في بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (خاصة لبنان والأردن ومصر)، وشرق إفريقيا والقرن الإفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى (لا سيما إثيوبيا وكينيا ورواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا) وأوروبا (تركيا).

84 - الأفغان الذين تم إجلاؤهم أو إعادة توطينهم كجزء من الانسحاب العسكري للولايات المتحدة من أفغانستان في أغسطس 2021 لم يتم تضمينهم في هذه التقديرات، ولكن من خلال إجراء خاص إضافي («عملية الترحيب بالحلفاء»).

الرسم البياني 19 | مناطق الأصل واللجوء وإعادة التوطين | في عام 2021

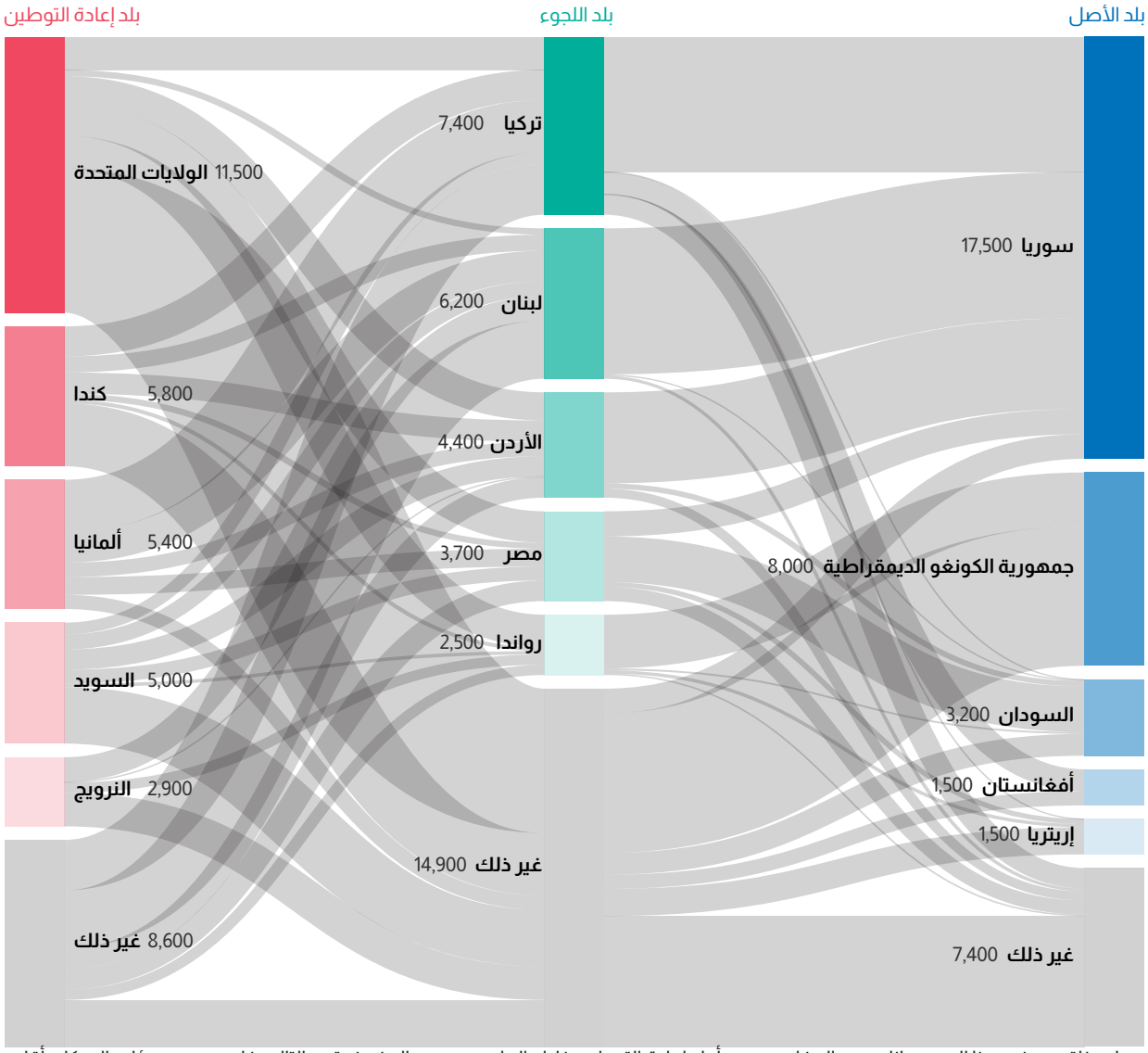

ملاحظة: يعرض هذا الرسم بيانات عن المغادرين من أجل إعادة التوطين خلال العام بدعمٍ من المفوضية. وبالتالي، فإن مجموع هؤلاء السكان أقل من إجمالي عدد اللاجئين المعاد توطينهم في عام 2021، وفقًا للإحصاءات الحكومية. إن الأرقام الواردة في الرسم مقربة.

الاندماج المحلي

في حالة عدم وجود إمكانية للعودة إلى الوطن بأمان أو إعادة التوطين في بلد آخر، فقد تتوفر سبل في بعض البلدان من أجل بقاء اللاجئين على المدى الطويل أو بشكل دائم في بلد اللجوء. ويتمثل ذلك في الاندماج المحلي الذي يساعد على ضمان تمكن اللاجئين من بناء حياة جديدة لهم في هذه البلدان. بينما يسعى اللاجئون لالتماس اللجوء في البلد المضيف لأسباب إنسانية، فإنه يتم تمكين اللاجئين عندما يحققون الاندماج بنجاح، من أجل السعي وراء سبل كسب العيش لإعالة أنفسهم وأسرهم، والمساهمة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبلد المضيف. تعتبر فترة الدمج الأولية، أي بعد الوصول بفترة وجيزة، ذات أهمية خاصة للاندماج المحلي طويل الأجل للاجئين في بلد اللجوء.

وقد ثبت أن الإدماج في أسواق العمل في البلدان أمر بالغ الأهمية خاصة خلال هذه الفترة. ومع ذلك، فإن العديد من البلدان، بما في ذلك البلدان ذات الدخل المرتفع والمتوسط والمنخفض، لديها سياسات غير شمولية يجري تطبيقها، وتحد من وصول اللاجئين إلى أسواق العمل. قد تشتمل هذه السياسات على قيود تخص التوظيف أو التنقل، بالإضافة إلى إجراءات اللجوء الطويلة للغاية. وتشير مجموعة واسعة من الأبحاث إلى أن مثل هذه السياسات تضر بقدرة اللاجئين على الاندماج في سوق العمل،[85] وبالتالي فإنها تحبط قدرتهم على تحقيق الاكتفاء الذاتي والمساهمة اقتصادياً في البلد المضيف.

85 - المرجع: بلير (2021) لمجموعة البيانات الشاملة «للسياسات حول اللاجئين وطالبي اللجوء في دول العالم النامي» بشأن السياسات الإقصائية للاجئين في جميع أنحاء العالم.

وقد أظهرت أبحاث جرت في ألمانيا وسويسرا وغيرها من البلدان الأوروبية أنه إذا واجه اللاجئون قيوداً على العمل خلال فترة لجوئهم، فإن نجاحهم على المدى الطويل في أسواق العمل في البلدان المضيفة سوف يتأثر سلباً.[86] وبالمثل، فإن مستوى ومدة حالة عدم اليقين التي يمرون بها أثناء عملية طلب اللجوء هو أحد العوامل المحددة للاندماج المحلي طويل الأجل للاجئين. وقد وجدت دراسة أجريت في سويسرا، على سبيل المثال، أن اللاجئين الذين استفادوا من إجراءات سريعة لعملية اللجوء لديهم معدلات توظيف أعلى من اللاجئين الذين كانوا في البلاد خلال نفس الفترة الزمنية لكنهم اضطروا للانتظار لفترة أطول من أجل قرار البت بوضع اللجوء الخاص بهم.[87] ويؤكد هذا البحث التأثير السلبي للفترات الطويلة من حالة عدم اليقين والخمول على آفاق اندماج اللاجئين على المدى الطويل. وعادة ما يرتبط تبرير السياسات الإقصائية في المقام الأول بتفادي الآثار الاقتصادية أو الاجتماعية السلبية داخل المجتمع المضيف.

تلقي دراسة حديثة أجريت في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل بظلال من الشك على فعالية هذه السياسات، حيث تُظهر أن السلوكيات تجاه اللاجئين وتأثيرها على مستويات الدخل داخل المجتمعات المضيفة لا تختلف باختلاف البلدان التي لديها سياسات إقصائية أكثر أو أقل صرامة.[88] يتضح من البحث أن السياسات الإقصائية تعرقل الفرص ذات المنفعة المتبادلة للاجئين والمجتمعات المضيفة للتعاون معاً.

تعترض الصعوبات عملية قياس الاندماج المحلي عبر مجموعة متنوعة من البلدان المضيفة للاجئين. وفي حين أن هناك مؤشرات موصى بها دولياً لتحديد ومقارنة الاندماج المحلي،[89] فإن التوفر الحالي للبيانات في العديد من البلدان يحد من قابليتها للتطبيق المباشر. حتى في البلدان ذات الدخل المرتفع والتي تتوفر لديها مجموعات متنوعة من البيانات الوطنية ودون الوطنية، فإن الإحصائيات التي تميز اللاجئين عن غير اللاجئين نادرة الحدوث. في حالة عدم وجود بدائل أكثر شمولًا، غالباً ما يستخدم التجنيس كبديل غير كامل.

في عام 2021، تم تجنيس ما يقدر بـ 56,700 لاجئ من 161 دولة مختلفة في 23 دولة مضيفة. ويمثل هذا زيادة بمقدار الثلثين مقارنة بالعام السابق وهي عودة إلى مستويات ما قبل الجائحة (55,000 في عام 2019). ونظراً لأن البيانات الخاصة بتجنيس اللاجئين التي يتم إبلاغ المفوضية عنها تقتصر على مجموعة صغيرة من البلدان، فإن الدول الأوروبية ممثلة تمثيلًا عالياً في الإحصائيات. في عام 2021، حدثت 89 بالمائة من مجمل حالات التجنس المبلغ عنها في البلدان الأوروبية. وعلى الصعيد العالمي، أبلغت هولندا (45,700) وكندا (6,300) وفرنسا (3,700) عن أكبر عدد من اللاجئين الذين حصلوا على الجنسية في عام 2021. وكان اللاجئون الذين حصلوا على جنسية البلد المضيف في عام 2021 من سوريا (30,900) وإريتريا (7,900) والعراق (1,700)، أو أفغانستان (1,500) أو كانوا من عديمي الجنسية (1,700).

في حين يمكن اعتبار التجنيس بمثابة بديل أو نقطة النهاية لعملية اندماج محلي ناجحة، تشير الأبحاث إلى أن قيمة التجنس تتجاوز موضوع الاعتراف، مما يوفر للمواطنين الجدد دفعة معنوية إيجابية من أجل اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. يركز العمل الإثنوغرافي على تجنيس اللاجئين البوروندیين في جمهورية تنزانيا المتحدة بعد عام 2007، على سبيل المثال، ويوفر نظرة ثاقبة لقيمة جنسية البلد المضيف بالنسبة للاجئين. ويشمل ذلك تحسين فرص المشاركة السياسية، وتحسين الفرص الاقتصادية من خلال حرية الانتقال داخل البلد وإحساس أكبر بالأمان داخل البلد المضيف.[90] وبالمثل، أشارت دراستان تم إجراؤهما في سويسرا إلى أن الحصول على الجنسية السويسرية[91] رفع من اهتمام اللاجئين بالتعامل مع شؤون البلاد واندماجهم الاجتماعي بشكل عام.

86 - المرجع: بلير وآخرون (2021) لمجموعة البيانات الشاملة «للسياسات حول اللاجئين وطالبي اللجوء في دول العالم النامي» بشأن السياسات الإقصائية للاجئين في جميع أنحاء العالم.
ماريخ وآخرون (2018) يستكشفون شبه تجربة في ألمانيا في عام 2000 والتي حددت الحد الأقصى لطول القيود المفروضة على العمل خلال فترة اللجوء وإيجاد تأثير إيجابي على اللاجئين الفارين من حرب كوسوفو بعد خمس سنوات من وصولهم؛ حيث استخدم فاسباني وفراتيني وميناللي (2020) بيانات عن اندماج سوق العمل للاجئين في البلدان الأوروبية بين عامي 1985 و 2021 واستكشف التباين الجغرافي والزمني في القيود المفروضة على التوظيف للاجئين، وإيجاد تأثير سلبي على المشاركة في سوق العمل. سلوتوينسكي وآخرون (2019) يقارنون نتائج التوظيف لطالبي اللجوء في جميع أنحاء المناطق السويسرية بمستويات مختلفة من الشمولية في سياسات سوق العمل لطالبي اللجوء. تشير النتائج إلى أن لوائح الوصول إلى سوق العمل الأكثر شمولًا لها تأثير إيجابي كبير (+ 20%) على مشاركة سوق العمل لطالبي اللجوء، وخاصة أولئك الذين لديهم فرص عمل أفضل بسبب قدراتهم اللغوية.
87 - استخدم هينمولر وهانغارتنر (2016) تبايناً خارجياً في أوقات انتظار طالبي اللجوء في سويسرا ووجدوا أن سنة إضافية من الانتظار تقلل معدل التوظيف اللاحق بنسبة 4 إلى 5 بالمائة.
88 - المرجع: أكسوي وجين (2022).
89 - المرجع: التوصيات الدولية بشأن الإحصائيات الخاصة باللاجئين.
90 - المرجع: كوتش (2017).
91 - المرجع: هينمولر، هانغارتنر، بيترانتونو (2017) وهينمولر، هانغارتنر وبيترانتونو (2015). كانت عملية التجنيس في بعض بلديات الدولة قبل عام 2003 تتطلب إجراء استفتاء محلي للبت بطلبات الحصول على الجنسية للمهاجرين. بمقارنة المتقدمين على الجنسية من المهاجرين والذين فازوا أو خسروا الاستفتاء بفارق ضئيل ومتابعتهم على مدى فترة طويلة، وجد التحليل أن التجنيس أدى إلى تحسن كبير من حيث مستوى الاندماج الاجتماعي طويل الأجل للمهاجرين.

استكشف البيانات

+ حسب البلد

الفصل السادس

عديمو الجنسية

من المقُدّر وجود أكثر من 4.3 مليون شخص على مستوى العالم من عديمي الجنسية أو من الأشخاص غير المحددة جنسيتهم في نهاية عام 2021.[92] وكونهم غير معترف بهم كمواطنين من قبل أي دولة، غالباً ما يكون الأشخاص عديمو الجنسية غير قادرين على الاستفادة من الخدمات والحقوق الأساسية، بما في ذلك الحصول على التعليم أو الرعاية الصحية أو العمل النظامي أو التصويت في الانتخابات أو القدرة على السفر.

يمثل التقدير زيادة تبلغ 158,200 شخص مقارنة بعام 2020، ويستند إلى المعلومات المقدمة من الحكومات ومصادر أخرى، مثل الدراسات الكمية والنوعية التي تجريها المفوضية وشركاؤها لـ 96 بلداً (ثلاثة أكثر من العام السابق). ومع ذلك، لا يزال الرقم العالمي أقل من العدد الفعلي حيث أن البيانات الخاصة بجموع الأشخاص عديمي الجنسية أو أولئك الذين يحملون جنسية غير محددة هي مفقودة أو غير كاملة للعديد من البلدان، بما في ذلك بعض البلدان التي لديها مجموعات سكانية معروفة من عديمي الجنسية. لا يزال الافتقار إلى البيانات الكمية الموثوقة يطرح تحديات للتصدي بفعالية لمسألة انعدام الجنسية والدعوة لإيجاد حلول لها. على الرغم من هذه التحديات، تم الانتهاء من العديد من الدراسات الكمية والنوعية في عام 2021، بما في ذلك في لبنان[93] والفلبين،[94] مما يساعد على فهم حالات انعدام الجنسية بشكل أفضل وتحديد الحلول المناسبة لها. كما تعمل المفوضية على تعزيز الجهود المبذولة لجمع المزيد من الإحصائيات الموثوقة والشاملة عن حالات انعدام الجنسية. ويشمل ذلك دعم إعداد التوصيات الدولية بشأن الإحصائيات الخاصة بانعدام الجنسية،[95] بالتعاون مع فريق الخبراء المعني بالإحصائيات الخاصة باللاجئين والنازحين وعديمي الجنسية،[96] والذي كلفته اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة لوضع هذه التوصيات.

92 - المرجع: تعريفات الجنسية والجنسية غير المحددة على برنامج البحث عن بيانات اللاجئين.
93 - المرجع: رسم خرائط وفهم انعدام الجنسية في عكار.
94 - المرجع: مراجعة مكتبية للسكان المعرضين لخطر انعدام الجنسية.
95 - المرجع: التوصيات الدولية بشأن إحصائيات الخاصة بانعدام الجنسية.
96 - المرجع: EGRISS.

بنغلاديش. تعيش اللاجئة حميدة – وهي أم لأربعة أطفال ولاجئة من الروهينغا - في كوكس بازار، وكانت قد وصلت إلى البلاد قبل ثلاث سنوات قادمةً من ميانمار.

© UNHCR / SAIKAT MOJUMDER

الرسم البياني 20 | عدد الدول التي توفر للمفوضية إحصائيات حول الأشخاص عديمي الجنسية | 2012-2021

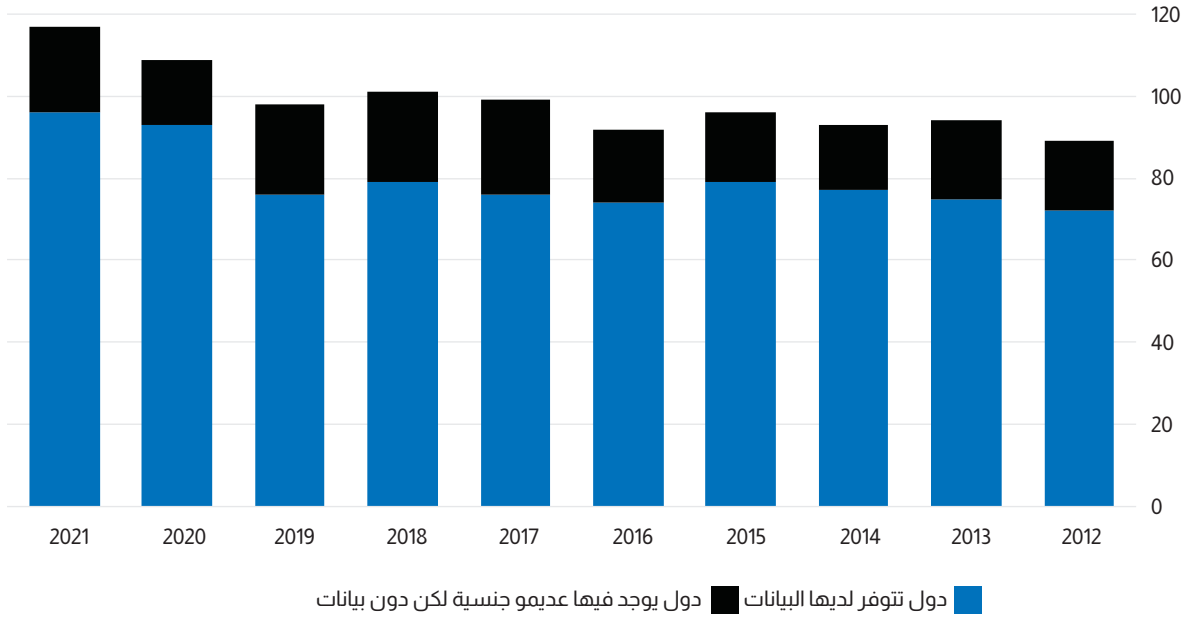

كانت الزيادة في عدد السكان عديمي الجنسية في العالم المبلغ عنها في عام 2021 مدفوعة بمجموعة من العوامل. أولًا، أبلغت دول إضافية عن تقديرات لعدد السكان من عديمي الجنسية لأول مرة، بعد الجهود المبذولة لجمع البيانات عن الأشخاص المتضررين من انعدام الجنسية، وعلى الأخص أوغندا (67,000) ورواندا (9,500). ثانياً، أدى تحسين آلية التسجيل والتغطية في البلدان التي يوجد فيها أصلًا عدد من السكان عديمي الجنسية المسجلين إلى حدوث ارتفاع في الأعداد. ثالثاً، كانت هناك نسبة صغيرة من الارتفاع ناتجة عن ولادة أطفال جدد عديمي الجنسية، مما يؤكد الحاجة لتفادي مسألة نشوء حالات انعدام الجنسية لدى الأطفال وإيجاد حلول لها.

في عام 2021، أصدرت ألبانيا وتشيلي وكولومبيا وتركمانستان تشريعات لتستند عليها إجراءات تحديد حالات انعدام الجنسية. وسوف تتيح هذه الإجراءات الاعتراف بالأفراد عديمي الجنسية هناك على أنهم من عديمي الجنسية والتمتع بالحقوق المنصوص عليها في اتفاقية انعدام الجنسية لعام 1954 والحصول على الجنسية في نهاية المطاف.

تم بذل جهود حثيثة تهدف لخفض عدد الأشخاص عديمي الجنسية في العديد من البلدان. في عام 2021، حصل حوالي 81,200 شخص عديم الجنسية، بما في ذلك أولئك الذين يحملون جنسية غير محددة، على الجنسية أو تم تأكيد جنسيتهم. وهذا هو أعلى انخفاض سنوي مسجل في حالات انعدام الجنسية منذ بداية حملة #أنا_أنتمي التي أطلقت في عام 2014، ويمثل زيادة بنسبة 22 بالمائة عن عام 2020 (أو ما يقرب من 18,000 شخص). كان معظم الأشخاص الذين حصلوا على الجنسية أو تم تأكيد جنسيتهم في عام 2021 في أوزبكستان (32,100) وكوت ديفوار (23,400). منذ انطلاق حملة #أنا_أنتمي في عام 2014،[97] حصل حوالي 485,400 شخص عديم الجنسية، بمن فيهم أولئك الذين يحملون جنسية غير محددة، على الجنسية. يوضح الشكل 21 الأعداد العالمية السنوية للأشخاص عديمي الجنسية سابقاً، والذين تم الإبلاغ عن حصولهم على جنسية أو تأكيد جنسيتهم.

97 - المرجع: خطة العمل العالمية للقضاء على حالات انعدام الجنسية 2014-2024.

الرسم البياني 21 | عدد الذين تأكدت جنسيتهم أو حصلوا على جنسية | 2014-2021

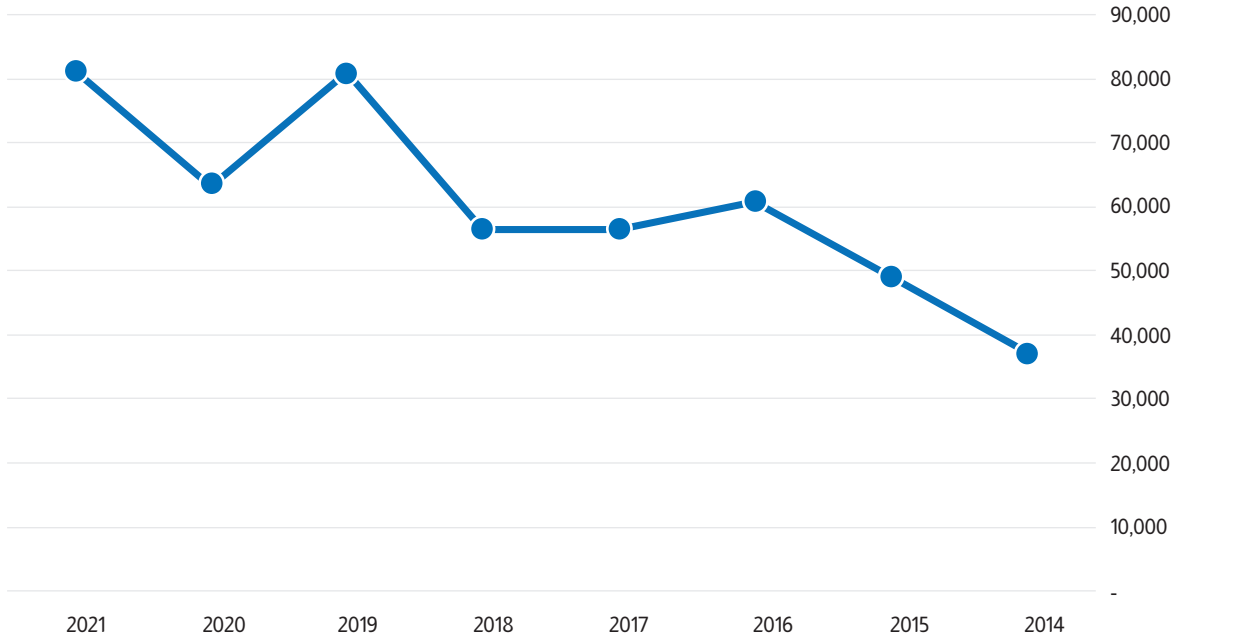

منذ عام 2019، أصدرت المفوضية تقارير عن كل من اللاجئين والنازحين عديمي الجنسية ممن لم يغادروا البلد الذي يقيمون فيه. يتم تضمين الأشخاص النازحين عديمي الجنسية في نفس الوقت في الإحصائيات الرسمية للمفوضية كلاجئين أو طالبي لجوء أو نازحين داخلياً، وفي إحصائياتها الرسمية لانعدام الجنسية. مدفوعاً بالنزوح الواسع النطاق للاجئين الروهينغا عديمي الجنسية والذين فروا من ميانمار إلى بنغلاديش، فإن هذا النهج يعكس حقيقة أن اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخلياً ممن لا جنسية لهم يحتاجون إلى جهود استجابة محددة ومناسبة خاصة بالحماية.

يشكل الأشخاص عديمو الجنسية ممن لم يغادروا مكان إقامتهم أكبر نسبة من السكان عديمي الجنسية المسجلين حول العالم والذين أوردت المفوضية تقارير بشأنهم. بحلول نهاية عام 2021، بلغ عدد هذه المجموعة أكثر من ثلاثة ملايين، أو 71 بالمائة من جميع الأشخاص عديمي الجنسية المبلغ عنهم. ويمثل اللاجئون وطالبو اللجوء من عديمي الجنسية 1.1 مليون شخص، أو 25 بالمائة من مجمل الأشخاص عديمي الجنسية في العالم والمبلغ عنهم. بالإضافة إلى ذلك، هناك 150,500 شخص آخر نازح داخلياً من عديمي الجنسية. يشكل الروهينغا من عديمي الجنسية في ميانمار والدول المجاورة غالبية اللاجئين والنازحين داخلياً عديمي الجنسية على حد سواء.

الرسم البياني 22 | أعداد عديمي الجنسية المبلغ عنها على مستوى العالم | 2012-2021

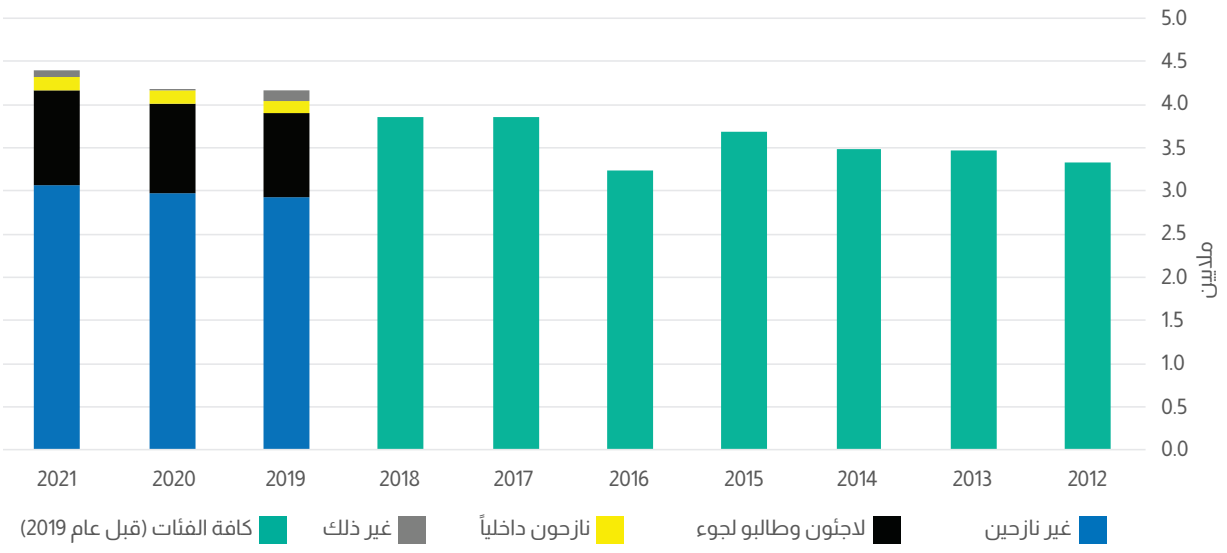

تواصل المفوضية تحسين توفير البيانات المصنفة حسب العمر والجنس حول انعدام الجنسية. في عام 2021، كانت الإحصاءات السكانية حسب الجنس متاحة لـ 60 بالمائة من السكان عديمي الجنسية المبلغ عنهم. أما البيانات المصنفة فقط حسب نوع الجنس فقد كانت متاحة لـ 14 بالمائة إضافية من السكان عديمي الجنسية المبلغ عنهم. لعملية جمع البيانات الديموغرافية حول الأشخاص عديمي الجنسية أهمية كبيرة بالنسبة للمفوضية، حيث أنها تساعد في تصميم أصناف من الاستجابة المناسبة للعمر والجنس لانعدام الجنسية. على سبيل المثال، تعد البيانات الديموغرافية التي تم جمعها في كوت ديفوار من بين أكثر البيانات اكتمالًا لأي مجموعة من السكان عديمي الجنسية على المستوى الوطني. وتشير البيانات إلى أن الأطفال يمثلون 54 بالمائة من هؤلاء السكان،[98] على غرار العدد الكبير من اللاجئين الروهينغا عديمي الجنسية في بنغلاديش (52 بالمائة). في كوت ديفوار، يمثل الأطفال حتى سن 4 سنوات أكبر مجموعة عمرية، وهذا يؤكد مرة أخرى على أهمية معالجة القضية الملحة للأطفال الذين يولدون عديمي الجنسية.

الخريطة 5 | انعدام الجنسية | نهاية عام 2021

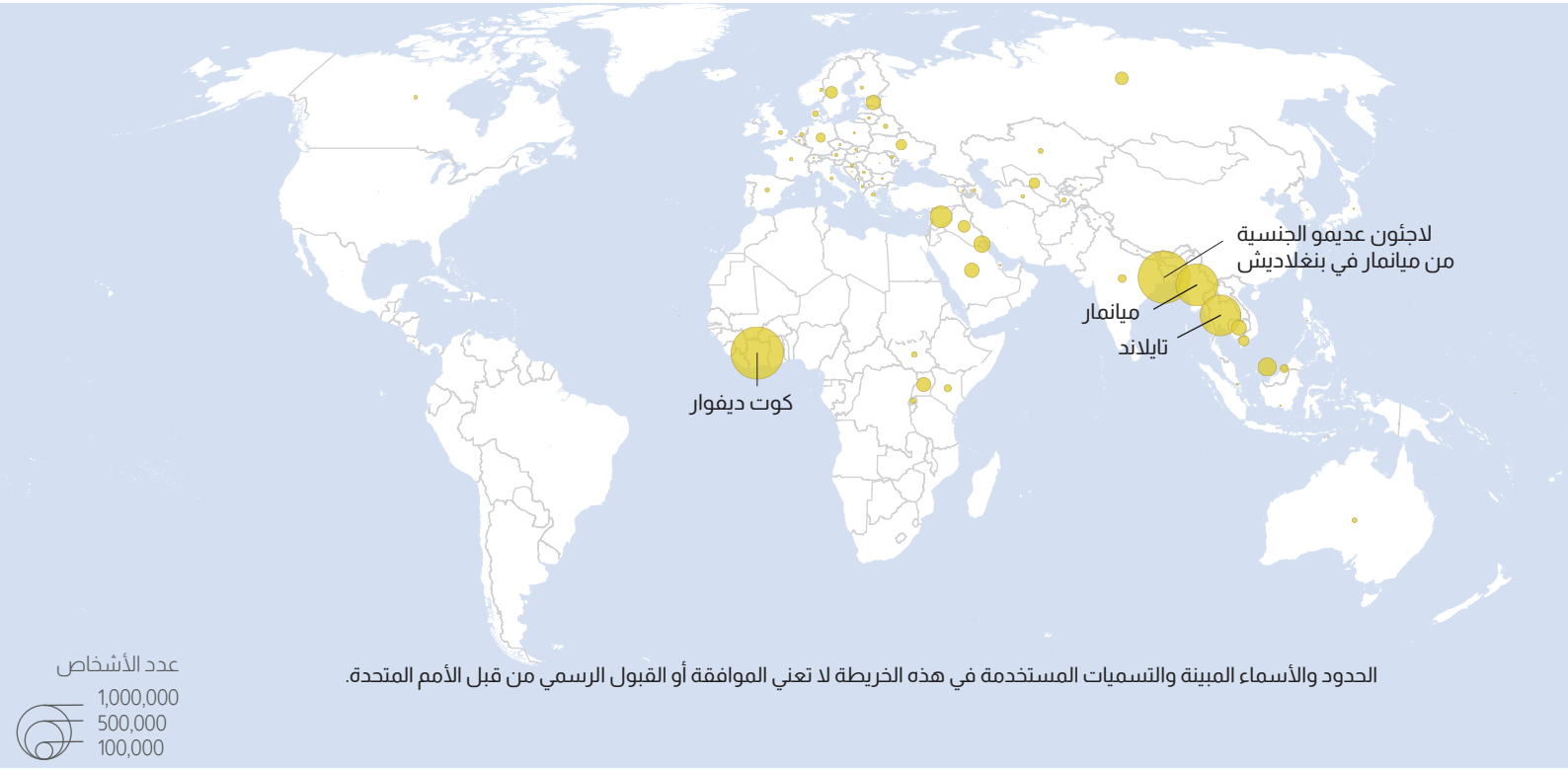

الحدود والأسماء المبينة والتسميات المستخدمة في هذه الخريطة لا تعني الموافقة أو القبول الرسمي من قبل الأمم المتحدة.

98 - تشمل هذه الفئة من السكان الأشخاص الذين يحملون جنسية غير محددة (93 بالمائة) إضافة إلى الأشخاص عديمي الجنسية (7 بالمائة).

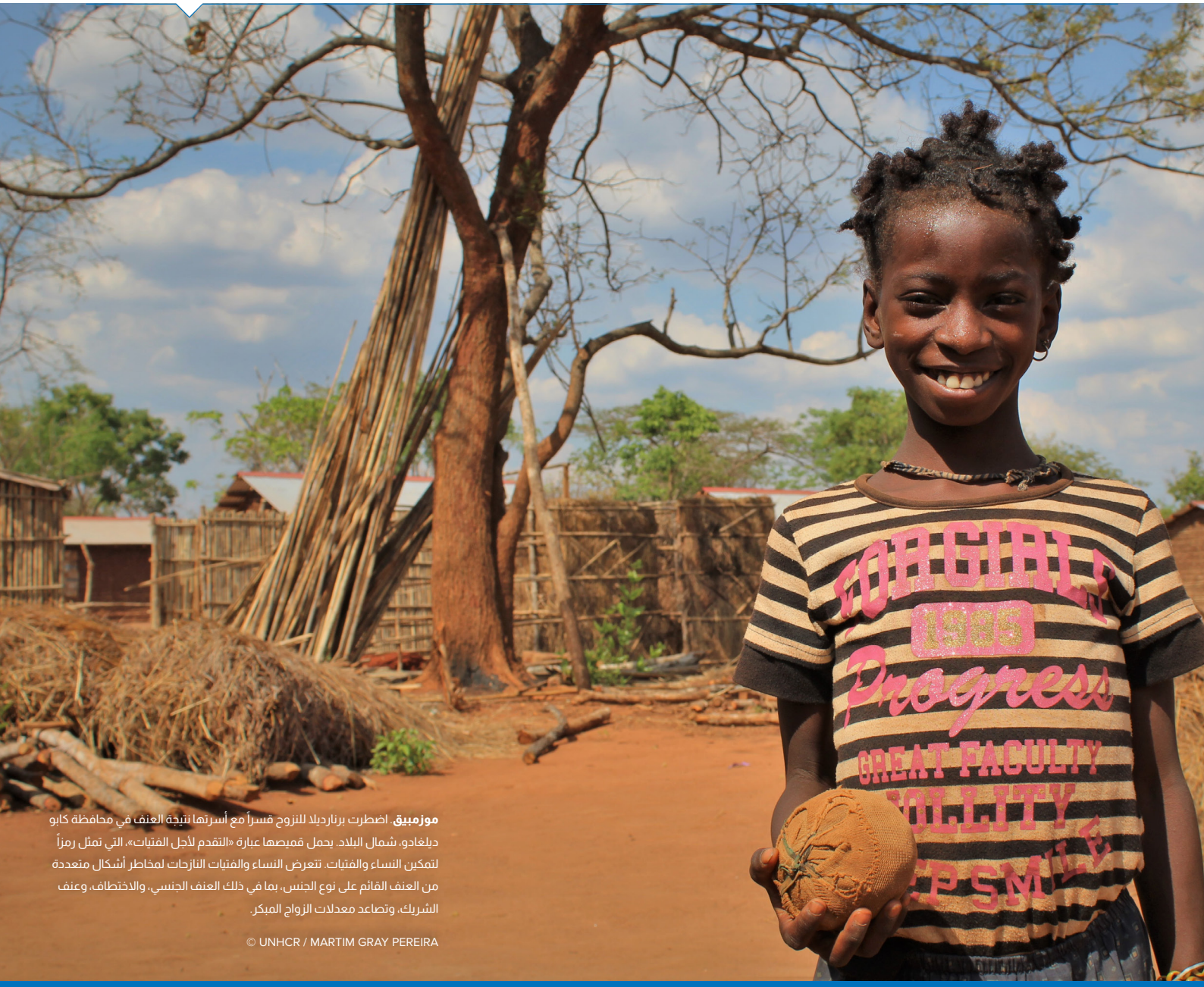

موزمبيق. اضطرت برناديلا للنزوح قسراً مع أسرتها نتيجة العنف في محافظة كابو ديلغادو، شمال البلاد. يحمل قميصها عبارة «التقدم لأجل الفتيات»، التي تمثل رمزاً لتمكين النساء والفتيات. تتعرض النساء والفتيات النازحات لمخاطر أشكال متعددة من العنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك العنف الجنسي، والاختطاف، وعنف الشريك، وتصاعد معدلات الزواج المبكر.

© UNHCR / MARTIM GRAY PEREIRA

من هو المشمول في إحصائيات المفوضية؟

تجمع المفوضية بيانات السكان المتعلقة بالأشخاص النازحين قسراً أو عديمي الجنسية. يتم الحصول على البيانات بشكل أساسي من الحكومات وأيضاً من مكاتب عمليات المفوضية. راجع https://www.unhcr.org/refugee-statistics/methodology/ للحصول على وصف تفصيلي وتعريفات لمن تم تضمينه في هذه الإحصائيات.

الجداول الملحقة

يمكن تنزيل الجداول الملحقة ذات الأرقام بين 1 و22 من موقع المفوضية عبر الرابط أدناه:

https://www.unhcr.org/2021-global-trends-annex

والجدول الملحق رقم 5، عبر الرابط: https://www.unhcr.org/2021-global-trends-annex-table-statelessness

تعتبر كافة البيانات مؤقتة وقابلة للتغيير.

تتوفر البيانات عبر الرابط: https://www.unhcr.org/refugee-statistics

الاتجاهات العالمية للنزوح القسري في عام 2021

إنتاج مفوضية اللاجئين
(16 يونيو 2022)

الغلاف الأمامي
إثيوبيا - نزح مئات الآلاف من الأشخاص داخليًا بسبب آثار تغير المناخ والجفاف الأخير في المنطقة الصومالية وأوروميا في إثيوبيا.
©UNHCR/Eugene Sibomana

UNHCR
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

حقوق النشر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2022.

كل الحقوق محفوظة. يسمح بالنسخ والترجمة بشرط الإقرار بصدور المعلومات عن المفوضية.

قسم الإحصاء والسكان

دائرة البيانات العالمية لدى المفوضية

مارمورفاي 51، مدينة الأمم المتحدة

2100 كوبنهاغن، الدنمارك.

stats@unhcr.org

تتوفر هذه الوثيقة مع مزيد من المعلومات حول النزوح العالمي على موقع مفوضية اللاجئين الإحصائي:

https://www.unhcr.org/refugee-statistics